الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم
كليةالعلوم الاقتصاديةوالتجارية وعلوم التسير
قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل
شهادة ماستر اكاديمي

شعبة: العلوم التجارية تخصص: مالية و تجارة دولية

الإستثمار الإجنبي المباشر و أثره على البطالة

دراسة حالة في الجزائر من 2000 إلى 2019

من إعداد الطالب:
_ بن يحي شيماء
_بن خولة نجاة

تحت إشراف الأستاذة:
أ/د- بن سدات كريمة

أعضاء لجنةالمناقشة

الصفة	الإسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بن شني عبد القادر	أستاذ محاضر	مستغانم
مقررا	بسدات كريمة	أستاذ محاضر	مستغانم
مناقشا	بشني يوسف	أستاذة محاضرة	مستغانم

السنة الجامعية: 2021/2020

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	
إهداء	
شكر و التقدير	
قائمة الجداول و الأشكال	
مقدمة العامة	4_1
الفصل الأول: إطار العام للاستثمار الأجنبي المباشر	55_5
تمهيد	6
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر	7
المطلب الأول:مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر و دو افعه	11_7
المطلب الثاني:أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر و محدداته	22_11
المطلب الثالث:آثار الاستثمار الأجنبي المباشر و أهميته	26_22
المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر و البطالة	27
المطلب الأول :مفهوم البطالة و أهم النظريات المفسرة لها	44_28
المطلب الثاني: أثار البطالة وحلول الناتجة لتقليصها	52_45
المطلب الثالث: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و البطالة	53_52
خلاصة الفصل الأول	54
الفصل الثاني:الاستثمار الأجنبي المباشر و البطالة في الجزائر	77_55
تمهيد	56
المبحث الأول: و اقع الاستثمار الأجنبي المباشر و البطالة في الجزائر	56
المطلب الأول: الإطار التشريعي و التنظيمي للاستثمار الأجنبي	62_56
المطلب الثاني: و اقع البطالة في الجزائر	64_62
المطلب الثالث: ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر	68_64
المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة في الجزائر 2000_2019	69
المطلب الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و معدلات البطالة في الجزائر (2000-2010)	72_69

المطلب الثاني: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و معدلات البطالة في الجزائر (2011-2019)	76_72
خلاصة الفصل الثاني	77
الخاتمة العامة	79_78
قائمة المراجع	86_80
ملخص المذكرة	87

إهداء

وُجد الإنسان على وجه البسيطة، ولم يعش بمعزل عن باقي البشر

وفي جميع مراحل الحياة، يُوجد أُناس يستحقُّون منَّا الشُّكر

إلى من وضع المولى - سبحانه وتعالى - الجنة تحت قدميها، إلى من ركع العطاء أمام قدميها
وأعطتنا من دمها وروحها وعمرها حبا وتصميما ودفعا لغدٍ أجمل
إلى الغالية التي لا نرى الأمل إلا من عينيها ووقَّرها في كتابه العزيز...

أمي الحبيبة.

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى خالد الذكر، الذي وفاته المنيَّة (بن يحي محمد)، وكان خير مثال لرب الأسرة،

والذي لم يتهاون يوم في توفير سبيل الخير والسعادة لي..

أبي الحبيبي .

إلى من أعتمد عليهم في كل كبيرة وصغيرة..

أخواتي

إلى كل من ساندنا وإلى كل من تمنى لنا الخير والنجاح ، عائلتنا وأصدقائنا وزملائنا

ولا ينبغي أن ننسى أساتذتنا ممن كان لهم الدور الأكبر في مُساندتنا

شكر و تقدير

نحمد الله و نشكره تعالى على ما انعم به علينا من فضل

و توفيق فمنحنا العلم و المعرفة و القدرة على إتمام هذا

البحث المتواضع و يسرنا أن نتقدم بجزيل الشكر و التقدير

لأستاذتنا الدكتورة بسدات كريمة و التي تكرم مشكورة

بقبول الإشراف على هذا البحث حيث قدمت لنا النصح و الإرشاد طيلة فترة إعداده

ويسرنا أن نتقدم لكافة الأساتذة الكرام وكافة

العاملين في كلية العلوم الاقتصادية و العلوم

التجارية و علوم التسيير بجامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم

بالشكر والتقدير على صبرهم و دعمهم لنا

فبارك الله فيكم أجمعين

قائمة الجداول و الأشكال :

رقم	عنوان الجدول	صفحة
1_1	أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر	17
1_2	المشاريع المشتركة مع الأجانب خلال الفترة 2011_2002	65
2_2	المشاريع المشتركة مع الأجانب من حيث قطاع النشاط الفترة 2018_2002	65
3_2	تكلفة الإستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم خلال الفترة 2019_2015	66
4_2	أهم 5 شركات مستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2015_2019	66
5_2	إجمالي توزيع الإستثمارات الجديدة خلال فترة 2015_2019 من حيث نوع النشاط	67
6_2	أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2015_2019	67
7_2	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر 2000-2010	69
8_2	معدلات البطالة في الجزائر 2000-2010	70
9_2	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر 2011-2019	73
2_10	معدلات البطالة في الجزائر 2011-2019	74

رقم	عنوان الشكل	صفحة
2_1	توضيح الفئة التي يتم إحصائها ضمن البطالين	29

المقدمة العامة

المقدمة العامة

يفرض النظام العالمي وجود حرية في حركة رؤوس الأموال و تدفق للاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدول، وكذا تكامل الأسواق وانفتاحها على بعضها البعض، ما جعل الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أهم مصادر التمويل الخارجية التي تعتمد عليها الدول في تنمية اقتصادياتها، كما تعتبر الشركات متعددة الجنسيات من أهم المؤسسات التي تتولى تنفيذ هذه الاستثمارات .وبالتالي فإن الآثار المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر لهذه المؤسسات على العمالة تكمن في قيام تلك الشركات بدور هام في النهوض بمستويات التوظيف من خلال فرص العمل المباشرة التي يتيحها تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل الدولة المضيفة، و الأهم من ذلك فرص العمل التي تتحقق نتيجة دعم الصناعات المحلية ورفع مستويات الإنتاجية في المجتمع و العمل على تهيئة المناخ الاستثماري وفق ما تتطلبه الاستثمارات المحلية و الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

لا تتعلق فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر فقط بنقل التقنيات الجديدة وتحسين الجودة ومراقبة التكاليف ، فهي أيضا أهم أداة لنقل تقنيات أكثر تطوراً في الإدارة والتسويق ، وكذلك تنمية رأس المال البشري ومع ذلك فإن الآثار غير المباشرة لن تحدث بشكل افتراضي ،حيث يوجد تفاوت بين البلدان المضيفة في درجة الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر، بعض البلدان تتمتع بآثار إيجابية من الاستثمار الأجنبي المباشر وهو ما ينعكس في النمو المتسارع لاقتصادياتها ، في حين هناك بلدان ألحق بها الاستثمار الأجنبي المباشر ضرراً أكبر من الفوائد.

وتعتبر الجزائر من الدول النامية التي تسعى إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة مع انفتاحها على اقتصاد السوق، وذلك من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية الصحيحة ورفع مستوى المعيشة وكسب مقومات وإمكانيات تمكنها من مواجهة المنافسة العالمية ، ومن أجل تحقيق نتائج في مجال توفير فرص العمل و الحد من البطالة.

خطت الجزائر أولى خطواتها في بداية التسعينات من خلال إصدار مجموعة من القوانين التي من شأنها تقديم التسهيلات و التحفيزات من أجل الاستثمار الأجنبي المباشر ، و قد عززت هذه القوانين بتعديلات من شأنها بعث ضمانات للمستثمر الأجنبي و حماية حقوقه،إلا أن تواجد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ظل محدودا على الرغم من وجود إمكانيات متعددة ومتنوعة، و قد أجمعت عدة تقارير دولية تهتم بالمناخ الإستثماري للدول أن الجزائر لديها الكثير من العوائق التي تحول دون وجود مناخ استثماري جاذب و قوي،حيث لابد من إزاحة هاته العوائق بشتى الوسائل الصحيحة من أجل ضمان الاستقرار العام و الفعلي الذي من شأنه بعث و تحفيز الاستثمارات المحلية و الأجنبية على الانطلاق في مشاريع تنموية إستراتيجية تهدف إلى جعل الجزائر دولة قوية ذات استقلالية، لا تخضع لأي تبعية أو ضغوطات دولية ، و تتعامل مع الدول القوية ندا بند ،دولة تضمن حق العيش الكريم لشعبها و تستفيد من القدرات البشرية فيه ، و لا يكون ذلك إلا بتفادي هدر الموارد البشرية عن طريق الاستفادة من القوة العاملة بأقصى درجة ، فالخطط التنموية مرهونة بالأداء الكلي للطبقة العاملة فإن هي جردت من حقوقها و عانت من ويلات البطالة و أصبحت القدرة الشرائية لديها متدنية ، فسيؤدي كل هذا إلى

تفاقم مشكلة البطالة وتبرز كمسألة مصيرية يجب تسجيلها في أعلى سلم الأولويات إذا أرادت الجزائر تفادي انفجار اجتماعي أعنف من انفجار أكتوبر 1988 وأعمق من الأزمة المتعددة الجوانب التي دخلتها الجزائر منذ هذا التاريخ،ضمن بناءا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية

كيف يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر المساهمة في التخفيف من البطالة في الجزائر؟

و لإبراز ملامح و حقيقة الإشكالية لابد من الإجابة على التساؤلات التالية:

·ما مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر و البطالة ؟

·كيف فسر الفكر الاقتصادي البطالة وما هي الحلول الممكنة للتقليص منها ؟

·واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و أثره على معدلات البطالة؟

فرضيات البحث:

لكي نجيب على الإشكالية الرئيسية و التساؤلات اعتمدنا على مجموعة من الفرضيات ، تساهم في تحديد معالم الموضوع ووضعه في إطاره الصحيح ، هي كالآتي:

-الاستثمار الأجنبي المباشر هو أحد الوسائل الرئيسية لزيادة فرص العمل في الدول النامية.

- هناك اختلاف في نظرة كل من المدارس الاقتصادية للبطالة وتفسيرها.

- لا توجد لها حلول نهائية وجذرية للقضاء عليها.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من المكانة الكبيرة التي يحتلها الإستثمار الأجنبي المباشر في الإقتصاد العالمي وما له من آثار مباشرة وغير مباشرة على الدول النامية ، خاصة أثره على تقليص معدلات البطالة التي أصبحت تأرق النظام العالمي بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة ،لذا إنه من المهم التطرق إلى العلاقة الموجودة بين الإستثمار الأجنبي المباشر و البطالة في الجزائر ،وأيضا تقييم الوضعية الراهنة

أهداف البحث:

فيما يخص الدراسة التي بين أيدينا " الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على البطالة في الجزائر " ،فإن الأهداف المرجوة منها هي كالتالي:

· دور الإستثمار الأجنبي المباشر و أثره على البطالة في الجزائر.

·قراءة التفسيرات المختلفة لإشكالية البطالة من حيث المفاهيم و الأساسيات، والتطرق إلى الحلول العاجلة و الآجلة لها.

·تقديم الحلول الواقعية التي من شأنها أن تساعد في بناء إستراتيجية قوية و ذكية للتقليص من إشكالية البطالة الخطيرة.

منهج البحث:

يستخدم البحث أسلوبا وصفيا في التعرف على المبادئ والمفاهيم الأساسية من خلال استعراض جملة من وجهات النظر المختلفة عن المدارس الاقتصادية التي تناولت بالبحث والتحليل كلا من الاستثمار الأجنبي المباشر و البطالة، بالإضافة إلى المنهج التحليلي الذي يهدف إلى تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و البطالة في الجزائر

خطة البحث:

تماشيا مع المنهج السابق قمنا بتقسيم هذا البحث إلى فصلين، حاولنا فيها الإلمام بجوانب البحث و تحليل الإشكالية المطروحة و محاولة اختبار الفرضيات المذكورة سابقا.

حيث نتطرق في الفصل الأول الذي يحتوي على مبحثين ففي المبحث الأول نتطرق إلى ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر عن طريق إطلالة مختصرة على أهم المفاهيم الأساسية له،أنواعه و تأثيراته المباشرة و الغير مباشرة إضافة إلى توزيعه حول العالم أما المبحث الثاني فخصصناه للبطالة بذكر أهم النظريات المفسرة للبطالة ،مفهومها ،أنواعها إضافة إلى الأسباب و الآثار الناجمة عنها و ما تعلق بالحلول العاجلة و الآجلة لتقليصها و العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و البطالة

و كان الفصل الثاني متناول لوضعية الإستثمار الأجنبي المباشر و البطالة في الجزائر الذي يحتوي على مبحثين ففي المبحث الأول نتطرق إلى واقع الاستثمار الأجنبي المباشر و البطالة في الجزائر عن طريق إطلالة مختصرة الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و واقع البطالة و ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر و تأثيره على البطالة أما المبحث الثاني نتطرق إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و معدلات البطالة في الجزائر و التي كانت عبر فترتين من 2000_2010 و من 2011_2019 و تحليل علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة في الجزائر

الفصل الاول :

الاطار العام للاستثمار الاجنبي المباشر و البطالة

تمهيد:

إن الدول اليوم في ظل النظام الدولي السائد تسعى جاهدة لتصدير الإستثمار الأجنبي المباشر، لزيادة قدراتها الإنتاجية المتمثلة في رأس المال ، التكنولوجيا ،المهارات التنظيمية و الإدارية و الكفاءة التسويقية.. إلخ، ، ولقد حظي الاستثمار الأجنبي المباشر بالاهتمام الواسع من طرف الباحثين و الاقتصاديين لما له من أهمية بالغة في التجارة الدولية ناهيك عن مساهمته في الرفع من معدلات النمو عالميا و التقليص من نسب البطالة ، كما أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر أداة لقياس مستوى الأداء الاقتصادي لأي دولة سواء ما تعلق الإستثمار الأجنبي المباشر أو القدرة على إقتحام الأسواق الخارجية عن طريق الشركات متعددة الجنسيات ،يبقى على الدول المضيفة أن تضع إستراتيجية محكمة للمفاضلة بين مختلف أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر بما يتوافق مع دوافعها و أشكالها و معرفة محدداتها و دراسة أثارها و أهدافها المراد تحقيقها.

وفي هذا السياق سنبين من خلال المبحث الأول المفاهيم الأساسية التالية :

- مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر و دوافعه.
- أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر و محدداته.
- أثار الاستثمار الأجنبي المباشر و أهميته .

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد ظل الاستثمار الأجنبي المباشر يجذب اهتمام الشركات والدول، وقد زاد الاهتمام به أكثر في السنوات الأخيرة نظرا للإمكانيات التي وفرها للدول النامية، حيث أن معظم السياسيات الاقتصادية تشجع الاستثمار الأجنبي في شتى الميادين، وفيما يلي سنتطرق إلى المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر و دو افعه :

يمثل مفهوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيما يلي:

تعريف الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

هناك تعريفات عديدة نذكر منها:

- عرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتبضع (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: الاستثمار الذي يقضي إلى علاقة طويلة الأمد و يعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي، أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جهتها ويشمل استثمار القروض من شركة الأم للشركات التابعة في القطر المضيف وهي الاستثمارات التي تقضي إلى السيطرة على الأصول المستخدمة في الإنتاج في الخارج[1].
- عرفت المنظمة العالمية لتجارة والتنمية الاقتصادية (OCDE) للاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: تلك الروابط الاقتصادية التي تتم بين المستثمر الأجنبي وشركة ما خاصة للاستثمارات التي تمنح لهذا المستثمر تأثيرا فعالا في اتخاذ القرارات في هذه الشركة عن طريق امتلاك كامل المؤسسة قائمة بنسبة 100% من رأس مالها الاجتماعي[2].
- عرف صندوق النقد الدولي للاستثمار المباشر بأنه: عبارة عن العمليات المالية التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات وذلك من أجل التحكم أو ممارسة تأثير على السوق وتسيير المؤسسات الموجودة في بلد ما و التي تختلف عن شركة الأم ومختلف فروعها عبر العالم ، والتي تتضمن إنشاء فروع جديدة، توسع الطاقة الاستيعابية، الرفع من لرأس المال، القروض و إعادة الاستثمار المحلي... ومن جهة أخرى العمليات التي تجري من خلال النمو الخارجي وذلك بالدخول في رأس المال المؤسسة أجنبية من خلال الأسواق، ولكن شرط الحصول على نسبة لا تقل عن 10% من رأس مالها[3].
- عرفت المنظمة العالمية للتجارة الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في بلد ما (البلد الأم) بامتلاك أصل موجود في بلد آخر (البلد المضيق) مع وجود النية في إدارة ذلك الأصل[4].

---

[1] Vrdctad, Foreign direct Investment and development, Vented, series on Issuesinintes national Investment Agree mints, Geneva, Dec 1998, P2.

[2] محمد راضي جعفر **" الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي "**، مجلة الخليج العربي، العدد(3-4)، جامعة البصرة، العراق، 2011، ص200.

[3] François Bots et antres, images fcomomione du mande (creopolitique économique) 2008, Edition Armand colin, paris, 2007,p-p 23-24.

[4] عبد الوهاب الموسوي وحيدر نعمة بحيت **"الاستثمار الأجنبي المباشر في محافظات الفرات الأوسط "**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد22، جامعة الكويت، العراق، 2008، ص **189**.

وانطلاقا مما سبق يمكن استنتاج ما يلي

- الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن استثمار طويل الأجل.
- الاستثمار الأجنبي المباشر غالبا ما تسهر الشركات متعددة الجنسيات على تنفيذه.
- يتمتع الاستثمار الأجنبي المباشر بحق التملك الكامل أو الجزئي للمشروع، بشرط مشاركة المستثمر المحلي في هذه الحالة.
- تتمثل حصة 10% فما فوق رأس مال المشروع معيارا و عتبة لاعتبار الاستثمار الأجنبي أجنبيا.

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي عبارة عن ذلك النوع من الاستثمار طويل الأجل، الذي ينطوي على إقامة مشاريع يتولى المستثمر الأجنبي امتلاكها بشكل كامل أو جزئي، كما يعمل على إدارتها ضمن البلد المضيف، ويشترط أن تكون حصة المستثمر الأجنبي 10% في رأس المال المشروع حتى يتم اعتبار الاستثمار أجنبيا[5].

دو افع الاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك دوافع عديدة للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر سواء تعلق الأمر بالدولة المصدرة لرأس المال أو من جانب الدولة المضيفة المستوردة التي ترغب في استقطاب مثل هذا النوع من الاستثمارات، وعلى العموم يمكن التفرقة بين نوعين من الدوافع التي يصدر من أجلها الاستثمار الأجنبي المباشر:

1- دو افع تصدير الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن عرض أهم دوافع المستثمرين الأجانب من خلال العناصر الأساسية التالية:

1_1- طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري:

تلعب طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري دورا مهما في دفع المستثمر إلى مزاولة نشاطه عبر الحدود الوطنية، إذ أنّ هناك بعض أنماط النشاط السريعة التلف التي تستلزم ضرورة قيام المنتج ولغرض تفادي الإخفاق بالبحث عن أسواق استهلاك ملائمة، ونقل وحداته الإنتاجية والتسويقية أو رأسمال معين إليها ومباشرة الإنتاج فيها[6].

1_2 زيادة العو ائد الاستثمارية:

تتحقق الزيادة في عوائد الاستثمار من خلال تعظيم الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المضيفة مثل رخص الأيدي العاملة إذ ما قورنت بالأيدي العاملة في البلدان المتقدمة، حيث كان لهذه الخاصية دور في ظهور الفروع المقامة في البلدان المضيفة، والتي يتميز إنتاجها بأنه غير مخصص للاستهلاك المحلي وإنما هو موجه للتصدير نحو البلدان المتقدمة.

[5] من إعداد الطالبين جلاب بلال وحيرش مصطفى انطلاقا من التعاريف السابقة .

[6] **دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي: المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 76.**

1_3- تخفيض المخاطر الاستثمارية:

تقليل المخاطر التي تتعرض إليها استثمارات الشركات الأجنبية والتي يحملها الإنتاج في بلد واحد مثل الحرب، التأميم، زيادة الرسوم الجمركية، ... الخ، فتوزع وانتشار الاستثمارات على عدد أكبر من الدول يعمل على تحجيم تلك المخاطر إلى الحد الأدنى المرغوب[7].

كما أنه قد تشتد المنافسة الداخلية لدرجة تهديد استمرارية وجود شركة ما، فتنقل هذه الشركة نشاطها أو جزءا منه إلى دولة أو دول أخرى لا توجد فيها المنافسة بنفس الحدة، فرأس المال الأجنبي يحاول قدر الإمكان توزيع استثماراته في دول وأسواق مختلفة كي يحد من الانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحدة[8].

1-4- زيادة المبيعات:

تعتمد مبيعات الشركات على عاملين أساسيين هما اهتمامات المستهلكين أو الزبائن بمنتجاتها أو خدماتها والرغبة والقدرة على الشراء، وإنّ زيادة وتوسيع مبيعات الشركة متعددة الجنسيات خارج نطاق الدولة التي تعمل بها يمثل الهدف الأساسي للأعمال الدولية، وبهدف الاستفادة من وفرات الإنتاج بالأحجام الكبيرة فإنه يجب البحث عن أسواق غير السوق المحلي لتصريف فائض الإنتاج الذي لا يستوعبه سوق دولة واحدة، وفي حال عدم توفر هذه الإمكانيات أو صعوبتها بسبب ارتفاع تكاليف التصدير أو السياسات المقيدة للاستيراد من طرف الدول الأخرى أو أسباب أخرى وهي عديدة تلجأ الشركة إلى الإنتاج خارج دولتها لتتجاوز القيود السابقة الذكر.

1-5- تحسين الموارد وضمان توفيرها:

يبحث المنتجون والموزعون عن منتجاتهم وخدماتهم ومكونات إنتاجهم في الدول الأجنبية، وبهدف ضمان التدفق المستمر دون انقطاع لهذه المواد والأجزاء وبالكمية والجودة والأسعار المرغوبة وبالتالي تحقيق المبيعات ذات الحجم الكبير، هذه الإستراتيجية هي التي تمكن الشركة من تحسين جودة منتجاتها أو تمكنها من التميز على منافسيها وبذلك تضمن تحقيق الزيادة في حصتها السوقية وربحيتها[9].

1-6- زيادة صادرات البلد للاستثمار الأجنبي المباشر:

فعلى سبيل المثال تؤدي فروع الشركات الأمريكية المؤسسة في الخارج دورا هاما في صادرات الولايات المتحدة، إذ يبلغ إنتاج الصناعات التحويلية التي يتم تسويقها من قبل فروع الشركات في نفس المكان المتواجدة فيه أو التي يتم تصديرها إلى الخارج من قبل الفروع المذكورة ضعفين إلى ثلاثة أضعاف مقارنة بصادرات الولايات المتحدة الأمريكية من المنتجات الصناعية[10].

---

[7] محمد عبد العزيز، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص 24.

[8] دريد محمود السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 78.

[9] غسان عيسى العمري، **المعضلات الأخلاقية وأثرها في تراجع أهداف عمليات الشركة المتعددة الجنسية**، المؤتمر العلمي الدولي السابع، تداعيات الأزمة الاقتصادية على منظمات الأعمال (التحديات، الفرص، الأفاق)، الأردن، 10-11 نوفمبر 2009، ص20.

[10] محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 24.

1-7- الرغبة في النمو والتوسع:

قد تلجأ الشركة إلى إقامة مصنع لها في الخارج إذا ما واجهت منافسة محلية من طرف مستورد بسعر أقل من سعر الشركة، حيث تختار الشركة البلد الذي يتم منه الاستيراد حتى تستفيد هي أيضا من مزايا انخفاض التكاليف ومن ثم انخفاض أسعار البيع إلى مستوى منافسيها بالاستيراد، كما أن عجز السوق المحلية عن تحقيق أهداف المستثمر في النمو والتوسع يؤدي بالضرورة إلى التوجه نحو الاستثمار الخارجي والبحث عن منافذ عبر الحدود الوطنية، ومن الأمثلة التي يمكن أن نسوقها في إطار هذا العامل اضطرار شركة " كرايزلر Chrysler " وهي واحدة من ثلاث شركات أمريكية كبرى في صناعة السيارات، ونتيجة عدم تمكنها من الوقوف أمام كل من شركة " فورد Ford " وشركة " جنرول موترز General Motors " التين تمارسان الصناعة ذاتها في السوق الوطنية، إلى الاستثمار التجاري المباشر في دول أوربا الغربية، مما دفع الشركتين أيضا إلى إنشاء فروع لها (شركات تابعة في المنظمة الجغرافية المذكورة).

1-8- السياسة الاقتصادية لدولة المستثمر والرغبة في الهيمنة:

تهتم الدول المتقدمة اقتصاديا بتشجيع شركتها على الاستثمار في الخارج باعتبار أنّ هذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني، إذ أنه يؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمامها وزيادة حجم تجارتها الدولية وتأمين حصولها على المواد الخام بأسعار معقولة، مما يؤدي في نهايته إلى تحسين وضعها الاقتصادي وزيادة دورها في الحياة التجارية الدولية[11]، كما أن هناك أسباب فنية تدفع بعملية الاستثمار في الدول النامية تتمثل في الرغبة الجامحة للدول المتقدمة في فرض السيطرة على الاقتصاد الدولي وإحلال الاستعمار الاقتصادي محل الاستعمار العسكري، وبالتالي إجبار الدول الضعيفة إلى الخضوع لمنطق الأقوى[12].

2- دو افع استيراد الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد أصبحت مختلف الدول المتقدمة والنامية في تنافس لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب والدوافع والتي يمكن عرضها في النقاط التالية[13]:

2-1- سد فجوة الادخار:

تعاني جلّ الدول النامية من عجز في تمويل خطط التنمية، حيث يعجز الادخار المحلي عن توفير التمويل الكافي للاستثمار الوطني، الأمر الذي يجعلها تلجأ إلى مصادر التمويل الخارجية والتي تتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر والإعانات والمنح والقروض الخارجية.

2-2- نقل التكنولوجيا الحديثة:

تعتبر التكنولوجيا الحديثة من العناصر الأساسية لإحداث النمو الاقتصادي وتسريع وتيرته، والطريق الأقصر للحصول على هذه التكنولوجيا وبأقل التكاليف هو استيراد مكوناتها والعمل على تطويعها وتوطينها وفق متطلبات الاقتصاد المحلي، ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أفضل الطرق المتاحة أمام الاقتصاديات النامية

[11] دريد محمود السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 78.

[12] طاهر مرسى عطية، **أساسيات إدارة الأعمال الدولية**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2000، ص 185.

[13] عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر و أثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996م- 2008م**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، سنة 2007- 2008، ص ص 56- 58.

لنقل التكنولوجيا، حيث من المفترض أن يجلب هذا الاستثمار الفنون الإنتاجية الحديثة والطرق التقنية المتطورة ونظم التسيير المتقدمة والمهارات الإدارية والمالية والتسويقية المعاصرة، ...الخ، بالإضافة إلى دوره في تكوين وتدريب الموارد البشرية في القطر المضيف، سواء من خلال توظيفهم للعمل داخل المشاريع المنجزة أو عن طريق أثر المحاكاة الذي تنتهجه المؤسسات المحلية من جراء احتكاكها بالشركات الأجنبية.

2-3- تحسين وضعية ميزان المدفوعات:

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين موازين المدفوعات في الدول النامية بصورة مباشرة من خلال ثلاث قنوات رئيسية هي تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، عائدات تصدير هذه الشركات، وتوفير العمالة الصعبة نتيجة لإحلال الواردات، فتدفق رأس المال الأجنبي عن طريق هذه الشركات يعالج الفجوة المزمنة التي تعاني منها الدول النامية، حيث لا تغطي المدخرات المحلية المتطلبات الاستثمارية، مما ينعكس إيجابا على تحسين وضع ميزان المدفوعات[14].

2-4- تخفيض مستوى البطالة:

يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في حل مشكلة البطالة، وذلك من خلال قدرته على توفير فرص عمل جديدة تؤدي إلى تشغيل العاطلين عن العمل في المشروعات التي يتم إنشاؤها، لاسيما في ظل انخفاض تكلفة اليد العاملة في الدول النامية، أو تمتع المشروع الاستثماري بخاصية كثافة استخدام اليد العاملة بدلا من كثافة رأس المال.

2-5- زيادة التراكم في رأس المال الثابت والإنتاج الوطني:

يؤدي دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إقامة مشاريع استثمارية جديدة، مما ينجر عنه زيادة الطاقة الإنتاجية الذاتية للبلد المعني لا تكفي استغلال كل هذه الموارد أو بعضها، الأمر الذي يجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر عنصرا مكملا لهذه الطاقة الإنتاجية، من خلال ما يوفره من إمكانيات لاستغلال أكبر قدر ممكن من الموارد الطبيعية التي تتوفر عليها هذه البلدان.

المطلب الثاني : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر و محدداته

إن أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر تتحدد حسب نسبة ملكية المشروع من طرف المستثمر الأجنبي فقد تكون جزئية أو مطلقة، ومن هذا المنطلق يتم تقسيم الاستثمار الأجنبي إلى عدة أشكال تتمثل فيما يلي:

1- الاستثمار المشترك:

- يعرف كولدي الاستثمار المشترك بأنه: أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو شخصيات معنويتان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة، الخبرة وبراءات الاختراع أو العلامات التجارية...[15].

[14] محمد سعد عميرة، **الدور الاقتصادي للشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية**، غرفة التجارة والصناعة عجمان، مركز البحوث والدراسات، يونيو 2011، ص 06.

[15] عبد السلام أبو قحف **" اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي "**، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2003، ص ص366-367.

- يرى "يتربشرا" أنّ الاستثمار المشرك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية، ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية يمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه*.

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول بأن الاستثمار المشرك ينطوي على الخصائص التالية[16]:

- الاتفاق بين المستثمران (الوطني والأجنبي) يكون طويل الأجل، من أجل ممارسة عملية إنتاجية وهذا داخل البلد المضيف.
- المستثمر الوطني قد يكون شخصية تنتمي إلى القطاع العام والخاص.
- إن قيام المستثمر الأجنبي بشراء جزء من شركة وطنية موجودة تؤدي إلى تحويل هذه الشركة من شركة وطنية إلى شركة استثمار أجنبي.
- لا يشترط في المشاركة تقديم حصة من رأس المال من طرف المستثمرين وطني و أجنبي أي:
  - قد تكون المشاركة الخبرة والمعرفة أو العمل أو التكنولوجيا بصفة عامة.
  - قد تتمثل حصة المشاركة في تقديم جزء من رأس المال أو كله على أن يقدم الشريك الأم التكنولوجيا.
  - قد تتمثل المشاركة في تقديم المعلومات أو طرق تسويقية أو أسواق جديدة.

في جميع الحالات التي ذكرناها لابد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار المشرك الحق في إدارة المشروع وهذا الشرط ضروري، ومنه هذا العنصر هو العنصر الحاسم في التفرقة بين الاستثمار المباشر و الغير المباشر.

-1-1- مزايا وعيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر الدولة المضيفة:

والتي يمكن تقسيمها كآتي[17]:

أ- المـزايا: و تتمثل هذه المزايا فيما يلي:

- يلعب هذا النوع من الاستثمار دورا بارزا في زيادة رؤوس الأموال الأجنبية و تطوير التكنولوجيا و توفير مناصب شغل جديدة، وتحسين ميزان المدفوعات عن طريق التقليل من الواردات والزيادة في الصادرات.
- تكوين المديرين الوطنيين وخلق علاقات اقتصادية بين الأنشطة الاقتصادية والخدمة في الدول المضيفة.

ب- العيوب: تتمثل هذه العيوب فيما يلي:

- يشترط لتحقيق المزايا السابقة أن يتوفر لدى الاقتصاد الوطني القدرة الفنية والإدارية والمالية على المشاركة في رسم السياسات الاستثمارية للمشروع.

---

* مؤسسة التمويل الدولية" **الاستثمار الأجنبي المباشر للدروس المستفادة من الخبرات العلمية**"، صندوق النقد الدولي رقم 05 ،واشنطن، سبتمبر1997، ص 09.

[16] مصطفى باكر " **تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر**"، برنامج أعده المعهد العربي للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر 24-28 يناير 2004، ص ص18-19.

[17] محمد عبد العزيز عبد الله " **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**"، دار النقاش، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص 39.

- إن توقع صغر حجم رأس المال الوطني يؤثر على حجم المشاريع المشركة وهذا الأمر يتسبب في عدم تحقيق الأهداف الموجودة من الدول المضيفة مثلا: زيادة فرص التوظيف، نقل التكنولوجيا...الخ

2-1- مزايا وعيوب الاستثمار المشترك من جهة نظر المستثمر الأجنبي:

يمكن أيضا تصنيفها على الشكل الآتي[18]:

أ- المـزايا: تتمثل هذه المزايا فيما يلي:

- في حالة نجاح الاستثمار الأجنبي المشترك يساهم في زيادة فرص استثمارية وهذا بموافقة الدول المضيفة، وذلك من خلال إنشاء مشروعات مملوكة له بالكامل.
- إن الاستثمار المشرك أكثر الاستثمارات انتشارا وتفضيلا من طرف المستثمر الأجنبي وهذا في حالة عدم سماح الدول المضيفة للمستثمر الأجنبي يتملكه لمشروعات استثمارية بالكامل وخاصة في بعض المجالات الاقتصادية كالزراعة أو البترول...الخ، وهذا لما يتيحه من أرباح إضافية إذا ماقورنت بأنواع من الاستثمار الغير المباشر.

ب- العيوب: تتمثل هذه العيوب فيما يلي:

- احتمال اختلاف المصالح الوطنية وأهداف المستثمر الأجنبي وهذا خاصة في حالة إصرار الطرف الوطني في تقديم نسبة معينة من رأس المال في المشروع وذلك ما قد لا يتفق مع أهداف الطرف الأجنبي من المشروع الاستثماري بعد فترة زمنية مما يؤدي إلى ارتفاع درجة الخطر الغير تجاري، وهذا ما يتعارض مع أهداف المستثمر الأجنبي والمتمثلة في البقاء والنمو والاستثمار في السوق المحلية.
- إن عدم التكافؤ في القدرات المالية و الفنية بين المستثمر الوطني والأجنبي قد يؤثر سلبا على تحقيق أهداف المشروع الاستثماري طويلة الأجل وأخرى قصيرة الأجل..

2-2- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:

يعرف هذا النوع من الاستثمارات بقيام المستثمر الأجنبي أو شركة متعددة الجنسيات في إنشاء فرع للإنتاج أو التسويق أو نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة.

بالنسبة للمستثمر الأجنبي بصفة خاصة تعتبر الاستثمارات المملوكة بالكامل من أكثر أشكال الاستثمار الأجنبي تفضيلا، أما بالنسبة للدول المضيفة له نجدها تتردد كثيرا في قبول هذه الاستثمارات في أغلب الأوقات والتصريح للشركات بالتملك الكامل لهذه المشاريع الاستثمارية ويرجع هذا التفوق من التبعية الاقتصادية وما يترتب عنها من آثار تشير إلى بعض الدول المضيفة مثل: (دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ودول إفريقيا) تمنح شركات متعددة الجنسيات بتملك فروعها تملكا كاملا وهذا بهدف جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية[19].

2-2-1- مزايا وعيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي بالنسبة للدول المضيفة:

ويمكن تقسيمها على الشكل التالي[20]:

---

[18] عبد السلام أبو قحف **" الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية "**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2003، ص ص18-20.

[19] عبد السلام أبو قحف **" الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية"**، مرجع سابق، ص ص20-23.

[20] محمد عبد العزيز عبد الله، مرجع سابق، ص ص43-44.

أ- المـزايا: تتمثل هذه المزايا فيما يلي:

- زيادة التدفقات من رأس مال الأجنبي إلى الدول المضيفة.
- إن هذا النوع من الاستثمار يساهم في كبر حجم المشروعات مما يؤدي إلى إشباع أكثر لحاجات المجتمع المحلي، مما يؤدي إلى تخفيض الواردات وزيادة الصادرات في حالة وجود فائض مما يترتب عليه تحسين في ميزان المدفوعات للبلد المضيف .
- نظرا لكبر حجم المشروعات إذا ما قورنت بالأشكال الأخرى للاستثمارات فإنها تؤثر على تحديث التكنولوجيا، وهذا من خلال توفر جهاز يقوم باختيار التكنولوجيا المناسبة للسوق المحلية وهذا الغرض تحقيق الأهداف المنشودة من الناتج الأمثل والربح الأفضل..

ب- العيوب: تتمثل هذه العيوب فيما يلي:

- أما من ناحية العيوب فإن الدول المضيفة تتخوف من مخاطر الاحتكار و التبعية الاقتصادية وهذا خاصة إذا ما تعارضت مصالح المستثمر مع المصالح الوطنية.

2-2-2- مزايا وعيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي من وجهة نظر المستثمر الأجنبي:

يمكن إيضاحها على الشكل الآتي[21]:

أ- المـزايا: تتمثل هذه المزايا فيما يلي:

- إن هذا النوع من الاستثمار يعطي الحرية الكاملة للمستثمر الأجنبي في الإدارة والتحكم في النشاط الإنتاجي وسياسات الأعمال المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي للاستثمار.
- إن انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج في الدول المضيفة تؤدي إلى كبر حجم الأرباح المتوقعة.

ب- العيوب: تتمثل هذه العيوب فيما يلي:

- ضخامة رؤوس الأموال المستعملة في هذا الشكل من الاستثمارات إذا ما قورنت بالاستثمار، إذا في هذه الحالات يتحمل المستثمر الأجنبي وحده كل تكاليف الإنتاج أي من إرساء اللبنات الأولى للمشروع حتى مرحلة الإنتاج.
- إن في هذا الشكل من الاستثمارات ترتفع الأخطار الغير تجارية مثل: التأميم، التصفية، المصادرة، وهذا في حالة عدم استقرار السياسي في الدول المضيفة.

2-3- شركات متعددة الجنسيات:

لقد تعددت التعريفات وتنوعت حسب المعايير التي ارتكزت عليها، فمن بين هذه التعريفات نذكر:

- هي شركة أم تسيطر على عدد كبير من المشروعات من مختلف الجنسيات وبذلك تكون مجموعة ضخمة تتجمع لديها المواد المالية و البشرية وفي نفس الوقت تتبع إستراتجية مشتركة كما أن الحجم يحتل أهمية كبرى في تمييز المجموعات متعددة الجنسيات، حيث تستبعد الشركات التي تقل مبيعاتها السنوية عن مئة مليون دولار، كذلك تعتبر من العوامل الهامة في هذا التحديد، طبيعة النشاطات الخارجية للمجموعة، حيث

[21] عبد السلام أبو قحف **" إدارة الأعمال الدولية "**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، 2001، ص 304.

تستبعد من نطاق المجموعات متعددة الجنسيات الشركات التي تقوم بالتصدير فقط، هذا حق إذا كانت تمتلك فروعها أجنبية للبيع[22].

وتتميز الشركات متعددة الجنسيات بعدة خصائص اقتصادية هامة منها:

- كبر حجم هذه المؤسسات.
- تنوع المنتجات.
- التنوع في النشاط.
- التشتت الجغرافي.
- تركيز الإدارة العليا.
- التفوق التكنولوجي.

2-3-1- المزايا والعيوب التي تحدثها الشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة:

يمكن تقسيمها على الشكل الآتي[23]:

أ- المـزايا: تتمثل هذه المزايا فيما يلي:

- زيادة الإنتاج وهذا نتيجة انتقال رأس المال من الدول الأم إلى الدول المضيفة.
- زيادة الأجور وهذا نتيجة عنصر إعادة توزيع الأرباح المحققة.
- خلق فرص عمل إضافية وهذا لما تتمتع به من كبر حجم هذه الشركات.

ب- العيوب: تتمثل هذه العيوب فيما يلي:

- تأثر معدل التبادل التجاري للدول المضيفة، حيث كما أنه معروف أن معدل التبادل التجاري يساوي أسعار السلع المصدرة على سعر أسعار السلع المستوردة لتلك الدولة ففي حالة إذا استمر المستثمر الأجنبي في سلع تصديرية وكانت الدولة المضيفة مصدرة لهذه السلعة، سوف يؤدي إلى تخفيض سعر السلعة المصدرة ومع بقاء أسعار الواردات ثابتة على حالها سوف يؤدي إلى تدهور معدل التبادل التجاري.
- نقصان الاستثمار المحلي غالبا ما تقوم الشركات الأجنبية بتمويل جزء من مشاريعها عن طريق البنوك المحلية وإن هذه الطريقة سوف تؤدي إلى ارتفاع نسبة الفائدة، مما يستلزم تقليص الاستثمارات المحلية، وهذا بالإضافة إلى أن المسئولين المحلين يفضلون تقديم قروضهم للشركات الأجنبية على الشركات المحلية وهذا المحلية وهذا عامل المخاطرة في استرداد هذه القروض، حيث يكون هذا العامل المخاطرة أقل من الشركات الأجنبية مقارنة مع شركات المحلية.

2-4- الاستثمار في المناطق الحرة:

تهدف الاستثمارات في المناطق الحرة إلى تطوير الصادرات والاندماج في الاقتصاد الدولي، وتخضع الاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة لنظام تشجيعي للغاية، بحيث تستفيد من عدة امتيازات لا توجد في المناطق الأخرى.

ولتوضيح مفهوم المناطق الحرة نأخذ تعريف Thierryschoowd-Pascallorot:

---

[22] محمد عبد العزيز عبد الله ، مرجع سابق، ص 48.

[23] علي عبد الفتاح أبو شرار " **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات** "، دار الميسرة، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص ص260-266.

" إن المناطق الحرة في مجال جغرافي محدود، أين الأنشطة الصناعية أو التجارية، تستفيد من نظام خاص في مجال الضريبة والتي قد تكون مخفضة أو ملغاة، وفي الغالب تكون مخففة من الناحية القانونية، إنها مساحة أين البضائع المادية تدخل وتخزن بكل حرية، بشرط أن تكون موجهة للتصدير علما أن بضائع المنطقة الحرة تخضع للرقابة والرسوم الجمركية في حال ما إذا أدخلت للإقليم الجمركي الوطني للبلد المتواجد فيه"[24].

ومن المزايا التي تمنح في المناطق الحرة:

- حرية اختيار مجال الاستثمار
- عدم وجود قيود على جنسية رأس المال حيث يمكن لرأس المال الجزائري أو العربي أو الأجنبي أن ينفرد أو يشارك بأي نسبة في الاستثمارات في مشروعات المناطق الحرة.
- حرية تحويل الأرباح والمال المستمر وإعادة تصديره.
- حرية تحديد أسعار المنتجات وتحديد نسبة الأرباح.
- حرية اختيار الشكل القانوني للمشروع(مشروع فردي، شركة أشخاص، شركة أموال، فرع شركة أجنبية، شركات مختلطة...الخ[25].

تصنف المناطق الاقتصادية الحرة عموما إلى ثلاث أنواع وهي كما يلي:

أ- مناطق حرة تجارية: وتأخذ بدورها ثلاث أشكال هي:

- الميناء الحر.
- المحلات الحرة.
- مناطق التجارة الخارجية.

ب- مناطق حرة صناعية: وتأخذ هذه المناطق شكلين أساسين هما[26]:

- المناطق الحرة المالية التي تنقسم بدورها إلى (مناطق بنكية ومناطق حرة للتأمين).
- المناطق الحرة الجبائية.

2-5- مشروعات أوعمليات التجميع:

وهو عبارة عن مشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني(المحلي) عام أو خاص يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني منتجا معينا(سيارة مثلا) لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، وفي معظم الأحيان وخاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرف التخزين والصيانة...الخ، في مقابل عائد مادي معين ينفق عليه , كما أن مشروعات التجميع قد تأخذ شكل استثمار مشترك أو شكل التملك المطلق أو الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي[27]

---

[24] علوش محمد **" تقييم السياسات التحفيزية الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة "**، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة بسكرة، 2013-2014، ص 08.

[25] مراد محمودي، **" التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي"**، دار الكتاب الحديث، الجزائر ،2002، ص 41.

[26] عبد السلام أبو قحق، **" الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية "**، مرجع سابق ، ص 24.

[27] مصطفى باكير **"تطور الاستثمار الأجنبي المباشر"**، برنامج من إعداد المعهد العربي للتخطيط مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر، 24 يناير 2004، ص ص18-19.

الشكل رقم (1-1): أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

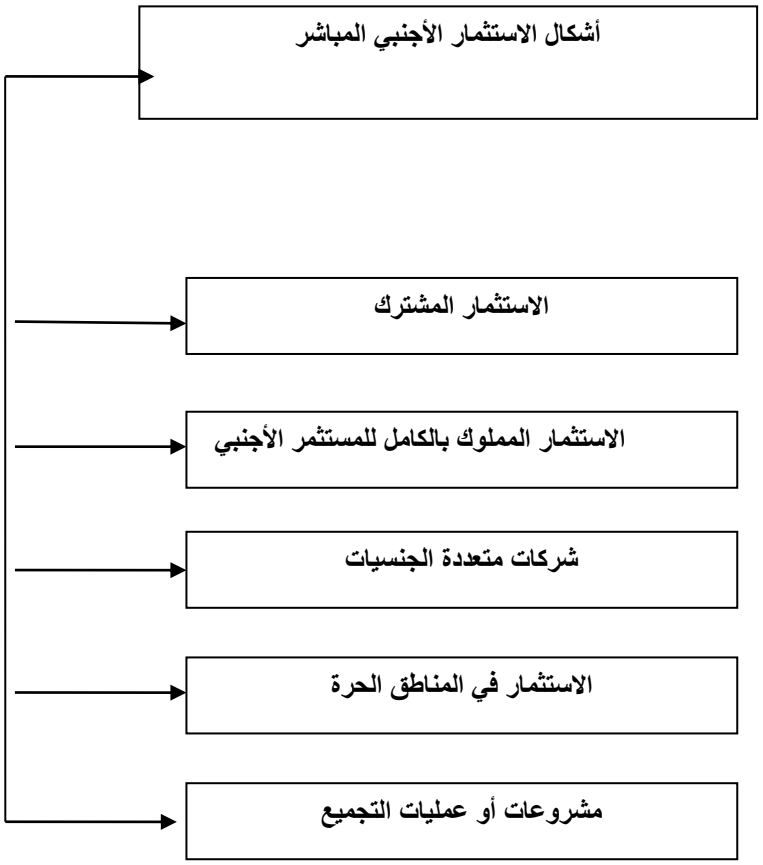

المصدر: اعتمادا على أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر المذكورة سابقا.

2 محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد تغيرت وجهة النظم اتجاه مسألة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام، حيث اعتمدت العديد من الدول النامية والمتقدمة على حد السواء سياسات واستراتيجيات لجذب تلك الاستثمارات، وشكلت ظاهرة العوامل المتحكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر جدلا واسعا بهدف تحديد المحددات الحاكمة لعملية انسياب مثل هذا النوع من الاستثمار في الدول المضيفة.

1- المحددات السياسية:

تلعب العوامل السياسية دورا لا يمكن الاستهانة به في التأثير على اتجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويأتي في مقدمة هذه العوامل توفر الاستقرار السياسي في الدول المضيفة، ذلك أنّ المستثمر لن يخاطر بنقل رأسماله أو خبراته إلى دولة ما إلا إذا اطمأن على استقرار الأوضاع السياسية فيها، فرأس المال الأجنبي يبحث بطبيعته عن الأمان والاستقرار ولا يمكنه أن يقوم بالاستثمار في ظل أجواء تسودها الأزمات المختلفة[28].

[28] دريد محمد السامراني، مرجع سبق ذكره، ص 82.

تأتيا عما سبق يعتبر توفير الاستقرار السياسي شرطا أساسيا وضروريا، بهدف ضمان ديناميكية سريعة ومستمرة لانسياب الاستثمارات الأجنبية، إذ يحفز الاستقرار السياسي المستثمر الأجنبي ويقلل من مخاوفه ويفتح له أفاقا رحبة أمام صناعة الأرباح، ومن بين أهم العوامل المؤثرة على المناخ السياسي يمكن ذكر ما يلي:

- النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديمقراطيا أو دكتاتوريا، فالدولة الديمقراطية توفر قدرا من الأمان لرأس المال الأجنبي، حيث تتسم سياستها بالوضوح واحترام الحقوق والالتزام بالنصوص الدستورية والقانونية مما يجعل المستثمر يشعر بالأمان ويشجعه ذلك على استثمار أمواله في تلك الدولة، وذلك بخلاف النظم الدكتاتورية التي ينفرد قادتها بالقرار السياسي ولا يسود فيها احترام الحقوق مما يعرض رأس المال للخطر[29].
- درجة الوعي السياسي من حيث التعامل مع الشركات الأجنبية والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية[30].

وعموما فإنّ حوادث الانقلابات السياسية، الاغتيالات، أعمال الشغب والنزاعات المسلحة المتكررة في الحكومات، كل هذه الأمور مجتمعة تؤدي إلى ممارسة تأثير سلبي على قرارات الاستثمار للشركات الأجنبية، فكلما كان المناخ السياسي للقطر أكثر استقرارا كان ذلك لصالح الشركات المستثمرة في ذلك القطر[31].

2- الإطار التشريعي والتنظيمي:

إنّ عملية تفعيل الاستثمارات إجمالا تستلزم تهيئة الأطر القضائية والأنظمة التشريعية التي تمنح المستثمر حرية التملك للمشاريع، وعادة ما يستدعي تحقيق هذا المسعى وقتا طويلا مما يوجب التزام سياسي حقيقي من قبل الدولة قصد إقرار هذه القوانين في زمن قياسي وضمان أقل قدر من المعوقات الاستثمارية، ويشمل الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار ما يلي[32]:

- وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الارتباط، وأن يكون متوافقا مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة لحكم وحماية المستثمر.
- سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية.
- وجود نظام قضائي مستقل يتمتع بالقدرة على تنفيذ القوانين والتعاقدات، وحل النزاعات الناشئة بين المستثمر والدولة المضيفة بالكفاءة العالية والنزاهة المطلوبة.
- وجود ضمانات كافية تقي المستثمر وتبدد مخاوفه من كل أنواع المخاطر وتزر بدلها الطمأنينة، وتزيد من فرص حصوله على العوائد الاستثمارية المجزية، وتشمل المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها المستثمر في هذا المجال (التأمين، المصادرة، فرض الحراسة، نزع الملكية، سلب حرية تحويل الأرباح إلى الخارج وحرية حركة رأس المال دخولا وخروجا، بالإضافة إلى أهمية وجود نظام حماية حقوق الملكية الفكرية، ...الخ).

---

[29] نزيه عبد المقصود، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص ص 90-91.

[30] محمد قويدري، **أثر المشروعات المشتركة في تحسين مستوى الأداء الاقتصادي**، الملتقى الدولي حول: تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2001، ص 07.

[31] مفيد ذنون يونس ودينا أحمد عمر، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في أقطار عربية مختارة**، مجلة بحوث مستقبلية، العدد 15، مركز الدراسات المستقبلية، كلية الحدباء الجامعية، تموز 2006، ص ص 104- 105.

[32] United national, The role of foreign direct investment in economic development in ESCWA Member countries, New York, 2000, p09.

3- المحددات الاقتصادية:

تشمل هذه المحددات ما يلي:

3-1- حجم السوق ومعدل نموه:

إنّ حجم السوق المحلي وإمكانية النفاذ إليه وكذالك القدرة الشرائية الخاصة بالسكان واحتمالات نمو تلك المتغيرات، بل ونمو الاقتصاد ككل تشكل كلها المعايير الرئيسية التي تستخدمها الشركات المتعددة الجنسيات في تقدير مدى صلاحية البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر، لأن الاستثمار الأجنبي المباشر يبحث عن الأسواق التي توفر له مزايا في مجال وفرة الحجم والنطاق، كذلك فإن سيطرة المستثمر الأجنبي على الأسواق الجديدة تمكنه من زيادة قوته التنافسية، كما أنّ درجة نمو السوق وإمكانية الوصول من خلالها للأسواق الإقليمية الأخرى تشكل عنصر جذب للاستثمار الأجنبي المباشر[33]، فالشركات الأجنبية في معظم الحالات تفضل الأسواق الإقليمية الديناميكية، فحتى الدول الصغيرة مثلا المجاورة للأسواق الكبرى والتي تحتل مواقع إستراتيجية يمكن أن تكون محل اهتمام الشركات الأجنبية أو تلك الدول التي تملك علاقات إقليمية من أجل تشكيل أسواق واسعة[34].

يقاس حجم السوق بمستوى نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدله وحصة الفرد منه التي تعكس القوة الشرائية التي تؤثر في الطلب على السلع والخدمات التي تنتجها الشركات المتعددة الجنسيات، وتؤكد الدراسات التجريبية وجود علاقة إيجابية بين المستويات الأعلى للمبيعات للشركات المستثمرة في البلد المضيف وبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر[35].

3-2- الموارد الطبيعية:

يعد توفر الموارد الطبيعية من العناصر المحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يتدفق هذا الاستثمار إلى الدول الغنية بالموارد الطبيعية وبكميات كبيرة، ومن الناحية التاريخية يعتبر توفر الموارد الطبيعية في الدول المضيفة من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر مثل المواد الخام، المنتجات الزراعية والمعادن، ففي القرن التاسع عشر كان معظم الاستثمار الأجنبي المباشر يتدفق باتجاه الدول الغنية بالموارد الطبيعية من أجل ضمان استمرارية الحصول على هذه الموارد وبأثمان معقولة، كما لوحظ أنّ (60%) من الاستثمار الأجنبي المباشر كان يتجه إلى القطاع الأول بسبب توفر الموارد الطبيعية حتى منتصف القرن العشرين[36].

---

[33] السعدى رجال وشوقي جبار، **تأهيل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد متطلبات الإقلاع الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 14، جامعة واسط، العراق، 2014، ص72.

[34] دلال بن سمينة، تحليل **أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الاحتكاكات الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012م- 2013م، ص31.

[35] UNCTAD_ World investment report_ The Determinants of Foreign Direct Investment: op_cit, 1998, p108.

[36] ALm M.Bugaman, Forty Years of The Theory of The Transitional Corporation, UNCTAD_UN_VOL_N=02, New York, August, 1999, p24.

3-3- درجة الانفتاح الاقتصادي:

يميل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التوجه نحو الاقتصاديات المفتوحة، واتجاه التعامل مع العالم الخارجي معناه عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج الأمر الذي يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها وعدم وجود أي اختلال في هذه الأسواق، وبما أن المستثمر الأجنبي يسعى إلى تحقيق أفضل ربحية ممكنة فإنه يهتم بالكفاءة الاقتصادية بعيدا عن فرص القيود[37].

وهناك العديد من المقاييس التي تستخدم للتعبير عن درجة انفتاح اقتصاد ما، وحسب إحدى الدراسات يتسم الاقتصاد بالانفتاح إذا تم استيفاء الشروط الخمسة الآتية[38]:

- أن يكون متوسط معدل التعريفة الجمركية أقل من 40%.
- متوسط الحوافز غير الجمركية هي أقل من 40%.
- أن تكون علاوة السوق السوداء أقل من 20% من معدل الصرف الرسمي.
- عدم وجود حكومة اشتراكية.
- عدم وجود احتكار حكومي للصادرات الأساسية.

4-3- الاستقرار الاقتصادي:

من الصعب الفصل بين الاستقرار الاقتصادي والسياسي فهما وجهان لعملة واحدة، حيث يتمثل الاستقرار الاقتصادي في تحقيق جملة من التوازنات الكلية بهدف توفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار، كما يرتبط الاستقرار الاقتصادي بدرجة وضوح السياسات الاقتصادية المنتهجة في القطر المضيف، وطبيعة السياسة النقدية ومدى كفاءة الجهاز المصرفي والمالي، والضمانات المرتبطة بإمكانية تحويل الأرباح واستغلالها، وكذلك استقلال التعريفة الجمركية واعتدالها في ظل معدلات تضخم مقبولة، إذ يشكل التضخم عاملا حاسما في تشويه الحقائق الاقتصادية، أي تثبيط عملية التنمية بشكل عام[39].

الجدير بالذكر أنّ كل من التضخم وسعر الصرف تستعمل كمؤشرات للدلالة على استقرار الاقتصاد الكلي.

5-3- البنى التحتية:

تعد البنى التحتية محددا تقليديا هاما للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أنها تغطي العديد من الجوانب كالطرقات والجسور والموانئ والمطارات والاتصالات، ومن الواجب على القطر المضيف أن يعمل على توفير هياكل ذات جودة عالية، لأنّ تدفق السلع والخدمات والمعلومات مرهون بمدى صلاحية وتوفر هذه الهياكل القاعدية كمّاً ونوعاً، إذ تسهم هذه الهياكل في تقليل التكاليف الأولية للاستثمارات، وتضمن الانطلاق القوي السريع للمشاريع الاستثمارية[40].

---

[37] نزيه عبد المقصود، مرجع سبق ذكره، ص 87.

[38] Athanasios Vomdakidis, Regional Trade Agreements or Broad Liberalization: which poth leads to foster grow th? Vol, 46, N=01, IME, March 1991, p46.

[39] عبد المجيد قدري، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، 8-9 أبريل 2002، ص ص 145-146.

[40] السعدي رجال وشوقي جباري، مرجع سبق ذكره، ص72.

3-6- تكلفة العمالة ودرجة توفر العمالة الماهرة:

إنّ تكلفة العمل النسبية محدد مهم من الناحية الإحصائية والاقتصادية بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وخصوصا في الاستثمارات كثيفة العمل، فمثلا قرار الاستثمار في " الصين " تأثر بشدة بمعدل الأجور المنخفض السائد فيها، كما أنّ النمو السريع للاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى" فيتنام " كان يعود أيضا إلى توفر العمل منخفض التكلفة، ومن ناحية أخرى فإنّ عدم مرونة سوق العمل والأجور المرتفعة نسبيا في دول أخرى قد عرقلت حركة التدفقات الكبيرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة[41].

3-7- العائد على الاستثمار:

يعد العائد على الاستثمار أحد العوامل الهامة والرئيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأنّ المستثمر الأجنبي لا يقوم بالاستثمار في الخارج إلا توقعا للعائد الأعلى بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية والغير تجارية، مع الأخذ بالمحددات الأخرى الخاصة بمناخ الاستثمار والقدرة التنافسية بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار الاستثمار في الدولة المعينة[42].

4- المحددات المالية والتمويلية:

تلعب حوافز الاستثمار التي تمنحها الدول النامية للمستثمر الأجنبي دورا هاما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لاسيما عندما تمنح هذه الحوافز لتكون عوضا من انعدام المزايا النسبية الأخرى في الدول المضيفة للاستثمار وتتمثل هذه الحوافز في[43]:

4-1- الحو افز المالية:

تتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية، من أهم أشكالها الإعفاءات الضريبية المؤقتة، إئتمانات ضريبة الاستثمار، الاستهلاك المعجل للأموال الرأسمالية، إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية أو من ضرائب الواردات الأخرى، بالإضافة إلى حوافز التصدير علاوة على الحوافز الخاصة التي تطبق لتشجيع الاستثمار في المناطق الحرة لكل مراحل الصادرات.

4-2- الحو افز التمويلية:

تتمثل الأنواع الأساسية منها في الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال، الإنتاج، تكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري، وفي الائتمان الحكومي المدعم، وكذلك مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة، تأمين حكومي بمعدلات تفضيلية أنواع معينة من المخاطر مثل مخاطر تغير أسعار الصرف أو المخاطر غير التجارية مثل التأميم والمصادرة.

4-3- الحو افز الأخرى:

تشمل المعاملة التفضيلية للاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات ضمان تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج، وتشمل أيضا تزويد المستثمر بالخدمات الأساسية مثل تنفيذ وإدارة المشروعات، تزويد المستثمر بمعلومات عن

---

[41] Mehmet Baykal, factors influencing the success of US Ventures in turkey, 07 July, 2003, p17, Web: www.rpi-edu/gay kam/proposal3,doc,consulte le 15/og/2009.

[42] دلال بن سمينة، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[43] أمير حسن الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والغير المباشر في البنية الاقتصادية العربية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص ص39-40.

السوق، توفير المواد الخام، تقديم النصح بخصوص عمليات الإنتاج وفن التسويق، المساعدة في التدريب، تزويد المستثمر بالبنية الأساسية من أرض ومبان ومرافق عامة بأسعار تقل عن الأسعار التجارية وتسهم هذه الحوافز في تخفيض التكاليف لإنشاء المشروعات بشكل غير مباشر وبالتالي إمكانية تحقيق معدل عائد مرتفع، وهناك بعض الحوافز الأخرى التي تمنح لغرض دعم الربحية للمشاركة الأجنبية (أي دعم الفروع الأجنبية منها)[44]:

- تخصيص إعانات للبنية التحتية.
- تخصيصات للخدمات.
- أفضلية السوق.
- تعاملات خاصة بالتمويل الخارجي.

5- المحددات الاجتماعية والثقافية:

يتعاظم اهتمام المستثمرين بالجانب الاجتماعي والثقافي للدولة المضيفة من خلال تعرفهم على نمط المعيشة، نظام التعليم ومستوياته، نسبة الأمية، نمط الاستهلاك وأذواق المستهلكين، عدد المواليد والوفيات، الفقر والبطالة، العادات والتقاليد السائدة، مستوى الإعلام، النقابات العمالية ودورها، الدين، ...الخ[45].

وتعتبر العوامل الاجتماعية من أخطر وأهم العوامل المحددة لجذب الاستثمارات وتشمل الموقف الكلي للمجتمع اتجاه مسألة استقطاب الاستثمار الأجنبي بكافة أشكاله، وبعبارة أخرى لكي يتعدى المستثمر الحدود فإنه يحاول دائما فهم ومعرفة نظرة المجتمع وموقفه تجاه طبيعة تلك الاستثمارات ومصادرها[46].

المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر و أهميته:

1_آثار الاستثمار الأجنبي المباشر:

1_1 الآثار الايجابية:

يمكن أن تتحقق الكثير من الآثار الإيجابية نتيجة للاستثمار الأجنبي المباشر وهو أمر يتوقف على طبيعة هذا الاستثمار والمجالات التي يستخدم فيها والجهة المصدرة والمستقبلة للاستثمار الأجنبي المباشر والأهداف والسياسات التي تحكم عمله ويمارس نشاطه من خلالها، ومن بين هذه الآثار الإيجابية التي يمكن أن ترتبط بعمله ما يلي:

- الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يساهم في توفير الموارد المالية اللازمة لإقامة المشروعات في الدول النامية والتي تعجز فيها مصادر التمويل المحلية عن تلبية الحاجة لمثل هذا التمويل بسبب فجوة التمويل في هذه الدول التي تتمثل في نقص الادخار المحلية نتيجة انخفاض الدخول وانخفاض الميل للادخار، الميل الحدي للادخار ومن ثم انخفاض الادخار المحلية والحاجة إلى قدر واسع ومتزايد من الاستثمارات وبالذات الإنتاجية، وفي المرافق والبنية التحتية وهو ما يؤدي إلى الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر لسد فجوة التمويل المحلي هذه والمتمثلة بعجز الادخار المحلية عن توفير التمويل اللازم للاستثمارات المحلية وذلك

---

[44] سرمد كوكب الجميل، **الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص172.

[45] Charles et Albert Michelet, **la séduction des nations ou comment attires les investissements**, édition: économico, paris, 1999, p74.

[46] موفق أحمد السيدية وبشار ذنون محمد الشكرجي، **كلف الاستثمار الأجنبي المباشر ومنافعه الرئيسية: دراسة تحليلية نظرية، مجلة تنمية الرافدين**، العدد 93، المجلد 31، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2009، ص 238.

لتحقيق الحد الأدنى المطلوب من الاستثمار من أجل التخلص من حالة التخلف وكسر الحلقة المفرغة في عرض رأس المال[47].

- يعتبر الاستثمار شكلا بديلا للمديونية إذ لا يترتب أية التزامات بالدفع على عاتق الدولة، وباعتبار الدول النامية تشكو من مصاعب تسيير الديون الخارجية فهي تعمل على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة[48].
- لعل من أهم الأسباب التي تفسر تغير نظرة العديد من الدول النامية وخاصة التي تمر بمرحلة انتقال اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر هو اعتقاد تلك الدول والتكنولوجيا بمفهومها الواسع لا تقتصر على سلسلة العمليات الإنتاجية الفنية فقط بل تمتد لتشمل المهارات والقدرات التنظيمية والإدارية والتسويقية، وعملية تقل التكنولوجيا قد تتم من خلال وسائل مختلفة مثل بيع التكنولوجيا واتفاقيات منح التراخيص وعقود المساعدة الفنية، وهناك بعض الدراسات تشير إلى أنّ الشركات المتعدد الجنسيات تعتبر من الوسائل الهامة في نقل التكنولوجيا سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. إنّ سرعة نقل التكنولوجيا التي يتم نقلها إلى الدول المضيفة قد تعتمد على عدد من العوامل منها نمط الاستثمار (أجنبي تماما، مشترك)، وكذا القدرة الاستيعابية للعمالة الوطنية، هذا بالإضافة إلى العلاقة بين التكنولوجيا المستوردة والربحية ومدى ملائمة المنتجات في شكلها النهائي للسوق[49].
- يمكن أن يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة استخدام الموارد المحلية وتشجيع نشاطات مكملة ومغذية لعمل مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر سواء تلك التي توفرها مستلزمات عملها وإنتاجها أو تلك التي تستخدم منتجات مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة النشاطات الاقتصادية وتوسعها نتيجة الترابطات الأمامية والخلفية الأخرى بالشكل الذي يساعد على إدماج هذه المشروعات بالاقتصاد المحلي وإسهامها من خلال ذلك في تطوير نشاطاته الإنتاجية والخدمية.

من خلال ما سبق يمكن أن تؤدي مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة الإنتاج والدخل، وزيادة الاستهلاك وارتفاع مستويات المعيشة والإسهام في رفاهية السكان، وبالذات عندما يتسع نشاط المشروعات ويرتبط بتحقيق هذه الجوانب[50].

- يتيح الاستثمار الأجنبي المباشر تحقيق إيرادات مالية للدول من خلال الضرائب والرسوم التي يمكن أن تفرض على مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، سواء عند إقامة هذه المشروعات أو عند ممارستها لعملياتها الإنتاجية والتسويقية أو عند استيرادها المستلزمات.
- من أثار الاستثمار الأجنبي المباشر الايجابية في تنمية الناتج القومي، ومن ثم تحسين القدرة أو النمو الاقتصادي والسياسي بالدول المضيفة، نتيجة تنمية الملكية الوطنية وخلق طبقات جديدة من رجال

---

[47] خليفة حمود الزبيدي، **الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار العولمة**، الملتقى الدولي الأول حول العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، جامعة سكيكدة، 13-14 ماي 2001، ص89.

[48] عبد المجيد قدري، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقنية**، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 2003م-2004م، ص ص252-253.

[49] Upali Kumara, inversement industrialisations and TNCS in selecte asien, régional développement dialogue Vol_14, N=04, 1993, p17.

[50] خليفة حمودي الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 90.

الأعمال، اختفاء بعض الأنواع من المنتجات الوطنية من الأسواق، تحسين القدرة التنافسية والإنتاجية للشركات الوطنية[51].

1_2الآثار السلبية:

يرى عدد غير قليل من الباحثين والكتاب أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يقود إلى تحقيق أثار سلبية، من خلال عمل مشروعات هذا الاستثمار ونشاطاتها في الدول النامية والتي من بينها ما يلي[52]:

- إنّ مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر لا تتجه غالبا إلى المجالات الأكثر أهمية في الاقتصاد والتي يمكن أن تحقق الآثار الإيجابية التي تم التطرق إلى معظمها فيما سبق، وبحيث لا يتم من خلال توجهات هذه المشروعات إحداث تطور حقيقي في الاقتصاد بسبب أنّها تتجه نحو المجالات التي تحقق لها أكبر ربح ممكن بأسرع وقت ممكن، وهذا يرتبط بطبيعتها الخاصة ولهذا فهي تتجه نحو إقامة مشروعات هامشية غير منتجة وفي مجالات خدمية مثل الخدمات المالية والسياحية وغيرها من المشروعات، والتي لا توفر خدمة ضرورية لعمل الاقتصاد وتطوره وتلبية احتياجات أفراده الأساسية.
- إنّ الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE) وخاصة في حالة التوجه نحو مراحل الإنتاج الأولى في الدول النامية والتي تنخفض القيمة المضافة المتحققة في هذه المرحلة التي تقوم بإنتاج فيها مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يرافقه تصدير هذا الإنتاج الأولي إلى الخارج، ويتم تحويله إلى منتجات أخرى من خلال الصناعة التحويلية والحصول على القيمة المضافة التي تولدها المراحل اللاحقة هذه والتي تفوق عدة أضعاف القيمة المضافة التي تتحقق في مرحلة الإنتاج الأولي وتحصل عليها مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحرم الدول النامية من الحصول عليها، ومن الإمكانية التي توفرها استخدامها في تطوير اقتصاديات هذه الدول ومثال على ذلك شركات النفط الأجنبية الذي يؤكد مرة أخرى الأثر السلبي الذي ولده تصدير النفط إلى مشتقات أو منتجات صناعية عن طريق الصناعة التحويلية والذي كان يتم في الغالب في الدول المتقدمة.
- تعتمد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الغالب على تكنولوجيا غير مناسبة للدول النامية ودرجة تطورها وإستراتيجية التطور بها ولا تناسب مواردها ولا تلبي احتياجاتها، حيث أنها تعتمد في الغالب على تكنولوجيا كثيفة رأس المال وبذلك لا تتوفر فرص عمل غير كافية لتشغيل فائض العمل في الدول النامية، ويؤدي التركيز على التقنية العالمية في الإنتاج إلى إحلال الآلة محل الإنسان، وينتج عن هذه الظاهرة تسريح عدد كبير من العمال.

كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتيح قدر مناسب من إمكانات تدريب وتطوير نوعية العاملين نتيجة استخدامه المحدود لعنصر العمل المحلي واعتماده في الغالب في تلبية حاجته المحدودة لعنصر العمل وبالذات الماهر والفني منه على عنصر العمل الأجنبي وبذلك تنخفض مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص العمل وتطوير نوعية العاملين[53].

- إنّ الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يمارس في الغالب أدوارا يتم عن طريقها التأثير على الاستقلال الاقتصادي والسياسي والتحكم بمقدرات الدول وخيارات شعوبها وتوجيهها نحو الوجهة التي تتلاءم

[51] عبد السلام أبو قحف، **إدارة الأعمال الدولية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، سنة 2001م، ص 46.

[52] خليفة حمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 91.

[53] ضياء مجيد الموساوي، **العولمة و اقتصاد السوق الحرّة**، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص130.

ومصلحة مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر ودوله والتي تتعارض في معظمها مع مصلحة المجتمع وهو ما يزيد من درجة تبعية الاقتصاد النامي إلى الدول المتقدمة[54].

وتختلف أراء الاقتصاديين حول تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على اقتصاد البلدان النامية، فمنهم من يرى بأنّ انتقال رأس المال بحرية في أرجاء العالم يفيد فقط الرأسمالية العالمية والوطنية المرتبط بها وبعض المهن دون غيرهم من الفئات، وأنّ التهافت على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول هو نوع من " السباق إلى القاع"[55].

2_أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

يأخذ الاستثمار الأجنبي أهمية كبيرة كونه أحد مصادر التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية، فضلا عن كونه أحد القنوات التي يحصل من خلالها على التكنولوجيا والخبرات الإدارية والفنية، وله أثار إيجابية عديدة منها إيجاد فرص جديدة للعمل، تحسين نوعية المنتجات وتقليل الكلف كي تصل إلى درجة عالية من المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية، ويتضح من تجارب الدول الناجحة في التصدير أهمية دور الاستثمار كمحرك أساسي لنجاح عملية التصدير، إذ ترجع أهمية الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى أن هناك علاقة تبادلية بينهما وبين التصدير، فالاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة في الإدارة، فضلا عن الارتباط بالأسواق العالمية، وأنّ وجود قطاع تصديري قوي يعمل على جذب مزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في الصادرات الخدمية والسلعية، وتقوم بدورها في جذب استثمارات جديدة[56].

ومن بين هذه الأهمية نذكر ما يلي:

2_1- سدّ فجوة الادخاروالاستثمار:

عندما يعجز الادخار المحلي عن توفير التمويل الكافي للاستثمار الوطني يلجأ إلى مصادر المالية الخارجية، ومنها الاستثمار الأجنبي المباشر والإعانات ومنح القروض الخارجية، غير أن هذه الأخيرة غير متاحة بسهولة، ولها تكاليف مستقبلية باهظة جعلت بعض الدول تعجز عن سدادها الشيء الذي دفع بهذه الدول إلى البحث عن مصدر تمويلي بديل عن الاقتراض.

2_2- التقليل من معدلات البطالة:

إنّ تشغيل المشاريع الاستثمارية التي يقيمها الاستثمار الأجنبي المباشر تحتاج يداً عاملة، وبالتالي يخلق هذا الاستثمار فرص عمل جديدة في البلد المضيفة للاستثمار، خاصة إذا تميز المشروع الاستثماري بالاستخدام المكثف لليد العاملة بدلا من الكثافة الرأسمالية، وهذا علاوة على دوافع الاستثمار الأجنبي المتعلقة باستغلال اليد العاملة المنخفضة التكلفة في البلدان النامية، فقد تعرضت ممارسات الشركات متعددة الجنسيات لانتقادات جمعيات حقوق الإنسان لاتهامها بانتهاك حقوق العمال.

---

[54] خليفة حمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص92.

[55] كريم نعمة النوري، **دور الاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08، أبريل 2004، من موقع: http://www.vliminsania.net/a94.htm(page consultée 15/05/2003.

[56] **رجاع عبد الله عيسى السالم، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية للمدة (1990م – 2010م)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية العدد 03، جامعة البصرة ، العراق، سنة 2011، ص 55.**

2_3- نقل التكنولوجيا الحديثة:

يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف، حيث تعتبر من العناصر الأساسية لإحداث النمو الاقتصادي وتسريع وتيرته، والطريق الأقصر للحصول على هذه التكنولوجيا وبأقل التكاليف هو استيراد مكوناتها والعمل على توظيفها وفق متطلبات الاقتصاد المحلي، وهذا ما يمكن أن يحدث خلال الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق من الدول الأقل تقدما والنامية.

2_4- زيادة تراكم ي الرأسمال الثابت والإنتاج الوطني:

ينتج دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إقامة مؤسسات ومشاريع استثمارية جديدة، وبالتالي اقتناء أصول إنتاجية إضافية الشيء الذي يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المضيف لهذا الاستثمار، والأمر الذي من المتوقع أن يحدث زيادة في الإنتاج المحلي زمنه مساهمة في النمو الناتج المحلي الإجمالي، وهذا الأخير سينعكس أثره الإيجابي على تحسن رفاهية المجتمع الاستثماري وهو هدف أساسي تسعى إليه جميع الأنظمة الاقتصادية باختلاف مدارسها.

2_5- الاستغلال الأمثل للموارد المالية الأجنبية:

تستخدم التدفقات المالية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة عن المشاريع المربحة ذات مردودية عالية، وتجنب تمويل مشاريع ذات مردودية غير مربحة أو مفلسة، بينما القروض والإعانات المالية الأجنبية قد تستخدم في مشاريع ذات مردودية ضعيفة أو منعدمة أو تستغل في غير أغراضها الأولية، لهذا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بدرجة عالية من الرشادة الاقتصادية والتوجيه والاستخدام الذي لا يمكن لبقية المصادر المالية الأجنبية المذكورة سابقا تحقيقها[57].

ويرجع اهتمام الدول النامية بالاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأسباب التالية[58]:

- نتيجة أزمة المديونية سنة 1982 وما ترتب عليها من امتناع بعض الدول النامية المدينة عن سداد ديونها أدى هذا الأمر بالدول المتقدمة إلى الاستثمار في الدول ذات العجز المالي عوض منحها قروض إضافية.
- حدوث تغيرات في الدول النامية ذات العجز المالي، حيث تغيرت قناعتها ونضرتها إلى الاستثمار الأجنبي المباشر من اعتباره تدخل في الاقتصاد القومي إلى اعتباره عامل من عوامل التنمية.
- قيام العديد من الدول النامية بإجراء إصلاحات اقتصادية وتغييرات هيكلية لاقتصادياتها من خلال نظام السوق.
- الإسهام في حل مشكلة البطالة، وذلك بتشغيل عدد من العاطلين عن العمل في المشروعات التي يتم إنشاؤها.
- الإسهام في زيادة الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات للدول المستثمر فيها عند قيام المشروعات المعنية بتصدير منتجاتها إلى الخارج.
- التقليل من الواردات وذلك من خلال زيادة الإنتاج المحلي، حيث يساهم الإنتاج المحلي باستبدال السلع المستوردة بالسلع المنتجة محليا.
- تدريب العامين على الأعمال الإدارية وعلى استخدام وسائل الإنتاج المتقدمة

[57] UNCTAD_ World investment report_ Transnational corporations extractive industries and development, New York and Geneva, 2007, p150

[58] عبد المطلب عبد المجيد، **العولمة الاقتصادية: منظماتها، شركاتها، تداعياتها**، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص186.

المبحث الثاني : الاستثمار الأجنبي المباشر و البطالة

البطالة ظاهرة وجدت في أغلب المجتمعات الإنسانية في السابق والحاضر ولا يكاد مجتمع من المجتمعات الإنسانية على مر العصور يخلو من هذه الظاهرة أو المشكلة، إلا أن النظرة إلى البطالة بوصفها مؤشرا مهما من المؤشرات الدالة على بداية انحدار النظام الاقتصادي إلى منزلق خطير حيث تنتظره العديد من الآفات والأمراض التي تعمل على إضعاف مناعته وبالتالي مناعة المجتمع بأكمله الأمر الذي يؤدي إلى ظهور مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية لا حصر لها وقد يخرج الوضع عن السيطرة فيما لو تجاهل القائمون على أمر الدولة هذا العارض ودراسته الدراسة التي يستحقها من اجل صون وحماية المنجزات الاقتصادية والاجتماعية التي عمل المجتمع عليها على فترات زمنية طويلة .عانت ولازالت تعاني المجتمعات البشرية المعاصرة من مشكلة البطالة بين فترة وأخرى إلا أن نسب البطالة اختلفت من مجتمع إلى آخر كما أن كيفية التعامل مع البطالة أخذت أساليب مختلفة تتراوح مابين التجاهل التام إلى الدعم الكلي أو الجزئي لمشكلة البطالة .فان أكثرية العلماء والمفكرين يعتبرون البطالة والفقر سببان رئيسيان في زيادة العنف الاجتماعي بمختلف أشكاله وطرقه ومؤشران على نهج السياسة التسلطية التي تمارسها الدولة وقيادتها السياسية.

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى جذور المشكلة لمعرفة أسباب تفشي هذه الآفة الاجتماعية ثم تحليل المفاهيم الأساسية لمختلف المدارس الاقتصادية التي تناولت هذه المشكلة.والنظريات المفسرة لها.سنتناول في هذا المبحث ما تيسر من المفاهيم الأساسية التالية:

- مفهوم البطالة ،أنواعها ،وأسبابها و أهم النظريات المفسرة لها
- آثارا لبطالة والحلول الناجعة لتقليصها
- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و البطالة

المطلب الأول : مفهوم البطالة أهم النظريات المفسرة لها

يعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم التي أخذت أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل، ولقد عكف الباحثون و الاقتصاديون على دراسة إشكالية البطالة لما لها من تأثيرات كبيرة على المستوى الكلي محاولة منهم لإيجاد الحلول الحقيقية و الواقعية ، و على حسب ما أدركناه فكل الحلول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لديها هدف واحد هو ضمان حق العمل لكل من هو أهل له و بالتالي استغلال الموارد أو الطاقات البشرية بطرق عادلة

تعريف البطالة و أنواعها و أسبابها:

تعرف البطالة على أنها : التعطل أو التوقف الجبري لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما،برغم القدرة و الرغبة في العمل و الإنتاج، كما تعرف على الفرق بين العمل المعروض،وحجم العمل المستخدم في المجتمع خلال فترة زمنية معينة عند مستويات الأجور البطالة هي الحالة التي لا يستخدم فيها المجتمع قوة العمل استخداما كاملا أو أمثلا،و من ثم يكون الناتج الإجمالي الفعلي أقل من الناتج المحتمل ،مما يؤدي إلى تدني المستوى المعيشي ومستوى الرفاهية للمجتمع،كذلك تجدر الإشارة إلى أنه من المحتمل أن يكون هناك عدد من الأفراد القادرين على العمل والذين لا يعملون فعلا ومع ذلك لا يجوز اعتبارهم بطالين لأنهم لا يبحثون عن عمل مثل الطلبة الذين يدرسون في المدارس الثانوية والجامعات والمعاهد العليا ان بلغوا سن العمل(عادة 16 سنة)فهؤلاء رغم توافر قدرتهم على العمل لا يبحثون عن العمل لأنهم يفضلون تنمية قدراتهم ومهاراتهم بالدراسة على النحو الذي يفيدهم مستقبلا في الحصول على وظائف ذات أجور أعلى ولهذا لا يصح إدخالهم في دائرة البطالين .كذلك هناك بعض الأفراد القادرين على العمل ولكنهم لا يبحثون عنه لأنهم أحبطوا إما لأن جهودهم في البحث عن العمل في الفترة الماضية لم تجد ومن ثم أصبحوا متشائمين وكفوا عن البحث عن فرص للعمل .فمثل هؤلاء لا تدخلهم الإحصاءات الرسمية ضمن زمرة البطالين .كذلك قد يوجد بعض الأفراد القادرين على العمل ولكنهم لا يبحثون عن عمل لأنهم في درجة من الثراء تجعلهم في غنى عن العمل فهؤلاء أيضا لا يعتبرون بطالين[59]) من ناحية أخرى يوجد عدد من الأفراد الذين يعملون فعلا ويحصلون على أجر أو راتب غير أنهم مع ذلك يبحثون عن عمل أفضل .وهؤلاء رغم أنهم سجلوا أنفسهم في مكاتب العمل كبطالين لا يجوز اعتبارهم كذلك .وهناك بعض العمال والموظفين الذين يعملون لبعض الوقت بغير إرادتهم ويرغبون في العمل طوال الوقت ولهذا فهم يبحثون عن مثل هذا العمل .ومع ذلك فإن إحصاءات العمل غالبا لا تعتبر هؤلاء ضمن البطالين حتى لو كانوا يعملون ساعة واحدة في الأسبوع فمثل هؤلاء كان تصنيفهم بأنهم في حالة نقص للتشغيل ويجب أخذهم بعين الاعتبار عند وضع إحصاءات البطالة .وعليه نستنتج أنه ليس كل من يبحث عن عمل يعد عاطلا .كذلك يوجد هناك بعض الأفراد الذين لا يعملون لحظة إجراء التعداد أو وقت إعداد إحصاء البطالة ولكنهم لا يصنفون ضمن دائرة البطالة لأن لهم وظيفة أو عملا تغيبوا عنه بصفة مؤقتة بسبب المرض أو الإجازة أو لأي أسباب شخصية أخرى.

من ذلك يتبين لنا أنه ليس كل من لا يعمل بطالا، وفي الوقت نفسه، ليس كل من يبحث عن عمل يعد ضمن فئة البطالين و أن فئة من لا يعملون اكبر بكثير من فئة البطالين.

وعموما هناك شرطان أساسيان يجتمعان معا لتعريف البطال بحسب الإحصاءات الرسمية وهما:

[59] عبد الرحمان يسري احمد، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، االسكندرية 2000 ص6

- 1أن يكون قادرا على العمل.
- 2أن يبحث عن فرصة للعمل.

تأسيسا على ذلك يُجمع الاقتصاديون والخبراء وحسب ما أوصت به منظمة العمل الدولية ILO على تعريف البطال بأنه :كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد **ولكن دون جدوى[60] وينطبق هذا التعريف على البطالين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة وعلى البطالين الذين سبق لهم العمل واضطروا لتركه لأي سبب من الأسباب.**

الشكل رقم1_2 : توضيح الفئة التي يتم إحصاؤها ضمن البطالين

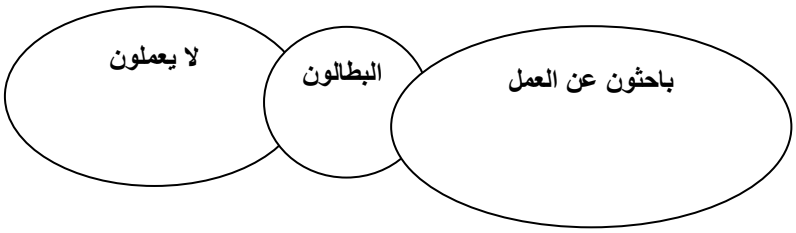

المصدر:A.Sen;employement,technology and development,Oxford,london 1975

1.1قياس معدل البطالة:

مهما يكن من أمر فإن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن الآن هو، ما حجم معدل البطالة الطبيعي الذي إذا ساد في فترة من لفترات لأمكن القول بأن الاقتصاد القومي يعمل عند مستوى التوظف الكامل؟.

هذا السؤال كان وما يزال محل جدل فكري عميق بين المدارس الاقتصادية المختلفة منذ أكثر من ثلاثين عاما،واكتسب الجدل في هذه القضية أهمية خاصة حينما حاول بعض الاقتصاديين تبرير ارتفاع معدل البطالة في الرأسمالية المعاصرة، بطرح مفهوم جديد لمعدل البطالة الطبيعي، وتبرير ارتفاعه لتفسير معضلة البطالة في الاقتصاديات الرأسمالية في الآونة الحالية، وسوف نتفادى الدخول في تفاصيل هذا الجدل، ويكفينا عند هذه المرحلة من التحليل أن نشير إلى أن غالبية الاقتصاديين في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية كانوا يعتبرون أن معدل تشغيل العمالة يتراوح ما بين % 96 و% 97 ، كاف لإضفاء صفة التوظيف الكامل على الاقتصاد الوطني وهو ما يعني أن معدل البطالة الطبيعي يتراوح ما بين

3%و 4% من قوة العمل، وهذا هو بالفعل المعدل الذي ساد معظم اقتصاديات الدول الصناعية بعد الحرب 1970 - 1945أما الآن فإن عددا كبيرا من الاقتصاديين قد أعادوا النظر في حجم معدل البطالة الطبيعي وذكروا بعض الأسباب من وجهة نظرهم التي تدفعهم للاعتقاد بأن معدل البطالة الطبيعي أصبح يتراوح الآن في اقتصاديات الدول الصناعية فيما بين %و % 6 من قوة العمل،[61]

للإحاطة بحجم وأبعاد مشكلة البطالة يتطلب الأمر حساب معدل البطالة أي حساب نسبة الأفراد البطالين إلى قوة العمل المتاحة .ورغم بساطة هذا المعدل فإن حسابه يواجه صعوبات كثيرة ليس أقلها الصعوبات

[60] سيف الاسلام حسين عبد الباري، البطالة الأسباب والمخاطر المترتبة عليها ومنهج الاسالم في معالجتها، دار البنين للنشر، الطبعة الثانية، مصر 2008 ص8

[61] جيمس جوراتيني، ريجارد استروب- الاقتصاد الكلي، الاختيار العام والخاص- ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان، دار المريخ للنشر، الرياض 1998 ص437

المفاهيمية conceptuel التي تتعلق بتحديد ما المقصود بالبطال وذلك على نحو ما عرضناه، وما يشير إليه هذا المصطلح من مجموعة مركبة من اختيارات الأفراد والظروف الخاصة بكل اقتصاد، من حيث الأطر والمؤسسات التنظيمية والقانونية وحالة عرض العمل والطلب عليه ، كذلك هناك صعوبات إحصائية لا يستهان بها تتعلق بالحصر الدقيق للبطالين عن العمل بعد تعريفهم وأيضا بشأن حصر قوة العمل.

2-أنواع البطالة

إذا كانت كتلة البطالة تتفاوت من حيث الجنس والعمر والعرق وكذلك من حيث مدة البطالة التي تعانيها الفئات البطالة فإن ذلك كله يتفاوت أيضا بحسب نوع البطالة السائدة، فهناك عدة أنواع من البطالة التي عرفتها الدول الصناعية الرأسمالية.

لم تعد البطالة في تعريفاتها ومفهومها الاقتصادي يقتصر فقط على تعريف العاطل عن العمل هو الشخص الفاقد للعمل بل تجاوز مفهوم البطالة إلى مستويات أوسع و أكثر شمولية بحيث تم تصنيف أنواع عديدة من البطالة وإدخالها ضمن تعريفات البطالة ولكي نتعرف على أشكال البطالة ارتأينا ان نلقي الضوء على البطالة بجميع أنواعها وهي تصنف كالتالي:

1 البطالة الدورية.
2 البطالة الاحتكاكية .
3 البطالة الهيكلية .
4 البطالة السافرة والبطالة المقنعة.
5 البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية
6 البطالة الموسمية .
7 البطالة السلوكية
8 البطالة المستوردة.

ونتناول الآن تعريف هذه الأنواع بشكل موجز

- 1.2البطالة الدورية:

من المعلوم أن النشاط الاقتصادي بجميع متغيراته في الاقتصاديات الرأسمالية، لا يسير عبر الزمن بوتيرة واحدة منتظمة بل تنتابه فترات صعود وهبوط دورية، والتي يتراوح مداها الزمني بين ثلاث وعشر سنين الدورة الاقتصادية » يطلق عليها مصطلح le cycle économique التي لها خاصية التكرار والدورية، وتتكون الدورة الاقتصادية من مرحلتين ومن نقطتي تحول، المرحلة الأولى هي مرحلة الرواج أو التوسع يتجه فيها حجم الدخل والناتج والتوظيف نحو التزايد إلى أن يصل التوسع منتهاه بالوصول إلى نقطة الذروة،أو قمة الرواج وعندها تحدث الأزمة(وهي نقطة تحول)وبعدها يتجه حجم النشاط الاقتصادي بجميع مكوناته الدخل والناتج والتوظيف)...نحو الهبوط الدوري ليدخل الاقتصاد مرحلة الانكماش إلى أن يبلغ الهبوط منتهاه بالوصول إلى نقطة قاع الانكماش وبعدها مباشرة يبدأ الانتعاش(وهي نقطة تحول)يتجه بعدها حجم النشاط الاقتصادي نحو التوسع مرة أخرى ..وهكذا.

رغم أنه لا توجد دورتان اقتصاديتان تتشابهان من حيث حدة التقلبات والعمق الزمني لهما فإن جميع الدورات الاقتصادية لها سمات مشتركة متشابهة، بمعنى أنه لو توقع أحد الاقتصاديين أن اقتصاد دولة ما

سيدخل بعد فترة قصيرة قادمة مرحلة الكساد فإنه يستطيع أن يرصد مقدما المعالم الأساسية لهذه المرحلة كما يلي[62]

-مع هبوط حجم الإنتاج سيهبط بالتبعية الطلب على المواد الخام والوسيطة وستنخفض نتيجة لذلك أسعار كثير من السلع، على أن الأجور وأسعار منتجات الصناعات التحويلية لن تهبط بسرعة في بداية الكساد.

تتدهور معدلات الأرباح في قطاع الأعمال بسرعة في بداية الكساد وتنخفض معها أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية ويسيطر التشاؤم على المستثمرين وينخفض أيضا الطلب على القروض من الجهاز المصرفي وتنخفض نتيجة لذلك أسعار الفائدة.

أما مرحلة الانتعاش أو التوسع أو الرواج فيمكن القول إن سماتها الأساسية تكاد تكون نقيض ما ذكرنا حالا عن حالة الكساد، وما يهمنا في هذا الخصوص هو أن نلحظ أن أهم سمات حركة الدورة الاقتصادية هي التقلبات التي تحدث في الطلب على العمالة وما يواكبها من تقلبات في معدل البطالة، فقد رأينا أن من أهم سمات مرحلة الكساد ارتفاع معدل البطالة وأن من أهم سمات مرحلة التوسع انخفاض معدل البطالة .وهذا هو المقصود بالبطالة الدوريةchômage cyclique

2.2البطالة الاحتكاكية:

هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل، فحينما ينتقل عامل من منطقة جغرافية لأخرى أو يغير مهنته إلى مهنة أخرى(مع افتراض تملكه لمؤهلات هذه المهنة الجديدة)أو حينما تقرر ربة المنزل الخروج إلى سوق العمل بعد أن تجاوزت مرحلة تربية الأطفال ورعايتهم،فإن الحصول على فرصة عمل تحتاج بلا شك إلى وقت يتم فيه البحث عن الإمكانيات المتاحة والمفاضلة بينها.

والمشكلة الأساسية هنا هي أن الباحثين عن العمل وأصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل يبحث كل منهم عن الآخر(عن طريق إعلانات الصحف الاتصالات المباشرة مكاتب التوظيف .)...وقد تطول فترة البحث عن العمل نتيجة لعدم توافر المعلومات الكافية أو لنقصها لدى الطرفين.

من الواضح أن نقص المعلومات إنما يعني عدم التقاء جانب الطلب مع جانب العرض أي افتقاد الصلة أو حلقة الوصل بين طالبي الوظائف ومن يعرضون هذه الوظائف.

في ضوء ما تقدم يعتقد عدد من الاقتصاديين أن البطالة الاحتكاكية وإن كانت تنشأ بسبب تنقلات الأفراد بين المهن والمناطق المختلفة، فإن السبب الرئيسي لها هو نقص المعلومات وبالتالي فإن إنشاء بنك أو مركز للمعلومات الخاصة بفرص التوظيف(مكاتب القوى العاملة)من شأنه أن يقلل من مدة البحث عن العمل ويتيح للأفراد الباحثين عن العمل فرصة الاختيار بين الإمكانيات المتاحة بسرعة وكفاءة أكثر،[63]

يرى عدد آخر من الباحثين أن البطالة الاحتكاكية تقل كلما ارتفعت نفقة البحث عن العمل وهي النفقة التي تقاس بالدخل المفقود نتيجة للبطالة وتكاليف الانتقال والمقابلات والنشر في الصحف، ويعتقد هؤلاء أن نظام إعانة البطالة يلعب دورا مؤثرا في خفض تكلفة البحث عن العمل ومن ثم يسهم في زيادة حجم ومعدل البطالة

[62] البشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها، مؤسسة الجيران الجمعية العراقية الكويتية، 2007 ص 5

[63] Campbell R. McGonnell , Stanley L. Brue: Economie: principes, problèmes et politiques, Edition douzième McGraw-Hill, Inc., International Edition 1993 p135

الاحتكاكية، فهم يعتقدون أنه مع وجود هذه الإعانة التي غالبا ما تكون معفاة من ضرائب الدخل يميل البطال إلى بذل وقت أطول في البحث عن العمل ومن ثم يتزايد عدد من يعتبرون داخل دائرة البطالة الاحتكاكية، ولهذا ينادي هؤلاء بأن فرض ضرائب الدخل على إعانة البطالة وتقليل المدة الزمنية التي تعطى فيها هذه الإعانة من شأنهما أن يقللا من هذا النوع من البطالة[64] .

- 3.2البطالة الهيكلية:

يقصد بها ذلك النوع من البطالة الذي يصيب جانبا من قوة العمل بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد الوطني(تغير التركيبة الاقتصادية)وتؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال البطالين الراغبين في العمل والباحثين عنه، أما عن طبيعة هذه التغيرات الهيكلية فهي إما أن تكون راجعة إلى حدوث تغير في هيكل الطلب على المنتجات أو راجعة إلى تغير أساسي في التقنيات والتكنولوجيا المستخدمة، أو إلى تغيرات هيكلية في سوق العمل نفسه، أو بسبب انتقال الصناعات إلى أماكن توطين جديدة .فهذا النوع من البطالة يمكن أن يحدث نتيجة لانخفاض الطلب على نوعيات معينة من العمالة بسبب الكساد الذي لحق بالصناعات التي كانوا يعملون بها وظهور طلب على نوعيات معينة من المهارات التي تلزم لإنتاج سلع معينة نتيجة ازدهار الصناعة .فهنا تحدث البطالة بسبب تغيرات هيكلية طرأت على الطلب.

عرفت الدول الصناعية المتقدمة نوعا جديدا من البطالة الهيكلية نجم عن تعاظم ظاهرة العولمة mondialisationوالتي تسارعت على نحو شديد عبر نشاط الشركات متعددة الجنسيات.

- 4.2البطالة السافرة والبطالة المقنعة:

يقصد بالبطالة السافرة، حالة البطالة الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد دون جدوى .لهذا فهم في حالة بطالة كاملة لا يمارسون أي عمل، ويمكن أن تكون البطالة السافرة احتكاكية أو هيكلية أو دورية، ومدتها الزمنية قد تطول أو تقصر بحسب طبيعة نوع البطالة وظروف الاقتصاد الوطني، وفي الدول الصناعية يزداد حجم ومعدل البطالة السافرة في مرحلة الكساد الدوري، وعادة ما يحصل البطال على إعانة بطالة وأشكال أخرى من المساعدات الحكومية، أما في الدول النامية فإن البطالة السافرة أكثر قسوة وشدة وحدة بسبب عدم وجود نظام لإعانة البطالة وبسبب غياب أو ضآلة برامج المساعدات

الحكومية والضمانات الاجتماعية .أما البطالة المقنعة فالمعنى المراد به هو تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيئا تقريبا وبحيث إذا ما سُحبت من أماكن عملها فإن حجم الإنتاج لن ينخفض، فنحن هنا إزاء فئة من العمالة تبدو من الناحية الظاهرية أنها في حالة عمل أي أنها تشغل وظيفة وتتقاضى عنها أجرا لكنها من الناحية الفعلية لا تعمل ولا تضيف شيئا إلى الإنتاج وهو الأمر الذي يرفع من التكلفة المتوسطة للمنتجات، وتقليديا كانت البطالة المقنعة توجد في القطاع الزراعي بالدول النامية نظرا لما يوجد به من فائض نسبي للسكان يضغط باستمرار على الأراضي الزراعية المتاحة، ثم انتقل هذا النوع من البطالة إلى قطاع الخدمات الحكومية في كثير من الدول بسبب زيادة

---

[64] P608 Paul A. Samuelson and William D. Nordhaus: "Economics," Fourteenth Edition

التوظيف الحكومي والتزام الحكومات بتعيين خريجي الجامعات والمعاهد العليا والفنية طمعا في الحصول على تأييد الطبقة الوسطى وبحيث أصبح من الممكن أداء كثير من هذه الخدمات بعدد أقل من العمالة،[65] كذلك يمكن أن يعانى الأشخاص المشتغلون، ولو كل الوقت المعتاد، من نقص التشغيل المستتر أو البطالة المقنعة، عندما تكون إنتاجيتهم، أو كسبهم، أو استغلال مهاراتهم وقدراتهم، متدنية حسب معيار ما، وهذه أخبث أنواع البطالة، خاصة فى المجتمعات النامية.

- 5.2البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية:

البطالة الاختيارية chômage volontaire هي حالة يتعطل فيها العامل بمحض اختياره وإرادته حينما يقدم استقالته عن العمل الذي كان يعمل به إما لعزوفه عن العمل وتفضيله لوقت الفراغ(مع وجود مصدر آخر للدخل)أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرا أعلى وظروف عمل أحسن، فقرار البطالة هنا اختياري لم يجبره عليه صاحب العمل.

أما حالة البطالة الإجبارية involontaire chômage فهي الحالة التي يحول فيها العامل على البطالة بشكل جبري أي من غير إرادته أو اختياره، وهي تحدث عن طريق تسريح العمال أي الطرد من العمل رغم أن العامل راغب في العمل وقادر عليه وقابل لمستوى الأجر السائد، وقد تحدث البطالة الإجبارية عندما لا يجد الداخلون الجدد لسوق العمل فرصا للتوظيف رغم بحثهم الجدي عنه وقدرتهم عليه وقبولهم لمستوى الأجر السائد، وهذا النوع من البطالة يسود بشكل واضح في مراحل الكساد الدوري في الدول الصناعية، وقد تكون البطالة الإجبارية احتكاكية أو هيكلية على نحو ما شرحنا آنفا.

- 6.2البطالة الموسمية:

هي البطالة الناجمة عن انخفاض الطلب الكلي في بعض القطاعات الاقتصادية(وليس الاقتصاد ككل)، فقد تشهد بعض القطاعات الاقتصادية(كقطاع السياحة مثلاً أو الزراعة أو الصيد)فترات من الكساد مما يؤدي إلى فقدان العاملين في هذه القطاعات إلى وظائفهم مؤقتاً.

–7.2البطالة السلوكية: chômage de comportement

هي البطالة الناجمة عن إحجام ورفض القوة العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية والإنخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الاجتماعية لهذه الوظائف

- 8.2البطالة المستوردة: chômage importé

هي البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب إنفراد أو إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع، وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة.

[65] Pierre Cahuc, André Zylberberg, le chômage fatalité ou nécessité? édition Flammarion 2009 p 53

3_أسباب البطالة :

بعد فترة من الازدهار اللامع وهي الفترة ما بين 1945 وحتى أوائل السبعينيات دخل الاقتصاد العالمي بجميع أطرافه في أزمة هيكلية ظهرت تداعياتها في الكثير من التغيرات والأحداث التي شهدتها ساحة الاقتصاد العالمي، ولا يخفى أن إحدى السمات الجوهرية لهذه الأزمة هي تفاقم مشكلة البطالة بشكل مستمر في مختلف أرجاء المعمورة بعد أن عاش العالم بجميع أطرافه تقريبا فترة من الممكن وصفها بعصر التوظيف الكامل، على أن درجة المعاناة من هذه الأزمة تتفاوت بين الأطراف الثلاثة التي كانت تشكل منظومة الاقتصاد العالمي وهي مجموعة الدول الصناعية الرأسمالية ومجموعة الدول التي كانت اشتراكية ومجموعة الدول النامية، فمجموعة الدول الصناعية الرأسمالية وإن كانت ما تزال تعاني من مشكلات البطالة وبطء النمو وعدم الاستقرار الاقتصادي قد أعادت ترتيب عناصر القوة التي تملكها واتجهت نحو إقامة التكتلات الاقتصادية الكبيرة والتمسك بحرية التجارة من خلال الجات(المنظمة العالمية للتجارة OMC حاليا)سعيا منها لمواجهة أزمة البطالة وتراكم رأس المال، أما مجموعة الدول التي كانت اشتراكية فقد وصلت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فيها إلى مستويات صعبة جدا بعد انهيار سلطة الدولة المركزية وسقوط النموذج الاشتراكي الذي كان مطبقا فيها، وفي مجموعة الدول النامية تردت الأمور على نحو أكثر خطورة تحت تأثير أزمة ديونها الخارجية وانخفاض أسعار المواد الخام التي تصدرها وخضوعها لمطالب الدائنين والمؤسسات الدولية وتزايد تبعيتها الخارجية.

في ضوء هذه الأوضاع التي تتسم بدرجة عالية من التفاوت وعدم التكافؤ بين أطراف الاقتصاد العالمي

البطالة في الدول الصناعية الرأسمالية.

البطالة في الدول العربية.

- 1.3البطالة في الدول الصناعية الرأسمالية :

على الصعيد العالمي كانت منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي تشهد مجموعة من التغيرات الجوهرية التي عصفت بالآليات التي توافرت للرأسمالية في عالم ما بعد الحرب ولتشكل عناصر اضطراب قوية في طريقة أداء الرأسمالية على صعيدها العالمي، وكان لذلك علاقة قوية بتفاقم مشكلة البطالة في الدول الصناعية .وقد تمثلت أهم هذه التغيرات فيما يلي:

1. انتهاء عصر ثبات أسعار الصرف وتحلل نظام النقد الدولي بعد أن تخلت الولايات المتحدة عن قابلية تحويل الدولار إلى ذهب في أغسطس 1971 والدخول إلى مرحلة التعويم flottant وفوضى أسواق النقد الدولية، وقد شكل ذلك عنصر اضطراب شديد في المعاملات الاقتصادية الدولية.
2. القرار الشجاع الذي اتخذته مجموعة الأوبك برفع أسعار النفط وذلك من خلال صدمتين سعريتين في عام 1974 -1973وعام 1980 -1979 وهو الأمر الذي أنهى عصر الانخفاض الشديد لسعر الطاقة، وقد سبب ذلك هزة قوية في اقتصاديات الطاقة بالعالم الرأسمالي، كما ولد ولأول مرة في التاريخ مشكلة فائض مالي ضخم (الفوائض النفطية)والذي أدى بالبنوك التجارية الدولية و صندوق النقد الدولي لإعادة تدويره في شكل قروض للدول التي حققت عجزا في موازين مدفوعاتها.
3. تباين علاقات النمو اللامتكافئ بين كبريات الدول الصناعية الرأسمالية وتغير مواقع القوى النسبية الفاعلة في الاقتصاد العالمي التي كانت تميز عالم ما بعد الحرب، فمجموعة دول غرب أوروبا واليابان يتزايد وزنها

النسبي في الاقتصاد العالمي على حساب تراجع الوزن النسبي للولايات المتحدة وبدء ظهور علاقات صراع وتوترات اقتصادية ونقدية فيما بينها.

4. تعاظم العولمة mondialisation التي قادتها الشركات العملاقة الدولية، وقد نجم عن ذلك وضوح واستمرار في عمليات تكامل الإنتاج والتمويل والتسويق عالميا، وأصبح نشاط هذه الشركات بتخطيها الحدود الإقليمية سمة جوهرية للاقتصاد العالمي، وكان لنشاط تلك الشركات علاقة واضحة بانتقال الكثير من الصناعات ذات الكثافة النسبية المرتفعة في عنصر العمل للاشتغال في الدول الأخرى ذات الأجور المنخفضة مما كان له تأثير واضح في بوار هذه الصناعات وتفاقم بطالة عمالها.
5. اضطراب أحوال السيولة الدولية بعد النمو الهائل الذي حدث في اندماج وتوسع أسواق المال العالمية وهو الأمر الذي كان مصحوبا بتغيرات عميقة في تركيبة التدفقات المالية من هذه الأسواق مثل تزايد الدور الذي أصبحت تلعبه البنوك التجارية في الإقراض الدولي وبروز نظام القروض المشتركةprêts syndiqués وتعاظم حجم السوق الأوروبية للدولار eurodollars ومصارف الأفشور، وكل ذلك تعاصر مع تخفيف «التحرير المالي » القيود على الصرف الأجنبي والمعاملات المالية الخارجية تحت دعاوى libéralisation financière ، وقد نجم عن ذلك تضخم شديد في مقادير السيولة الدولية وأصبح رأس المال العالمي ينمو ويتحرك دون أن تربطه صلة وثيقة بعمليات الإنتاج وحاجات التمويل الفعلي للتجارة.

وكثيرا ما كان ينظر إلى الرعاية الاجتماعية التي تقدمها مشروعات الضمان الاجتماعي على أنها مقياس للتقدم الاجتماعي.

الأمر الأكثر خطورة في تفاقم مشكلة البطالة هو الأثر الذي نجم ومازال ينجم عن الثورة التكنولوجية المعاصرة أو ما يسميه البعض بالثورة الصناعية الثالثة،أو العولمة، ومع ميل معدل الربح نحو الانخفاض في قطاعات الإنتاج المادي، إلى لجوء الكثير من كبريات الشركات والمصانع إلى تسريع عجلات البحث والتطوير لابتكار العديد من طرق الإنتاج وفنونه التي تستغني عن العمال وتستخدم الماكينات الحديثة بدلا منهم .أدى ذلك إلى حدوث تحول في الهياكل المهنية في مختلف القطاعات وهو تحول يتسم بتزايد استخدام تكنولوجيات رفيعة المستوى وإلى زيادة عدد العلماء والباحثين والمهندسين العاملين في مجالات البحث والتطوير، وقد غزت تقنيات الإنتاج الجديدة التي أزاحت بسرعة ملحوظة عنصر العمل من عملية الإنتاج، مجالات الصناعات التحويلية والزراعة وقطاع البنوك وشركات التأمين والنقل والاتصالات والتوزيع والإدارة وعالم السكرتارية ...إلى آخره،[66]

2.3– البطالة في الدول العربية:

إن خطورة مشكلة البطالة في الدول العربية لا تنبع من تأثيرها الاقتصادي فحسب ولكن من تأثيرها النفسي والاجتماعي .ذلك أن هناك تقديرات لجهات مستقلة تتحدث عن أرقام ونسب بطالة أعلى بكثير مما يجعل الحصول على أرقام دقيقة أمراً بالغ الصعوبة .وحسب منظمة العمل العربية فان نسبة البطالة في العالم و تجدر الإشارة انه لم تعد هناك دول محصنة ضد مشكلة البطالة وأن هذه الأخيرة أكثر تفشيا بين فئة الشباب الحاملين للشهادات العلمية، حيث أصبحت مؤسسات التعليم و التدريب كمولد لهذه المشكلة فقد انتشرت هذه الظاهرة

[66] حمزة عادل ، تفسير البطالة في الاقتصاد السياسي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1985 ص123

في العديد من الدول العربية، حيث يتضح من هنا مدى عمق وحجم تلك المشكلة الاقتصادية في مجتمعات العالم النامي عموما والدول العربية خصوصا حيث أوضحت منظمة العمل العربية بأنه هناك البعض من الدول التي كان يعتقد بأنها دول تستعصي على البطالة مثل دول الخليج حيث يؤكد التقرير على أن المعدلات العالية للبطالة في كثير من الحالات هي ليست قدراً محتوماً ولكنها تعود لأوضاع استثنائية لحالات غير مستقرة كانعدام الأمن وحالات الاعتداء الخارجي أو حالات سوء إدارة سوق العمل وهي حالات قابلة للتجاوز ويؤكد التقرير أن بطالة الشباب في الدول العربية أصبحت مشكلة حيوية حيث تهدد السلام الاجتماعي فيها إذ تعد البطالة المقنعة أكثر إيلاماً وخطراً في هذا الصدد[67]

نأتي الآن لرسم معالم صورة البطالة في الدول العربية، وهي صورة لا تختلف قسماتها الرئيسية كثيرا عن صورة البطالة في الدول النامية وإن كان العنصر المميز فيها يتمثل في الدور الذي لعبه النفط سواء في مجموعة الدول العربية النفطية أو في مجموعة الدول العربية غير النفطية.

على أن أخطر العوامل التي عجلت من سرعة تدهور أحوال العمالة وزيادة معدلات البطالة في الدول العربية في النصف الثاني من الثمانينيات فهو تفاقم أزمة المديونية الخارجية لهذه الدول وهي الأزمة التي نجمت عن الإفراط في الاستدانة الخارجية وخاصة قصيرة الأجل وذات التكلفة المرتفعة المؤدية إلى ارتفاع معدل خدمة الدين ووصوله إلى مستوى حرج يهدد انتظام وصول الواردات الضرورية [68] وإزاء هذا الوضع لجأت الدول العربية المدينة إلى نادي باريس ونادي لندن لإعادة جدولة ديونها وما ارتبط بذلك من ضرورة تنفيذها برامج للتثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي .فقد انبثق عن هذه البرامج سياسات نقدية ومالية وتوجهات اجتماعية زادت من البطالة في هذه الدول .ومن هذه السياسات نذكر ما يلي:

1. تخلي الدولة عن الالتزام بتعيين الخريجين وتجميد التوظف الحكومي.
2. أدى خفض معدل نمو الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية الضرورية كالتعليم والصحة والإسكان إلى خفض مواز في طلب الحكومة على العمالة المشتغلة بهذه الخدمات.
3. أدى تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي إلى خفض الاستثمار الحكومي في خلق طاقات إنتاجية جديدة تستوعب الأيدي العاملة العاطلة باستثناء الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية التي أصبح تنفيذها يعتمد على تكنولوجيا مكثفة لعنصر رأس المال وعلى عمالة مؤقتة أي يتم تسرحها عقب انتهاء المشروع.
4. أدت الزيادة الكبيرة في الضرائب غير المباشرة(مثل ضريبة المبيعات)وإلغاء الدعم وزيادة أسعار منتجات القطاع العام والرسوم على الخدمات العامة، إلى إحداث خفض ملموس في حجم الدخل العائلي المتاح للإنفاق revenu disponible المؤثر في الطلب المحلي وأدى من ثم إلى حدوث كساد واضح في السوق المحلي وتراكم غير مرغوب في المخزون السلعي لدى القطاعين العام والخاص .وقد نجم عن ذلك خسائر وإفلاس ضخم ترتب عليه تسريح أعداد لا بأس بها من العمالة.
5. لا يجوز أن ننسى أن ارتفاع أسعار الطاقة والنقل والمستلزمات السلعية المحلية والمستوردة(بعد خفض قيمة العملة الوطنية)إلى زيادة تكاليف الإنتاج في مختلف القطاعات في الوقت الذي لا تستطيع فيه هذه القطاعات أن ترتفع بمستوى الإنتاجية لمواجهة أعباء هذه الزيادة(على الأقل في الأجل القصير)، وكان

[67] الأمم المتحدة - تقرير التنمية البشرية في العالم- الطبعة العربية 1994 ص3

[68] عبد المنعم دسمان-البطالة والعولمة الاقتصادية دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع، ص43

نتيجة ذلك حدوث انخفاض واضح في الفائض الاقتصادي المتحقق في هذه القطاعات(وأحيانا تحوله إلى خسائر)ومن ثم تدهور في قدرتها الذاتية على التراكم والحد من التوسع في خطط الإنتاج .وقد أثر ذلك سلبيا في الطلب على العمالة المحلية.

6. ان تحرير تجارة الاستيراد وخفض الرسوم الجمركية أدى إلى تعرض الصناعات المحلية لمنافسة غير متكافئة لم تستطع الصمود فيها أمام المنتجات المستوردة مما أدى إلى إغلاق وإفلاس الكثير من هذه الصناعات وتسريح عمالها.
7. نجم عن خوصصة مشاريع القطاع العام موجة تسريح هائلة من العمالة الموظفة فيها وخاصة العمالة ذات الأجور المرتفعة أو خفض رواتب العمال الذين يبقون في وظائفهم، وقد أصبحت عمليات الخوصصة التي تجرى الآن على نطاق واسع أكبر مصدر لنمو البطالة في الدول النامية عامة والدول العربية خاصة، ويضاعف من حرج الموقف قيام الأجانب الذين أصبحوا يمتلكون هذه المشاريع بترحيل أرباحها للخارج مما يؤثر في ميزان المدفوعات وفي القدرة الذاتية للتراكم في هذه الدول[69]

ثانيا: أهم النظريات المفسرة للبطالة:

لقد ارتبطت مسألة التشغيل و البطالة معا في معظم النظريات الاقتصادية التي جاءت مع قيام النظام الرأسمالي، بانشغال أساسي هو ذلك المرتبط بالتراكم والنمو والأزمات الاقتصادية.

تاريخيا مسألة البطالة والتشغيل تولدت من عدم قدرة النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم على تأمين العمل بصفة دائمة لمجموع السكان القادرين على العمل، أو بصفة أعم، عندما لا تستخدم كل الطاقات الإنتاجية للنظام الاقتصادي والاجتماعي ، أي عندما يحدث خلل" أزمة "في سيره العادي، مما يتسبب في تعطيل للطاقات الإنتاجية

1النظريات النقدية في تفسير البطالة :

نأتي الآن إلى تيار فكري فسر البطالة الدورية من خلال العوامل النقدية البحتة، ومن ثم رأى أن علاجها يتحقق من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية .وهذا التيار، رغم تنوع تفسيرات أعضائه للدورة الاقتصادية ومراحلها المختلفة، إلا أن أهم ما يجمع هؤلاء الأعضاء هو انتماؤهم إلى المدرسة الكلاسيكية التي ترى أن الرأسمالية هي نظام يتمتع بقدرة على الاستقرار الداخلي، أي تمتعه بآلية تلقائية قادرة على تصحيح الاختلالات وبسرعة من دون حاجة إلى التدخل الحكومي، وهم لهذا من معارضي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ومن المؤمنين بقدرة الرأسمالية على تحقيق التوظيف الكامل ويضم هذا التيار مجموعة شهيرة من الأسماء في الفكر الاقتصادي منهم الاقتصادي البريطاني ر.ج .هوتري R. G. Hawtrey ، والاقتصادي السويدي كنوت ڤيكسل John Gustaf Knut Wicksell ، والاقتصادي النمساوي فريدرش فون هايك Friedrich von Hayek،والاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمانMilton Friedman

1_1نظرية هوتريR. G. Hawtrey :

نشر الاقتصادي البريطاني ر.ج .هوتري عدة دراسات في الثلث الأول من القرن العشرين حول الدورة الاقتصادية .وقد درس على وجه الخصوص الفترة الممتدة من 1914 - 1815 وهي الفترة التي سادت فيها قاعدة الذهب بقواعدها وآلياتها المعروفة .يعتبر هوتري الدورة الاقتصادية ظاهرة نقدية لأن التغيرات التي تحدث في

[69] عبد المنعم دسمان-البطالة والعولمة الاقتصادية دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع، ص45

الطلب الكلي وتسبب مراحل الدورة المختلفة هي تغيرات، في الأساس، نقدية .وعنده أيضا أن مراحل الدورة وتتابعها من طبيعة تراكمية ، بحيث لا تكاد تبدأ عوامل الانكماش حتى تتحرك بشكل تراكمي يصل بها إلى نقطة النهاية كذلك لا تكاد تبدأ عوامل الانتعاش حتى تعمل بشكل تجميعي يصل بها إلى الذروة

Knut Wicksell 1989في تحليل هوتري، هناك ثلاثة أطراف أساسية فاعلة في إحداث الدورة وهي المستهلكون، التجار، والبنوك.

لننظر الآن كيف تحدث مراحل الدورة الاقتصادية وكيف تظهر البطالة وتختفي في هذه المراحل في ضوء تفاعل علاقات الأطراف الثلاثة بعضها ببعض(المستهلكين، التجار، البنوك)وكيفية حدوث نقاط التحول، أي كيفية الانتقال من مرحلة لأخرى.

هذه الموجة التراكمية من الانتعاش سرعان ما تصل إلى ذروتها، إن عاجلا أو آجلا بفعل الكوابح التالية:

- بدء ظهور التضخم، خاصة إذا كان النظام قد وصل إلى مرحلة التوظيف الكامل، الذي تصبح عنده مرونة العرض ضئيلة جدا تجاه الزيادة التي تحدث في الطلب .كما أن ندرة بعض عناصر الإنتاج سترفع من أسعارها.

وقد تنتقل عدوى ارتفاع الأسعار إلى جميع العناصر الأخرى وتسري حينئذ موجة من الارتفاعات المستمرة للأسعار .ويقول هوتري في هذا الصدد إذا لم يحدث تضييق للائتمان فإن المرحلة التوسعية من الدورة الاقتصادية يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية، بشرط ترك الأثمان ترتفع إلى مالا نهاية وبشرط التخلي عن قاعدة الذهب،[70]

1_2-نظرية كنوت فيكسل: John Gustaf Knut Wicksell

يرى الاقتصادي السويدي كنوت فيكسل (1926 - 1885) أنه من الممكن تفسير الحركات الدورية للنشاط الاقتصادي، من خلال متابعة الفرق بين سعر الفائدة النقدي Taux d'intérêt monétaire ، وبين ما أسماه بسعر الفائدة الطبيعي Taux d'intérêt naturel ، وما يولده هذا الفرق من تغير في حجم الائتمان المصرفي، ومن حركات تراكمية في حجم النشاط الاقتصادي إما صعودا(أي نحو الانتعاش)أو هبوطا(أي نحوالركود[71] .وسعر الفائدة النقدي هو عبارة عن السعر السائد في السوق والذي يحدده البنك على القروض التي يمنحها للأفراد .أما سعر الفائدة الطبيعي - ويطلق عليه أحيانا الذي كان يمكن أن يسود في ظل الاقتصاد العيني، وحيث يعرض الادخار » فهو ذلك السعر « - السعرالعيني» حازم الببلاوي « (العيني مقابل سعر فائدة عيني أو حقيقي .) 1996 وحتى يمكن إيضاح الفرق بين هذين السعرين، دعنا نشر إلى حالة صاحب الأرض الذي يفاضل بين بيع أرضه وإقراض ثمنها للحصول على فائدة وبين أن يزرعها بنفسه ويحصل من وراء ذلك على عائد . هنا نجد أن الفائدة التي حصل عليها من إقراض النقود هي الفائدة النقدية، أما العائد الذي حصل عليه من زراعة الأرض فيعتبر الفائدة الطبيعية أو العينية عبد العزيز فهمي (1980) وهذا السعر الأخير للفائدة يساوي - تقريبا - الإنتاجية الحدية الحقيقية لرأس المال[72].

[70] لبيب شقير- نظرية التشغيل والدورات- مكتبة نهضة مصر القاهرة 1954 ص19

[71] Knut Wicksell: Lectures sur l'économie politique 2 vols, ed. L. Robbins P 349

[72] Knut Wicksell: Lectures sur l'économie politique 2 vols, ed. L. Robbins P 354

عند كنوت فيكسل، أنه لكي يتحقق التوازن، فلابد أن يتعادل سعر الفائدة النقدي مع سعر الفائدة الطبيعي . أما إذا لم يتعادلا - ونكون إزاء حالة من اختلال التوازن - فإن ثمة حركة تراكمية تدافعية ما تلبث أن تظهر في الاقتصاد الوطني وتؤدي عبر الزمن، إلى استعادة التوازن المفقود.

فإذا ارتفع سعر الفائدة النقدي إلى مستوى يجاوز سعر الفائدة الطبيعي [73]يعتقد فيكسل أن ذلك كثيرا ما يحدث - فسوف تبدأ حركة انكماشية تراكمية في الاتجاه المعاكس للحركة التوسعية السابقة، حيث يقل الطلب على الائتمان، ويضعف الاستثمار، وتنخفض الأسعار، وتظهر البطالة، وتنخفض الأجور، ويدخل النظام مرحلة الركود .ولن يخرج من هذه المرحلة إلا إذا انخفض سعر الفائدة النقدي إلى مستوى أقل من سعر الفائدة الطبيعي .وعندئذ تبدأ موجة تراكمية توسعية من جديد .وهكذا دواليك.

لقد لعبت فكرة سعر الفائدة الطبيعي التي ابتكرها كنوت فيكسل دورا مهما، فيما بعد، في الدراسات المتعلقة بالدورة الاقتصادية .وهذا ما سنتطرق اليه في نظرية المغالاة في الترسمل لفريدرش فونهايك.

3.1نظرية هايك: Friedrich von Hayek

ينسب الاقتصادي النمساوي فريدرش فون هايك 1992-1899 مشكلة البطالة الدورية، وما يرافقها من ركود وانكماش إلى الإفراط الذي يحدث في إنتاج السلع الاستثمارية، وما يسببه ذلك من اضطراب في هيكل الإنتاج، وأن هذا الإفراط يحدث بسبب قدرة البنوك على خلق الائتمان الذي يتجه إلى إنتاج هذا النوع من عبد العظيم محمد « (الأثمان والإنتاج » السلع .وقد نادى بهذه النظرية في كتابه) 1997 الذي صدر سنة. 1931

«النظرية النقدية ودورة التجارة » وإن كانت ملامح وأسس هذه النظرية قد ظهرت لأول مرة في كتابه عن الذي نشر سنة . 1928 وقد تأثر هايك عند صياغته لهذه النظرية بالنظرية النمساوية في رأس المال، التي حدد معالمها بوم باڤرك 1914 - 1851) PBohm Baverk النظرية) » ، وهي النظرية التي تعرف تحت مصطلح وخلاصتها،

أن رأس المال إن هو إلا تدفق منتجات وسيطة تتداول بين مختلف مراحل « الإيجابية لرأس المال الإنتاج ومن ثم هناك مسارات أو طرق يمر فيها الإنتاج قبل أن يتشكل في صورة سلع استهلاكية في السوق.

وخلال هذه المسارات والطرق يساعد رأس المال العمال بتزويدهم بالضروريات أي خلال الوقت الذي يمضي بين المدخلات الوسيطة والمخرجات النهائية . وإذا كانت المجتمعات البدائية تتسم باعتمادها على الطرق المباشرة للإنتاج(استخدام العمل والأراضي)فإن الاقتصاديات الحديثة تتسم باعتمادها على الطرق غير المباشرة للإنتاج نظرا لما يتمخض عنها من إنتاجية مرتفعة،[74]

ينطلق هايك وهو بصدد شرح آليات الدورة الاقتصادية من الافتراض الكلاسيكي المعروف، وهو أن الاقتصاد في حالة توازن، وأن هذا التوازن هوتوازن التوظيف الكامل ومن ثم ثبات مستوى الدخل الحقيقي .ويقول هايك في ذلك إننا إذا أردنا دراسة تقلبات الإنتاج وجب علينا أن نبدأ من حيث تتوقف النظرية الاقتصادية العامة، أي انطلاقا من شرط توازن الاستخدام الكامل لكل مورد.

4.1نظرية ميلتون فريدمانMilton Friedman :

يمثل ميلتون فريدمان وأنصاره تيارا شهيرا يُعرف تحت مصطلح المدرسة النقدية monétarisme أو

[73] Knut Wicksell: Lectures sur l'économie politique 2 vols, ed. L. Robbins P 356

[74] Maurice Félix Charles Allais-la chute de la courbe de Phillips- éditions Lefebvre Sarrut 2002 p25

مدرسة شيكاغو نسبة إلى الأساتذة الذين حملوا لواء الدعوة لهذا التيار وكانوا يعملون بجامعة شيكاغو بالولايات المتحدة .وهو تيار قام بإحياء معادلة كمية النقود، وإعطائها أهمية ارتكازية للدور الذي تؤديه
في النشاط الاقتصادي، وأنه يمكن تفسير التقلبات التي تحدث في مستويات الدخل والناتج والتوظيف صعودا أو هبوطا من خلال ما يطرأ على عرض النقود من تغيرات(هذا التيار ينتمي من حيث أصوله الفكرية إلى المدرسة النيوكلاسيكية)كما عملت حكومات أقوى الدول الصناعية الرأسمالية بأفكاره باعتبارها سلاحا يجري منذ فترة تجريبه في مواجهة مشكلات التضخم والبطالة والركود .كما أن المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تتبنى بشكل عام أفكاره وسياساته.

في ظل الجو المشبع بأخطار البطالة والتضخم، قام النقديون بإشهار أسلحتهم ضد الكينزية كرد فعل لذلك التاريخ الطويل، الذي أهملت فيه السياسة النقدية بالدول الصناعية منذ أن طبقت فيها السياسة الكينزية .وقد غالى ميلتون فريدمان وأنصاره أشد المغالاة في تبيان أهمية النقود والسياسة النقدية في النشاط الاقتصادي
ل.ابالكين، س.دزاراسوف، أ.كوليكوف وتحول العامل النقدي عندهم من مجرد أداة مهمة في التحليل الاقتصادي الى منزلة نقطة الانطلاق الأساسية لديهم في التنبؤات الاقتصادية وفي رسم السياسة
الاقتصادية.دون الإطالة في ذلك علينا ان نعرف، كيف فسر ميلتون فريدمان والنقديون، عموما، مشكلة البطالة في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة؟

نقطة الانطلاق عندهم، هي أنهم يعتقدون أن النظام الرأسمالي بطبيعته مستقر في الأساس، وأنه لا يتعرض بالضرورة للتضخم والبطالة والركود إلا من خلال التقلبات الكبيرة التي تحدث في الرصيد النقدي، بمعنى أن التقلبات التي تحدث في مستوى الدخل والناتج والتوظيف، وانحرافها عن اتجاهها العام الممكن، إنما ترتبط بمعدلات التغير في عرض النقود .وهنا يميز النقديون بين آثار السياسة النقدية في الأجل القصير وآثارها في الأجل الطويل.

ويرى فريدمان، أن معدل البطالة الطبيعي، بهذا المعنى، يمكن تحديده باستخدام المعادلات التوازنية في نموذج التوازن العام ، وهو يعكس ويتضمن الخصائص الهيكلية الفعلية لأسواق السلع والخدمات وحالات عدم كمالها، وعلاقات العرض والطلب ومدى توافر المعلومات حول فرص العمل المتاحة، وقدرة عنصر العمل على الحراك بين وظيفة وأخرى ...إلخ محمد سعيد علي سلمان 1996 هنا يأخذ فريدمان على منحنى فيليبس، أنه لم يميز بين الأجور الاسمية والأجور الحقيقية .ويفسر ذلك، بأن إدمون فيليبس حينما كتب دراسته الأولى سنة 1958 ، كان العالم آنذاك يتمتع بدرجة عالية نسبيا من الاستقرار النقدي، وكان كل فرد يتوقع أن تظل الأسعار مستقرة .أما إذا أخذنا بعين الاعتبار تأثير ارتفاع الأسعار ونفقات المعيشة في مستوى الأجور الحقيقية، وسعى العمال دائما للمحافظة على الأسعار، فإننا نصل إلى منحنى أكثر انحدارا، ويأخذ شكلا رأسيا في الأجل الطويل [75] ودلالة هذا المنحنى تعني أنه لا توجد علاقة بين مستوى التضخم السائد ومعدل البطالة.

إن النقديين ينطلقون من اعتبار أن البطالة السائدة في الدول الصناعية الرأسمالية هي بطالة اختيارية، فالعمال يتعطلون بمحض إرادتهم لأنهم يطالبون بأجور أعلى من الأجور السائدة .أما البطالة الإجبارية، وهي المشكلة التي شغلت بال أجيال كاملة من الاقتصاديين، فلا مكان لها إطلاقا عند تحليلهم .ويرفض عدد كبير من الاقتصاديين الكينزيين وغير الكينزيين، هذه النظرة الميتافيزيقية لمشكلة البطالة

[75] محمد سعيد علي سلمان- التضخم والتكيف الهيكلي- دار المستقبل العربي، القاهرة، 1996 ص.67

ذلك أن التأمل في واقع البطالة الحاصلة في هذه الدول، يوضح أن الشطر الأكبر من البطالين قد فصلوا قسرا من أعمالهم، ناهيك عن العمالة الجديدة التي تدخل سوق العمل لأول مرة ولا تجد فرصة العمل أصلا .فكل هؤلاء لا يمكن النظر إليهم على أنهم يرفضون الأجر السائد، أو أنهم يقيمون عملهم بأعلى من الأجر السائد بالسوق .فكثير منهم مستعد أن يعمل بالأجر السائد، أو بالأجر الذي كان يتقاضاه من قبل، أو حتى بأقل من ذلك، ومع ذلك لا يجدون فرصة العمل .من هنا يتساءل الاقتصادي الأمريكي الشهيرلستر ثارو Lester Thurow ، بأي معنى إذن من المعاني يمكن أن ننظر إلى هؤلاء على أنهم بطالون اختيارا، أي بمحض إرادتهم؟ ثم كيف نفسر إذن التقلبات التي تحدث في معدل البطالة؟ لماذا يكون هذا المعدل

3%اختياريا في سنة 1969 وحوالي % 10 في سنة 1982 ؟ لا توجد إجابة مقنعة عند النقديين عن هذه التساؤلات[76].

2.1نظرية معدل البطالة الطبيعي :

هناك تيار فكري معاصر ظهر إبان احتدام الجدل بين الاقتصاديين حول ظاهرة الركود التضخمي خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات حاول أن يفسر معضلة البطالة في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة من خلال إعادة النظر في تقدير معدل البطالة الطبيعي .وهو تيار ينتمي، من حيث أصوله الفكرية، إلى المدرسة النيوكلاسيكية التي تؤمن ايمانا راسخا بالحرية الاقتصادية وبقدرة النظام الرأسمالي على التوازن التلقائي، وتعادي، من ثم أي تدخل حكومي في آليات السوق .والأفكار الأساسية لهذا التيار ترتكز على تحاليل تشبها « معدل البطالة الطبيعي »أدمون فيليبس وميلتون فريدمان .ويستخدم أنصار هذه النظرية مصطلح الذي استخدمه كنوت فيكسل « معدل سعر الفائدة الحقيقي » بمصطلح Knut Wicksell إشارة إلى أن هذا المعدل يتحدد بعوامل حقيقية.

1.2عامل التغير في هيكل قوة العمل:

يقول أنصار نظرية معدل البطالة الطبيعي، بان هناك تغيرات محسوسة حدثت في الهيكل الديموغرافي لقوة العمل في الدول الصناعية المتقدمة، وهي تغيرات لم تحدث في فترة الخمسينيات والستينيات .ومن أهم هذه التغيرات، ارتفاع نسب مشاركة المراهقين والشباب، والأقليات والوافدين والإناث في قوة العمل .وقد أدى ذلك إلى ارتفاع محتم في معدل البطالة الطبيعي .فمثلا لو أخذنا ارتفاع نسبة مشاركة الشباب والمراهقين في قوة العمل، فسوف نلاحظ أن ارتفاع هذه المشاركة قد أدى إلى زيادة متوسط معدل البطالة في الاقتصاد الوطني، لأن معدل البطالة بين هؤلاء عادة ما يكون أعلى من معدل البطالة بين البالغين، بسبب كثرة تنقلهم من مهنة لأخرى، وبسبب كثرة تغيير أماكن إقامتهم، وأحيانا بسبب عودة الكثير منهم للتعليم والتدريب.

[77]ونفس الشيء يمكن ذكره أيضا عن حالة تزايد نسبة مساهمة النساء في قوة العمل .حيث لوحظ أنه خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، تزايد خروج المرأة للعمل في الدول الصناعية المتقدمة، وهو الأمر الذي أدى إلى وجود فائض عرض في سوق العمل، وإلى الضغط على معدلات الأجوربسبب منافستهم للرجال .يكفي أن نذكر في

[76] Knut Wicksell: Lectures sur l'économie politique 2 vols, ed. L. Robbins p374

[77] - Daniel pascal Cohen - Les crises du capitalisme- Editions Demopolis (2009) p177.392. dans les pays industrialisés- éditions Wolters Kluwer France, 2003 p75

هذا الخصوص أنه في الولايات المتحدة الأمريكية زادت عمالة النساء في عقد السبعينيات بمقدار 12,4 مليون عاملة و بمعدل زيادة قدره .% 41,9 وفي عقد الثمانينيات زادت عمالة النساء بمقدار 11,4 مليون عاملة وبنسبة .% 27وهي مقادير ونسب لا يستهان بها .شارل تبلهيم

وفي بريطانيا زادت عمالة النساء اللائي يعملن طول الوقت Full - time خلال الفترة 1984

1994بمقدار 700 ألف عاملة في حين انخفضت عمالة الرجال مقدار 600 ألف عامل خلال نفس الفترة.

وفي عام 1991 كان % 35 من الإناث البالغات مشاركات في قوة العمل، وهي من أعلى نسب المشاركة في دول الجماعة الأوروبية .ومن المعلوم أن معدل البطالة الطبيعي بين الإناث أعلى منه بين الرجال، بسبب كثرة عودة المرأة للمنزل إما لتربية الأطفال أو للقيام بالأعمال المنزلية .كذلك تأثر الهيكل الديموغرافي لقوة العمل في الدول الصناعية، بتزايد هجرة الوافدين إليها من دول العالم الثالث، وهي الهجرة التي سرعان ما تنعكس في شكل روافد إضافية تتدفق إلى أسواق العمل .هذا التغير الذي حدث في تركيبة قوة العمل في كثير من الاقتصاديات الصناعية قد أدى - في رأي عدد كبير من الاقتصاديين - إلى ارتفاع معدل البطالة الطبيعي على المستوى الوطني حتى مع افتراض بقاء معدل البطالة الطبيعي ثابتا لدى كل مجموعة من مجموعات سوق العمل.

-2.2عامل سياسات الرفاهية الاجتماعية

يعتقد عدد من الاقتصاديين، أن السياسات الاجتماعية التي طبقتها حكومات الدول الصناعية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، تأثرا بالفلسفة الكينزية، وبما كان مطبقا في الدول التي كانت اشتراكية، والتي عرفت بسياسات دولة الرفاه في الولايات المتحدة الأمريكية، وبسياسات الاشتراكية الديموقراطية في دول غرب أوروبا، قد أدت إلى ارتفاع واضح في معدل البطالة الطبيعي بسبب تأثيرها السلبي في ميول الأفراد تجاه العمل شارل تبلهيم(1998) وفي هذا السياق كثيرا ما يشير بعض الاقتصاديين إلى تأثير التأمين ضد البطالة ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، يمكن للعامل الذي سرح من الخدمة أن يحصل على نسبة

% 50 من أجره السابق لمدة تصل إلى 26 أسبوعا كإعانة بطالة، وهي إعانة معفاة من الضرائب .كما أن

هناك أنواعا أخرى من التحويلات المالية الحكومية يمكن أن يحصل عليها العامل في حالة تعطله مثل طوابع الطعام الرخيص، وإعانة الأطفال، والرعاية الصحية ....ويشير مارتن فيلدشتاين Martin Feldstein إلى أنه في ضوء نظم إعانة البطالة والرعاية الاجتماعية، فإن التحويلات المالية توفر ما يقرب من ثلثي الدخول الصافية المفقودة للعامل الذي يتمتع بنظام التأمين الاجتماعي .فمثل هذا العامل سوف يرفض أي وظيفة تعرض عليه لو كان أجرها أقل من مبلغ إعانة البطالة والتحويلات المالية الأخرى التي يحصل عليها، وسيفضل أن يسجل اسمه في مكتب العمل ضمن البطالين حتى تستنفد منافع تأمين البطالة، مع ما يترتب على ذلك من إطالة عمدية لمدة البحث عن فرصة عمل جديدة، وتكون نتيجة ذلك ارتفاع معدل البطالة على المستوى الوطني.

يعتقد عدد كبير من الاقتصاديين أن هذا السبب وحده مسؤول عن ارتفاع معدل البطالة الطبيعي في كثير من الدول الصناعية بنسبة لا تقل عن .% 1 ولهذا يقترح بعض هؤلاء، ومنهم فيلدشتاين Feldstein ، أن تفرض ضريبة على تعويضات البطالة بمعدل يتساوى مع المعدل الذي تفرض به على الدخول الأخرى .كما ينادي الكثير

من الاقتصاديين بضرورة إلغاء كبونات الطعام ، وجميع أشكال المساعدات الاجتماعية للفقراء والمحرومين، حتى يمكن إجبارهم على الخروج لسوق العمل وقبول معدلات الأجور السائدة.

-3.2عامل تز ايد البطالة الاحتكاكية

إن البطالة الاحتكاكية هي، عبارة عن حالة البطالة التي تصيب بعض الأفراد نتيجة لحدوث تغيرات جوهرية، في هيكل الطلب على المنتجات أو في هيكل سوق العمل، أو بسبب تغير أساسي حدث في الطرق الفنية المستخدمة في الإنتاج، أو نتيجة التغير الذي حدث في أماكن توطين الصناعات، أو من جراء تهاوي أو كساد أنواع معينة من الصناعات وتصاعد نمو صناعات أخرى .في هذا النوع من البطالة عادة ما يحدث عدم توافق بين خصائص ومؤهلات بعض مجموعات العمل، وبين الخصائص والمؤهلات المطلوبة لفرص العمل الجديدة .ولهذا لابد أن تمضي فترة من الزمن حتى يعاد تدريب العمالة البطالة، واكتسابها للمعارف والمهارات التي تتطلبها الوظائف الجديدة، أو للانتقال إلى أماكن الصناعات الصاعدة .ويشير عدد من الاقتصاديين إلى أن الارتفاع الذي حدث في معدل البطالة الطبيعي في كثير من الدول الصناعية إنما يرجع إلى مفعول ارتفاع البطالة الاحتكاكية.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، تعرضت الكثير من المناطق والصناعات التحويلية خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، لعدد من الصدمات الحادة التي أدت إلى تعطل العمال المشتغلين فيها، وبالذات تلك المناطق والصناعات التي تعتمد على إنتاج الطاقة، أو التي لها علاقة ارتباط شديدة مع التجارة الخارجية.

ومن أمثلة هذه الصناعات صناعة السيارات، وصناعة الصلب، حيث شهدت كسادا واضحا .كما أن ارتفاع أسعار النفط عالميا بعد عام 1973 ، قد أدى إلى ازدهار وانتعاش بعض مناطق شمال شرق الولايات المتحدة بسبب حفر آبار النفط .ثم عادت هذه المناطق وتدهورت مع تدهور أسعار النفط عالميا منذ بداية الثمانينيات.

علما أنه في مقابل هذا الكساد الذي شهدنه بعض الصناعات، والتدهور الذي عانت منه بعض المناطق(مع ما نجم عن ذلك من بطالة)، شهد قطاع صناعة الإلكترونيات والاتصالات وأجهزة التحكم نموا عارما .ونتيجة لهذه التغيرات فقد ارتفع معدل البطالة الاحتكاكية، حيث عانى الكثير من عمال صناعة السيارات وصناعة الصلب من بطالة واسعة .وكذلك عانى أيضا عمال مناطق شمال شرق الولايات المتحدة، الذين كانوا يعملون في مجال النفط، في حين ازدهر الطلب على العمالة المتخصصة في مجال الإلكترونيات .ولهذا يعتقد بعض الاقتصاديين، أن الأمر سيحتاج إلى وقت طويل حتى يستطيع العمال البطالون أن يعيدوا تأهيل أنفسهم بالتدريب أوالتعليم حتى يتمكنوا من الحصول على وظائف جديدة، أو الانتقال إلى مناطق أخرى تتوافر فيها فرص العمل المناسبة .في ضوء ذلك يرى الاقتصادي جيمس مدوف James Medoff ، أن معدل البطالة الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية، ربما يكون قد زاد بنسبة % 1 خلال حقبة السبعينيات والثمانينيات بسبب الزيادة التي حدثت في البطالة الهيكلية اموري د .رينكور. 1997

-4.2عمل نقابات العمال وجمود الاجور :

يذهب عدد آخر من الاقتصاديين إلى أن معدل البطالة الطبيعي قد ارتفع في الاقتصاديات الرأسمالية في العقود الأخيرة بسبب قوة نقابات العمال ودورها البارز في تحديد الأجور، ونضالها المستمر من أجل ارتفاعها، والوقوف بشدة أمام إمكانات خفضها عند حدوث بطالة، الأمر الذي يجعل معدلات الأجور غير

مرنة .وعدم مرونة الأجور يعد حائلا أمام إمكانات زيادة طلب رجال الأعمال على العمال البطالين .وفي هذا الخصوص يشير ميلتون فريدمان، إلى أن المعدل الطبيعي للبطالة(أو ما يُسمى في بعض الأحيان معدل البطالة التوازني غير التضخمي)ينحاز في الاقتصاديات المعاصرة نحو الارتفاع، بسبب وجود قوانين الحد الأدنى للأجور وبسبب قوة نقابات العمال[78]

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن البنك الدولي، يلوم تعنت نقابات العمال، ويحملها مسؤولية زيادة البطالة والإضرار بمصالح رجال الأعمال والمستهلكين .فقد كتب يقول في تقريره حول التنمية لعام1995 تتصرف النقابات في أغلب الأحوال كمؤسسات « :» العمال في عالم يزداد تكاملا » المخصص لدراسة احتكارية تقوم بتحسين الأجور وأحوال العمل لأعضائها، على حساب أصحاب رأس المال والمستهلكين والعمال غير النقابيين(غير المنظمين .) وتؤدي الأجور العالية التي تحققها النقابات لأعضائها، إما إلى تخفيض أرباح رب العمل أو إلى نقل عبئها إلى المستهلك في شكل ارتفاع في الأسعار .وتؤدي كلتا النتيجتين بالمؤسسات التي توجد بها نقابات إلى تشغيل عدد أقل من العمال، مما يؤدي إلى زيادة عرض العمل المتاح مصطفى علي شكري « (للقطاع غير المنظم وخفض الأجور فيه(. 2003

يضيف عدد من الاقتصاديين إلى العوامل السابقة المسببة لارتفاع معدل البطالة الطبيعي في العقود الأخيرة عوامل أخرى مثل:

1 التغير في شروط التبادل التجاري إذا تم تغيرها في غير مصلحة الدولة، فإن ذلك يجر إلى زيادة معدل البطالة وخاصة في أسواق العمل التي لها علاقة بالصادرات.
2 المغالاة في زيادة المعدلات الحدية للضرائب على الدخل من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة الطبيعي.
3 التحسن الذي يطرأ على سعر الصرف للعملة المحلية يعد من الأسباب القوية التي تسهم في زيادة معدل البطالة الطبيعي.
4 تشريعات الحد الأدنى للأجور من شأنها أن تسهم في زيادة معدل البطالة الطبيعي.

أخيرا يمكننا القول بأنه على الرغم من اتساع استخدام «معدل البطالة الطبيعي» في التحليل الاقتصادي الكلي، ودمجه في كثير من النماذج الاقتصادية، والاعتماد على ارتفاع هذا المعدل بوصفه مبررا أو مفسرا لتفاقم أزمة البطالة في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة، إلا أن التحديد الدقيق لحجم هذا المعدل هو أمر تكتنفه الكثير من الصعوبات .ذلك أن تقدير هذا المعدل يحتاج إلى توافر بيانات تفصيلية، لسلسلة زمنية معقولة عن حجم ومعدلات البطالة وأنواعها المختلفة،مما يعني ضرورة توافر قاعدة بيانات على درجة عالية من الدقة والتفصيل، وهو أمر قد لا يتسنى وجوده وخاصة فيما يتعلق بالبيانات الخاصة بأنواع البطالة .كما أن هناك خلافات كثيرة بين الاقتصاديين حول التحديد الدقيق لكل نوع من البطالة .ولهذا، فإن تحديد معدل البطالة الطبيعي يكون عادة تقريبيا، وينطوي على هامش للخطأ في التقدير.

[78] Olivier Jean Blanchard- Histoire des doctrines économiques, Edition Pearson (2010) p138.

المطلب الثاني: آثار البطالة و حلول الناجحة لتقليصها :

موعدنا الآن مع التفكير في إيجاد الأسلوب للخروج من مأزق البطالة، وقبل أن نناقش الأفكار التي طرحتها مختلف المدارس الاقتصادية، تجدر الإشارة إلى أن البطالة، حينما تتفاقم فإنها تجر في أذيالها كثيرا من الخسائر، والضياعات، والآلام، سواء تعلق الأمر بالفرد البطال أو بالاقتصاد الوطني.

1_أثار البطالة :

فبالنسبة للفرد، لا يخفى أن البطالة تؤدي إلى افتقاد الأمن الاقتصادي، حيث يفقد البطال دخله الأساسي، وربما الوحيد، مما يعرضه لآلام الفقر والحرمان، ويجعله يعيش في حالة يفتقد فيها الاطمئنان .ويزداد الوضع سوءا إذا لم يكن هناك نوع من الحماية الاجتماعية للبطالين(كما هو الحال في غالبية الدول النامية)أو عدم كفايتها .كذلك لا يجوز أن ننسى المعاناة الاجتماعية والعائلية والنفسية التي تنجم عن البطالة(وإن كان من الصعب حسابها كميا .)فقد ثبت أن استمرار حالة البطالة وما يرافقها من حرمان ومعاناة، كثيرا ما يدفع الفرد إلى تعاطي الخمور والمخدرات وتصيبه بالاكتئاب والاغتراب، وربما تدفعه إلى الانتحار، فضلا عن ممارسة العنف والجريمة والتطرف .كما أن تدهور مستوى المعيشة الذي يرافق حالة البطالة عادة ما يؤدي إلى سوء الأحوال للبطال ومن يعولهم، ومن ثم إلى احتمال ارتفاع حالات الوفاة المبكرة.

أما عن الخسائر التي يتحملها الاقتصاد القومي، فهي كثيرة ومتعددة .يأتي في مقدمتها ما تمثله البطالة من إهدار في قيمة العمل البشري، حيث تخسر الدولة قيمة الناتج الذي كان من الممكن للبطالين إنتاجه في حالة عدم بطالتهم واستخدامهم لطاقاتهم الإنتاجية .ومن ناحية أخرى يلاحظ أن المدفوعات التحويلية التي تضطر الحكومات إلى منحها للبطالين إما في صورة إعانة للبطالة أو مساعدات حكومية، تؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة العامة، وما ينجم عن ذلك من نتائج سلبية .كما أن زيادة هذه المدفوعات تؤثر سلبا في قدرة الحكومة للإنفاق على الخدمات العامة الضرورية(كالتعليم والصحة والمرافق العامة..

كذلك لا يجوز أن ننسى أنه مع انخفاض مستوى المعيشة وانعدام الأمن الاقتصادي والشعور بافتقاد هذا الأمن بالنسبة لمن يعملون لبعض الوقت أوفي أعمال مؤقتة، وما يرافق ذلك من خفض في مستويات الأجور الحقيقية، كثيرا ما يلجأ العمال والطبقة الوسطى إلى الإضرابات والاعتصامات والمظاهرات، التي قد تشل الحياة في بعض القطاعات أو الأنشطة وما ينجم عنها من فقدان أيام عمل تؤثر سلبا في مستويات الناتج والدخل .وقد يكون لذلك تكلفة سياسية واجتماعية، وعموما فإنه عند حساب التكلفة الاقتصادية الأساسية للبطالة على المستوى القومي يلجأ الاقتصاديون والخبراء إلى حساب قيمة ما يفقده الاقتصاد القومي من ناتج.

الحقيقة أن خطورة مشكلة البطالة في العالم لا تنبع من الارتفاع الحالي لمعدلاتها وجسامة أخطارها ونتائجها الراهنة في مختلف أرجاء العالم فحسب، بل وفي توقعات زيادتها في المستقبل .فقد أكدت الدراسات التي قامت بها بعض مراكز البحث العلمي والمنظمات الدولية كآبة الوضع المنتظر في الأجلين القريب والمتوسط.

إذا ما استمرت الأوضاع الدولية والسياسات الاقتصادية المحلية في الدول الصناعية والدول النامية كما هي في المستقبل .ولهذا فالسؤال المطروح، كيف يمكن الخروج من مأزق البطالة؟ هو سؤال الساعة المحوري، نظرا لأهميته لمستقبل البشرية .صحيح أن العودة للأيام الوردية للتوظيف الكامل في عالم ما بعد الحرب تبدو الآن كسراب بعيد المنال وكهدف غير واقعي، خاصة أن ما يجعل الإجابة عن السؤال المطروح على درجة عالية من الصعوبة هو عدم وجود اتفاق، يرقى لدرجة الوعي، عن الأسباب الحقيقية للبطالة الراهنة، الأمر الذي يجعل

هناك صعوبة في وضع برامج فاعلة للخروج من هذه الأزمة .ومع ذلك، نعتقد أن الحوار العلمي والسياسي والاجتماعي حول هذه الأزمة يجب أن يستمر ويتواصل حتى يمكن خلق وعي سياسي، محلي وعالمي، بأهمية خفض معدلات البطالة والسعي نحو تحقيق التوظيف الكامل كهدف عزيز، وما يتطلبه ذلك من بلورة واضحة لسياسات فاعلة على طريق هذا الهدف.

2_الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي وتخفيض تكلفة العمل :

يناد يعدد من الاقتصاديين وخبراء منظمة العمل الدولية، إلى تبني السياسات الاقتصادية الرامية إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي، وما ينطوي على ذلك من زيادة في معدلات الادخار(التي انخفضت كثيرا في الكثير من الدول) وعلى أن زيادة معدلات النمو كانت دوما وحتى عهد قريب، تصطحب بارتفاع في الطلب على قوة العمل ، منظمة العمل الدولية 1996 ينسى أصحاب هذا الاقتراح أن النمو الاقتصادي أصبح الآن يتحقق في الدول الصناعية المتقدمة، دون خلق فرص إضافية للتوظيف .كما أن هناك من يرى أن معدل النمو الاقتصادي بالدول الصناعية المتقدمة لا يمكن له الآن أن يتجاوز % 2 أو % 2,5 سنويا بسبب قيود العرض، وأن أي محاولة للارتفاع بهذا المعدل فوق تلك الحدود، سوف تؤدي حتما إلى انفلات معدلات التضخم ،[79] كما أن إمكانيات زيادة النمو من خلال سياسات التوسع في الطلب الكلي باتت محدودة في رأي عدد كبير من الاقتصاديين.

ينطلق عدد من الخبراء والتكنوقراط من فكرة معينة، فحواها أن عدم استجابة الأجور للتكيف مع الصدمات التي حدثت في الدول الصناعية، من شأنه أن يجعل كلفة الأجور مرتفعة، ويُضعف، بالتالي، من الموقف التنافسي لمنتجات الدولة في السوق العالمي، ومن ثم في زيادة معدل البطالة .وعليه، فإن خفض الأجور يمكن أن يسهم في تخفيض تكاليف الإنتاج وخفض الأسعار وزيادة المبيعات، وبالتالي تقوية الحوافز لدى رجال الأعمال لزيادة خطط الإنتاج وتوظيف المزيد من العمال[80]، كما يتبنى هؤلاء ذلك الموقف الفكري الذي يرى أن التضخم في الدول الصناعية، يعود إلى تضخم التكاليف ، ومن بينها تضخم الأجور ، ولهذا يعتقد هؤلاء أن تخفيض الأجور سوف يسهم في خفض معدلات البطالة والتضخم .وللوصول إلى هذا الهدف يقترحون ما يلي:

*إعادة النظر في نظم الأجور التعاقدية وآلية المفاوضات، بين العمال ورجال الأعمال بشأن تغييرات الأجور، وعلى النحو الذي يلغي - أو يقلل إلى أدنى الحدود - دور نقابات العمال

*إعادة النظر في الأجور الاجتماعية، الممثلة في مزايا مشروعات الضمان الاجتماعي المختلفة(مثل إعانات البطالة، التأمين الصحي، التأمين ضد أخطار العمل، والشيخوخة).من خلال زيادة التكلفة التي يتحملها العمال نظير الاستفادة من هذه المزايا من ناحية، وخفض هذه المزايا من ناحية أخرى، ومما يخفف من كلفة هذه الأجور عن كاهل رجال الأعمال.

*الأخذ بنظام المشاركة في الأرباح كنوع من الأجور المدفوعة، حيث يحصل العامل في نهاية السنة على جزء من أجره كحصة من أرباح المشروع في ضوء إنتاجيته المحققة .وهو نظام يقلل من كلفة الأجور ويحفز العمال على زيادة إنتاجيتهم.

يلاحظ على هذه الآراء، أن أصحابها ينطلقون في فكرهم من أن السبب الجوهري للبطالة هو ارتفاع الأجور، وأن البطالة السائدة اختيارية وليست إجبارية .وعليه، لو قبل البطالون تخفيض الأجور فسوف يجدون فرص العمل

[79] Martin jeans James, Mesure de la production potentielle dans les sept grands

[80] منظمة العمل الدولية 1996 ص93

بانتظارهم .وتلك الآراء يصعب في الحقيقة قبولها .فليس صحيحا أن البطالة المتفاقمة في الدول الصناعية راجعة إلى أن العمال يرفضون تخفيض أجورهم، ففي الكثير من هذه الدول انخفضت الأجور والمرتبات(النقدية والحقيقية)بنسب كبيرة، ومع ذلك مازالت فرص العمل عزيزة،

ومازالت البطالة تتفاقم عاما بعد الآخر .كما أن الشطر الأعظم من البطالة في هذه الدول، من النوع الإجباري وليس الاختياري .أضف إلى ذلك أن هذه الآراء تنظر إلى الأجور على أنها فقط عنصر تكلفة، ينبغي خفضه، ولا تنظر للأجور باعتبارها دخلا رئيسيا لغالبية السكان، ومن ثم المصدر الرئيسي للطلب المحلي.

3_تعديل ظروف سوق العمل :

لا يزال عدد كبير من الخبراء والاقتصاديين أسرى تعاليم الاقتصاد الكلاسيكي، الذي كان يفسر البطالة من خلال مقولة عدم مرونة أسواق العمل، أي عدم مرونة تغير الأجور بحسب ظروف العرض والطلب، وأن جمود هذه الأسواق يرجع إلى تدخل نقابات العمال وتعنتها، وتدخل الحكومات في أسواق العمل بالتشريعات التي تجمد من تشغيل آليات العرض والطلب في تلك الأسواق .ولهذا، يرى هؤلاء أن علاج أزمة البطالة يقتضي تعديل السياسات والظروف، التي تحكم أسواق العمل وعلى النحو الذي يجعل تلك الأسواق مرنة .ويقترحون في سبيل ذلك عددا من المقترحات، أهمها ما يلي:

*إلغاء قوانين الحد الأدنى من الأجور.

*تعديل نظم إعانات البطالة وخفض مزايا مشروعات الضمان الاجتماعي، على النحو الذي يجعل هناك توازنا بين الدخول التعويضية المدفوعة للبطالين، والحاجة إلى حفز ميولهم تجاه العمل[81]

*التوسع في سياسات التدريب وإعادة التدريب للبطالين، لمساعدتهم في تنمية مهاراتهم وقدراتهم بما يتماشى مع متطلبات التكنولوجيا الحديثة،

*تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومشاريع القطاع غير الرسمي، وإزالة ما يعترضها من عقبات إدارية وحكومية، وتسهيل حصولها على الأراضي والائتمان الميسر والمعلومات والتكنولوجيا الحديثة، ومساعدتها في الوصول إلى الأسواق الوطنية والعالمية.

*تشجيع المعاش المبكر حتى يمكن توفير فرص عمل جديدة بدلا من هؤلاء الذين أحيلوا إلى المعاش.

*تطوير نظم المعلومات الخاصة بأسواق العمل وتيسير تداوله لمساعدة العمال الراغبين في العمل والباحثين عنه، ولمساعدة رجال الأعمال الذين يبحثون عن هؤلاء العمال.

ان أكثر المقترحات رواجا في هذا الخصوص، فتتمثل في الفكرة التي تنادي بتقاسم الأعمال . وجوهر الفكرة يتجسد في إعادة توزيع حجم العمل على عدد أكبر من العمال:

-احتفاظ العمال المشتغلين فعلا بوظائفهم.

-إتاحة الفرصة لتشغيل عمالة إضافية.

يكون ذلك من خلال تخفيض ساعات العمل وتخفيض الأجور ، [82] فبدلا من العمل خمسة أيام في الأسبوع بالنسبة لبعض العمال، بحيث يبقى الآخرون بلا عمل، يخفض أسبوع العمل إلى أربعة أيام، مثلا، ويقابل ذلك

[81] منظمة العمل الدولية 1996 ص94

[82] Jean-Jacques Laffont-Le temps de travail et de l'emploi- Éditions Belin France .2001, p129.

خفض في الأجر، بحيث يستطيع مزيد من الأفراد تقاسم الأعمال المتاحة[83] وقد طبقت شركة BMW وشركة فولكس فاجن Volkswagen الألمانية لصناعة السيارات هذه الفكرة، وكذلك شركة Hewlett-Packard الفرنسية لصناعة الكومبيوتر .كما يوجد لها تطبيقات أخرى في عدد آخر من الدول ، بشكل عام، يمكن القول إن جوهر السياسات السابقة يصب في هدف خفض الأجور، وجعلها مرنة وكوسيلة لخفض نفقات الإنتاج، ومن ثم يصدق عليها النقد الذي وجهناه للنقطة السابقة، فضلا عن أن هذه السياسات تسلب حقوق العمال المكتسبة في السنين السابقة .كما أنها وإن كانت تصلح للتطبيق في بعض الأنشطة والصناعات فإنها غير قابلة للتطبيق في كثير من الحالات، ولا يمكن من ثم الاعتماد عليها لاستئصال سرطان البطالة.

4_ الحاجة إلى بيئة دولية مواتية :

لقد سبق أن تطرقنا لأهمية البيئة الدولية المناسبة في عالم ما بعد الحرب، ودورها في ذلك الازدهار اللامع (معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، معدلات بطالة وتضخم منخفضة)الذي حققته مختلف دول الرأسمالية، المتقدمة والنامية على حد سواء .فقد كانت هناك آليات لضبط(أو تضبيط)حركة الاقتصاد الرأسمالي العالمي[84]، استهدفت المحافظة على قوى الازدهار فيه وتقليل درجة الاضطرابات والاحتكارات التي تنشأ بين أطرافه وإعادة إنتاج علاقات القوة فيه .ولهذا ليس من قبيل المصادفة أن يرتبط بروز وتطور مشكلة البطالة (وتدهور معدلات النمو الاقتصادي)بتدهور هذه البيئة منذ بداية عقد السبعينيات، حينما انهار نظام النقد الدولي ، وحدث انفلات في حجم السيولة الدولية، وسيطرت الفوضى على أسواق النقد الدولية، وبرزت نزعة الحماية والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، وعومت أسعار الفائدة، وبرزت أزمة المديونية الخارجية للدول النامية .فكل هذه العوامل أدت إلى ارتفاع درجة اللايقين وزيادة حجم المخاطر في المعاملات الدولية مما أثر بالتالي في مستوى النشاط الاقتصادي المحلي ومتغيراته الأساسية(الدخل، الناتج، التوظيف .)وجاءت العولمة mondialisation، أي تعاظم حرية حركة رؤوس الأموال والسلع دون أي عوائق، مع تعاظم سطوة الشركات متعددة الجنسيات، وإخضاع مصالح الدول والمواطنين لمصلحة التنافس العالمي والأسواق المالية الدولية، لكي تزداد الأمور خطورة

حيث قضت العولمة على إمكانيات السيطرة الوطنية على السوق المحلية(التي تشكل إحدى الدعائم الرئيسية للدولة والأمة)كما أبطلت العولمة، إلى حد بعيد، من فاعلية أي سياسات وطنية يمكن أن تتخذها الحكومات لرعاية مصالحها المحلية، ومن بينها بالطبع محاربة البطالة .كذلك لا يجوز أن ننسى أن التكنولوجيا الحديثة المرتكزة على كثافة المعلومات، قللت إلى حد بعيد من أحجام رؤوس الأموال المطلوبة لتنفيذ المشروعات الاستثمارية الجديدة .وقد نجم عن ذلك أن المدخرات على الصعيد العالمي أصبحت تزيد كثيرا على الاستثمارات الفعلية على صعيد العالم كله، وهو الأمر الذي أدى إلى اتجاه فوائض المدخرات العالمية إلى عمليات المضاربة الحامية التي تحدث الآن في أسواق المعادن والسلع وأسواق الصرف الأجنبي والأسواق النقدية والمالية وعلى النحو الذي جعل هذه الأسواق أشبه بنوادي القمار التي أصبحت تحركات الأسعار فيها،هبوطا أو صعودا، تهز كبريات الشركات المالية والصناعية، بل تهز دول ومناطق اقتصادية بكاملها.

[83] منظمة الامم المتحدة 1994 ص. 39

[84] سمير امين- حول نظرية التضبيط- مجلة بحوث اقتصادية عربية، المجلد الأول، العدد الأول، خريف 6-24.ص 1997

«في مثل هذه البيئة الدولية المضطربة، التي تستفحل فيها قوى العولمة بشكل كاسح يكاد يدمر الدول ويحل محلها الشركات متعددة الجنسيات، تصبح قضية مكافحة البطالة أو التخفيف منها عزيزة المنال، ما لم يعد ضبط حركة الاقتصاد العالمي ورسم أسس جديدة لاستقراره .و لما كانت صياغة وتحديد آليات ضبط هذه الحركة هي مهمة الدولة الأقوى في هذا الاقتصاد، و لما كانت هناك ميوعة حاليا في علاقات القوى النسبية الدولية، بعد انتهاء نظام القطبين وغياب القوة المهيمنة Puissance dominante اقتصاديا وماليا ،

[85]فسوف يعاني الاقتصاد العالمي من فوضى متزايدة، تعوق أي سياسات تحاول أن تقضي على البطالة المتفاقمة في مختلف أنحاء العالم .

5_مواجهة أزمة البطالة بالدول النامية:

اتضح لنا فيما تقدم، أن أزمة البطالة في الدول النامية تختلف عن نظيرتها في الدول الصناعية من زاويتين رئيسيتين، الأولى، أن البطالة في الدول النامية هي انعكاس لمشكلة أكبر، وهي مشكلة التخلف، في حين أن البطالة في الدول الصناعية، تعبر عن أحد تناقضات التقدم الراهن للرأسمالية المعاصرة .والزاوية الثانية، هي أنه بينما توجد في مجموعة الدول الصناعية نظم للحماية الاجتماعية للبطالين(مثل إعانات البطالة، ومشروعات الضمان الاجتماعي)، وهي توفر في الكثير من الحالات حدودا دنيا إنسانية لمعيشة البطالين، نادر وجود مثل هذه الأنظمة في الدول النامية، ومن ثم فالبطالة فيها تعني الحرمان والجوع والمعاناة والتسول.

كذلك تجدر الإشارة إلى أنه بينما يصعب، إن لم يكن في حكم المستحيل، علاج أزمة البطالة في الدول الصناعية في إطار المحافظة على أسس النظام الرأسمالي المعاصر، وهو ما يؤكده استفحال هذ الأزمة منذ سبعينيات القرن 19، وتحولها إلى أزمة هيكلية بعد أن كانت دورية تحدي أزمة البطالة إلا أن البلاد النامية يمكنها أن تواجه أزمة البطالة إذا ما استطاعت أن تقهر التخلف وتبني تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، الرامية إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، مع مراعاة ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والحضارية.

مهما يكن من أمر، يجب أن يرسخ في الذهن أن علاج أزمة البطالة في الدول النامية هي عملية صعبة ومعقدة في آن واحد .ومنبع الصعوبة يكمن في الجذور العميقة التي أنبتت هذه الأزمة، وهي- على نحو ما رأينا-

تتمثل في التخلف الاقتصادي، وضعف موقع الدول النامية في الاقتصاد العالمي، وفشل جهود التنمية، وآثار أزمة المديونية الخارجية، والخضوع لبرامج التثبيت الاقتصادي، والتكيف الهيكلي .ومعنى ذلك أن أزمة البطالة في هذه الدول يجب النظر إليها على أنها الشكل الخاص، الذي تتجسد فيه أزمات ومشكلات كثيرة تعاني منها هذه الدول ومن هنا فعلاجها يرتبط في الحقيقة بعلاج هذه الأزمات والمشكلات.

على أي حال، فإن التصدي لأزمة البطالة في الدول النامية يحتاج إلى مستويين، الأول هو مستوى إجراءات الأجل القصير، والثاني هو إجراءات الأجلين المتوسط والطويل[86]

أولا - الإجراءات العاجلة للأجل القصير:

القصد من هذه الإجراءات هو التحكم في أزمة البطالة أو الحد منها والتخفيف من آثارها السلبية، وخاصة الاجتماعية والأمنية .وهي تشمل الإجراءات التالية:

[85] Frédéric Lordon- L'avenir du capitalisme, forces économiques de demain-édition

[86] طاهر احمد، سعودي احمد، البطالة - المشكلة والحل -، المحروسة للنشر والخدمات الثقافية والمعلومات، مصر، 2002ص 121

1 تشغيل الطاقات العاطلة الموجودة في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، من خلال العمل على تلافي أسبابها .وميزة هذا الاقتراح أنه سيسهم في زيادة حجم العمالة دونما الحاجة إلى إنفاق استثماري جديد.

2 إعادة النظر في عمليات نزع ملكية الدولة لمشروعات القطاع العام وتحويلها إلى القطاع الخاص المحلي والأجنبي privatisation ، نظرا لما يأتي في ركابها من تسريح أقسام واسعة من العمالة الموظفة في هذه المشروعات والمحافظة على طابع الملكية العامة لتلك المشروعات، وخاصة إذا كانت ناجحة، وتمد الموازنة العامة للدولة بموارد مستمرة وتقوم بتشغيل أعداد كبيرة من العمالة الوطنية.

3 لما كان البطالون في حاجة ماسة إلى المساعدة من أجل إبقاء أنفسهم وأسرهم على قيد الحياة، فلابد إذن من توفير الحماية الاجتماعية لهم من خلال الأخذ بنظام إعانات البطالة والحفاظ على مشروعات الضمان الاجتماعي والتوسع فيها.

4 دعم حماية وتشجيع القطاع الخاص المحلي، وخاصة في المجالات كثيفة العمالة، وأن تتناسب المزايا والحوافز المقررة له مع حجم ما يوفره من فرص للعمالة المحلية.

5 من الضروري أن تضع الحكومة برنامجا للنهوض بالخدمات الصحية والتعليمية والمرافق العامة، الأمر الذي سيترتب عليه خلق فرص عمل منتجة، لآلاف الخريجين والمؤهلين للعمل في هذه الخدمات .وميزة هذا الاقتراح أنه فضلا عما يهتم به من علاج جزئي لأزمة البطالة، فإنه سيسهم في الوقت نفسه في التنمية البشرية التي تمثل الآن إحدى الركائز المهمة للتنمية المتواصلة.

6 التوسع في برامج التدريب وإعادة التدريب في مجال المهن اليدوية ونصف الماهرة، خاصة أن مزاولة تلك المهن تعتمد أساسا على الكفاءة الشخصية والخبرة، وتحتاج إلى قدر بسيط من رأس المال، ويمكن أن تستوعب أعدادا كبيرة من العمالة المحلية

ثانيا -إجراءات الأجل الطويل:

المقصود بالأجل الطويل هنا ذلك المدى الزمني الذي يسمح بحدوث تغيرات أساسية أو هيكلية في الظاهرة محل البحث، وعلى نحو لا يسمح به الأجل القصير .في ضوء ذلك نقول، إن اقتلاع جذور البطالة بالدول النامية على المدى الطويل، سيتوقف على قدرة هذه الدول على خلق البيئة، أو الأسس، التي تسمح بتوفير فرص إنتاجية متزايدة للتوظيف تتناسب مع أعداد من يدخلون سنويا إلى سوق العمل .وهذا لا يمكن أن يتحقق، فيما نتصور، إلا في ضوء تبني إستراتيجية للنمو والعمالة على المدى المتوسط والطويل، تضع على قائمة أهدافها تحقيق التوظيف الكامل ،[87] .على أننا نشير، بادئ ذي بدء، إلى أن تنفيذ هذه الإستراتيجية لن يتحقق في ضوء الاعتماد المطلق على آليات السوق، ومنع الدولة من التدخل في النشاط الاقتصادي .فنحن نعتقد، أن تحقيق هدف التوظيف الكامل يفترض، ضمنيا، أنه خيار سياسي واجتماعي، تتبناه القيادة السياسية، وتتولاه الدولة بالرعاية من خلال التخطيط، وأدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية الملائمة مع مراعاة قوى السوق وآلياتها[88] ومهما يكن من أمر، فإن تلك الإستراتيجية الجديدة للنمو والعمالة التي ندعو لها، والتي يكون هدف التوظيف الكامل ضمن أهدافها الرئيسية، تعتمد على عدة محاور، نرسم معالمها - باختصار -كما يلي،[89]

[87] طاهر احمد، سعودي احمد، البطالة - المشكلة والحل -، المحروسة للنشر والخدمات الثقافية والمعلومات، مصر، 2002ص 140

[88] منظمة العمل الدولية 1996 ص201

[89] طاهر احمد، سعودي احمد، البطالة - المشكلة والحل -، المحروسة للنشر والخدمات الثقافية والمعلومات، مصر، 2002ص146

1 إن القضاء على البطالة يجب أن يكون مرتبطا بخلق فرص عمل منتجة الأمر الذي يتطلب دفعة قوية للاستثمار والنمو في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني،(الزراعة، الصناعة، الخدمات)مع ما يعنيه ذلك، من تصحيح للبنيان الاقتصادي المشوه ومن تنمية متوازنة لقطاعاته، ومن تكنولوجيا ملائمة .ويحتاج ذلك إلى أن تكون هناك إستراتيجية طويلة المدى، للنهوض بهذه القطاعات تأخذ في اعتبارها دروس وتجارب التنمية الماضية، وتضع ضمن أولوياتها تحقيق فرص العمل للعمالة المحلية.

2 الارتفاع بمعدل الاستثمار القومي إلى ما لا يقل عن% 25 ، حتى يمكن استيعاب تشغيل العمالة الجديدة التي تدخل سنويا سوق العمل، والتخفيض التدريجي لرصيد البطالة المتراكم .ويتطلب ذلك، العمل باستمرار على الارتقاء بالقدرة الذاتية التمويلية للدول النامية من خلال الارتفاع المخطط التدريجي لمعدل الادخار المحلي، حتى يمكن أن تقل فجوة التمويل، وتنخفض، من ثم، الحاجة إلى مصادر التمويل الأجنبية عبر الزمن، حسين جواد 1998 فما يخفى، كيف كان الإفراط في الاقتراض الخارجي في عقدي السبعينيات والثمانينيات، أحد الأخطاء الفادحة التي ارتكبتها الدول النامية وأدت بها في النهاية، إلى الوقوع في فخ الديون التي استنزفت قدرا كبيرا من الفائض الاقتصادي لهذه الدول وكبلت حريتها في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية بعد أن اضطرت إلى إعادة جدولة هذه الديون.

3 رغم أهمية الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وخاصة حينما تؤدي إلى توفير موارد إضافية للتمويل، وتمد الدولة بالتكنولوجيا الحديثة والوصول إلى الأسواق الخارجية، فإن هناك مبالغة تكاد تصل إلى حد الوهم illusion حول الدور الذي تلعبه هذه الاستثمارات، في تحقيق النمو ومعالجة أزمة البطالة في الدول النامية 42حيث كثيرا ما يُنظر إليها على أنها يمكن أن تكون بديلا عن الجهد الوطني وأنه لن يمكن تحقيق التنمية من دونها، هذا مع أن تأثيرها - في حالة عدم وجود ضوابط وطنية للاستفادة منها - لن يكون أقل خطورة من استفحال الديون الخارجية في ميزان المدفوعات ، كما أن تأثيرها في توظيف العمالة المحلية يكاد يكون هامشيا.

4 لما كان عنصر العمل الوفير يمكن أن يكون ثروة وطنية مهمة، إذا ما أُحسن تدريبه وتعليمه وتوظيفه في المجالات التي تمتلك فيها الدولة ميزة نسبية وتحتاج إلى عمالة كثيفة، فإنه من الأهمية بمكان مراعاة هذه المسألة عند رسم السياسة الوطنية للتكنولوجيا الملائمة.

5 ترتبط بالنقطة السابقة قضية أساسية، وهي ضرورة اعتماد وتنفيذ برنامج ملائم للتنمية البشرية، ينفذ على المدى المتوسط والطويل، ويتسنى من خلاله الارتقاء بمستويات التعليم والصحة والإسكان والرعاية الاجتماعية، حيث بات ذلك أمرا محتما للارتفاع بمستوى إنتاجية العمل الإنساني، وهي أحد المصادر الأساسية للنمو والتنمية في الوقت الراهن.

6 كذلك، فإنه لضمان زيادة فرص التوظيف باستمرار، يتعين إعادة النظر، من حين لآخر، في مكونات سياسات التعليم والتدريب حتى يكون هناك توافق، بين مؤهلات العمالة المحلية التي تدخل سنويا سوق العمل ومتطلبات هذه السوق.

7 يبدو لنا أن أفضل صيغة تفي بأغراض التنمية المتواصلة المرتبطة بالتوظيف الكامل هي صيغة الاقتصاد المختلط Economie mixte المنظم على أسس اقتصادية سليمة .ولا يجوز القضاء على قطاع ما في سبيل سيطرة قطاع آخر .فالسعي لهدف التنمية المتواصلة مع التوظيف الكامل سيحتاج إلى جهد

وعطاء كل القطاعات، القطاع العام، والخاص، والأجنبي، والمشترك، والتعاوني، وقطاع الإنتاج السلعي الصغير، وحتى القطاع غير الرسمي.

8 بما أن الأسواق في الدول النامية مشوهة، وكثيرا ما تسيطر عليها العناصر الاحتكارية والطفيلية، التي كثيرا ما تسيء إلى استخدام الموارد وتوزيعها على المجالات المختلفة، فإن التنمية المتواصلة مع التوظيف الكامل لن يمكن تحقيقها بالاعتماد المطلق والوحيد على آليات السوق، بل سيقع على الدولة مهام ضخمة إنجاز هذه التنمية .فالدولة ستكون مطالبة بأن تمارس نوعا من التخطيط الاستراتيجي الذي يحفز القطاعات المختلفة، للتحرك صوب التنمية المتواصلة المصحوبة بالتوظيف الكامل .وهي مطالبة بالمحافظة على سلطتها السيادية وتطويرها في وضع القرارات الاقتصادية المهمة المؤثرة في تحقيق تلك الإستراتيجية،(مثل تحديد معدلات النمو والادخار والاستثمار، والقرارات المتعلقة بالسياسة النقدية والمالية والتجارية التكنولوجية.

المطلب الثالث: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و البطالة:

ينطلق من فرضية مفادها أن هناك علاقة بين الاستثمار الأجنبي و البطالة، و هذه العلاقة لها وجهين الأول الإيجابي من خلال ما توفره من فرص العمل، أو قد يعمل على تعزيز ظاهرة البطالة في حال تسريح العاملين أو استبدالهم بعمال أجانب.

إن للاستثمار الأجنبي المباشر آثارا مباشرة في سوق العمل فهو قد يحدث آثارا إيجابية إذا كان يوفر الوظائف الجديدة على مرحلتين، الأولى أثناء مرحلة الإنشاء و الثانية عند دخول الاستثمار الجديد مجال الإنتاج، كما يكون مثمرا إذا كان المستثمر الأجنبي مهتما بشبكات الأمان الاجتماعية كما حدث في تونس في مشروعات عامة تم بيعها لمستثمرين أجانب، إذ شجعت التعويضات الممنوحة لبعض العاملين على إنهاء الخدمة و المغادرة .

بشكل طوعي و خفضت الحاجة للطرد التام، و في بلدان أوروبا الشرقية و آسيا الوسطى قام بعض المستثمرين بدفع معونات البطالة كتكاليف اجتماعية.

إن تهيئة جو تنافسي يصاحبه اهتماما بشبكات الأمان الاجتماعية سيؤدي إلى كبح أو بالأحرى تأجيل القرار بالهجرة بما يوفره من فرص عمل و أجور مغرية، إذ يعمل على إيقاف استنزاف الخيرات الوطنية التي تشكو منها البلدان المضيفة و لا سيما النامية منها، إلا أن هذا قد يكون بصورة مؤقتة أي أن فاعلية تأجيل القرار بالهجرة للكوادر 1الوطنية يرتبط بعدم لجوء الشركات الأجنبية إلى إغراء و جذب الكوادر خارج أوطانها[90] .

1_إيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة :

تعمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تحقيق وفرات اقتصادية للعمال تتمثل في ارتفاع أجورهم الحقيقية و زيادة قدراتهم الإنتاجية، و هذا بتدريب القوى العاملة على الأساليب الفنية المتطورة ووسائل رفع الكفاءات الإنتاجية، حيث تؤدي الاستثمارات الأجنبية إلى خلق تكاملات رأسية و أفقية، و تشجيع قيام مشاريع مساندة لتلك الاستثمارات و بالتالي خلق فرص عمل جديدة، فهي ستدفع ضرائب للدولة المضيفة و ستزيد استثماراتها و تخلق فرص عمل جديدة، و نظرا لارتفاع الأجور ستهرب العمالة إليها مما يؤثر على ثبات العمالة الموسمية و إنشاء المشروعات الكثيفة العمالة، و كذلك اختيار التكنولوجيا المناسبة سيؤثر على خلق فرص عمل جديدة و

[90] مجلة نيروز، ص410

تنوعها، و يمثل جذب و جلب الاستثمارات الأجنبية إلى الدولة المضيفة علاجا للظواهر غير الصحيحة المتمثلة في هجرة العقول و الكفاءات و رؤوس الأموال و يكون هذا بإبقاء هذه العوامل الإنتاجية من عمال و رؤوس أموال للعمل مع المستثمر الأجنبي في الداخل بدلا من أن تخرج خارج الاقتصاد الوطني[91] .

2_سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة:

تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على خلق فرص عمل جديدة في سوق العمل للبلد المضيف فهذا أمر غير مسلم به، بل قد يؤدي إلى زيادة معدل البطالة، فمن جهة تشي بعض الفرضيات إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بدور هام في الحد من مشكلة البطالة من خلال التوظيف المباشر في زيادة فرص العمل في الصناعات المحلية التكميلية الأمامية و الخلفية، و لكن هذا التأثير يعتمد بشكل كبير على طريقة إنشاء الاستثمار، فإذا كان تأسيسا فهذا بدون شك سوف يخلق فرص عمل جديدة، بينما في حالة الاندماج و الاستحواذ قد

يؤدي هذا النوع من الاستثمارات إلى زيادة معدل البطالة، نظرا لسعي الشركة الجديدة للاستغناء عن بعض العاملين بسبب التقنية المستخدمة، أو استبدال العمالة المحلية بأخرى أجنبية، كذلك يعتمد هذا التأثير على القطاع الذي يعمل فيه المستثمر الأجنبي المباشر، فمثلا الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الخدمي قد لا يخلق فرص عمل مثل القطاع الصناعي الذي يعتبر كثيف الاستخدام للأيدي العاملة[92].

[91] مرجع سابق ذكره، ص27

[92] عامر شاكر، هناء صلاح أحمد، " دور الاستثمارات الأجنبية المباشر في عملية التنمية الاقتصادية"، مجلة جامعة نوروز، العدد صفر، سنة 2012 ، ص507 .

خلاصة الفصل الأول :

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا من أهم المصادر الدولية لتمويل الأنشطة الاقتصادية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية, والذي تقوده الشركات متعددة الجنسيات وهي تعتبر من أهم آليات دمج الاقتصاد العالمي مما أدى إلى حدوث تعثرات في عملية التنمية الاقتصادية والتي تعالج بدورها معظم المشاكل التي تؤثر في مسار نموها كمشكلة البطالة التي يعاني منها العالم بأسره ،فلا يكاد مجتمع من المجتمعات البشرية حاليا يخلو من هذه الظاهرة التي أصبحت مؤشرا دال على بداية تهاوي النظام الاقتصادي العالمي السائد ، الذي ما زال يعمل على تجسيد و تنفيذ و توحيد القوانين التي من شأنها أن توفر الحرية الكاملة و الغير المشروطة في حركة رؤوس الأموال و تقريب الأسواق مع بعضها البعض في حين يضع هذا النظام كوابح و وعوائق كثيرة على حرية تنقل الأيدي العاملة خاصة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة إضافة إلى الثورة العلمية الصناعية المعاصرة التي وفرت مناصب شغل أقل بكثير من الوظائف التي قضت عليها ،ما أدى إلى تفاقم أزمة البطالة و استمرار الجدل بين المفكرين و الاقتصاديين حول مفهوم البطالة و الحلول اللازمة للحد منها ،و قد حاولنا أيضا إيضاح الأسباب و الآثار الناجمة عن فيروس البطالة الذي يؤثر بتفاوت ما بين الدول المتقدمة التي توفر الحماية الاجتماعية لمواطنيها و تضمن لهم حق العيش الكريم و ما بين الآثار على الدول العربية النامية التي هي أكثر بؤسا و أكثر تضرارا من جراء تفشي ظاهرة البطالة،و يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مخرجا لحل العديد من المشاكل بهدف زيادة حجم العمالة و من ثم التقليل من حجم البطالة و معدلها، و مما لا شك فيه هو أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تلعب دورا كبيرا و فعال في التقليص من حدة البطالة و القضاء على جانب النقص في التشغيل و خلق فرص عمل جديدة،و بالتالي يمكن القول أن هناك علاقة طردية بين تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة و معدلات البطالة، كما أن لها آثار ايجابية و سلبية .

الفصل الثاني :

الإستثمار الاجنبي المباشر و البطالة في الجزائر

تمهيد:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من القضايا الجوهرية و الهامة المستخدمة في مسيرة التنمية الاقتصادية في الجزائر و صانع التقدم من خلال خلق الثروة و دفع الاقتصاد إلى الأمام، حيث أنه يساهم في خلق فرص العمل من خلال حجم الوظائف التي يوفرها و بالتالي تخفيض نسبة البطالة التي أصبحت مشكلة تمس الجزائر بشكل كبير، حيث استقبلت تدفقات كبيرة لتكوين رأس المال و أصبحت الجزائر من دول الاقتصادية المتحولة كجزء من اندماجها المتزايد مع الاقتصاد العالمي.

المبحث الأول: و اقع الاستثمار الأجنبي المباشر و البطالة في الجز ائر

المطلب الأول: الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجز ائر

في إطار الجهود المبذولة لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وتكريس سياسة الانفتاح الاقتصادي والتوجه نحو اقتصاد السوق، عملت الجزائر على تنفيذ إصلاحات تشريعية ووضع قوانين جديدة تتعلق بالاستثمار عموما و الاستثمار الأجنبي خصوصا لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

1-1 الأطر القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر :

لقد صدر المشرع الجزائري عدة قوانين تهدف إلى جذب الاستثمار الأجنبي، تتمثل هذه القوانين فيما يلي:

أولا: قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض:

يمثل قانون النقد والقرض الذي تبنته الجزائر في 14 ابريل 1990 أداة جديدة للسياسة الاقتصادية في البلد فهو يندرج في إطار الأحكام التشريعية الخاصة بتطبيق الإصلاح الاقتصادي ويهدف إلى تعديل النظام النقدي المالي وإعادة تنشيط الإنتاج بواسطة رؤوس الأموال الداخلية والخارجية وجاءت مبادئ هذا القانون90- 11 (النقد والقرض) كما يلي:

-للمستثمر الأجنبي الحرية للقيام بأي نشاط استثمار غير أن هذا القانون وكما جاء في قانون 1996 ، ترك قطاعات مخصصة للدولة والهيئات التابعة لها، على أن يحدد ذلك بنص كما أن القانون حدد شروط تدخل رأس المال الخاص وهذا ما نصت عليه المادة 183.

-رفع القيود المفروضة من قبل القوانين السابقة والمرتبطة بحل تدخل رأس المال والطبيعة القانونية للشريك فلقد تم إلغاء شرط 51/49 وللمستثمر غير المقيم الحرية المطلقة في إقامة الاستثمار بمفرده أو عن طريق الشركة.

-حرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بند الجزائر في مدة شهرين أي انه يتم بعد ذلك بعد 60 يوم من تقديم الطلب إلى البنك الجزائر.

-الضمانات الواردة في الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الجزائر تجدر الإشارة هنا أن في هذا التاريخ الذي صدر فيه القانون لم توقع ولم تصادق الجزائر على اية اتفاقية متعلقة بالاستثمارات.

-تبسيط عملية قبول عروض الاستثمارات وإخضاعها إلى الرأي بالمطابقة أي يقدم الطلب إلى مجلس النقد و القرض ثم يثبت خلال شهرين كما جاء في القانون وأعطى أيضا المستثمرين الأجانب الحق في اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة وقوع خلافات بينهم وبين المستثمرين المحليين.

ثانيا: المرسوم التشريع 12-93 لعام 1993:

بالرغم من أن قانون النقد والقرض تضمن بعض المبادئ الخاصة بمعالجة ملف الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن هذا الأخير بقي بدون نص خاص وواضح إلى غاية عام 1993 حيث تم صدور المرسوم التشريعي الخاص بترقية الاستثمارات .

أكد هذا المرسوم على بعض الأحكام الواردة في قانون النقد والقرض كما تضمن: (2005) Fodil Hussam

تبسيط وتسهيل إجراءات عملية الاستثمار بتخفيف تعقيدات إجراءات الموافقة الموجودة من قبل وتقديم ضمانات وامتيازات ضريبية وجمركية .

الإقرار بمبدأ التحكم الدولي لحل المنازعات وقد تأكد ذلك فعليا بانضمام الجزائر لأول مرة إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات.

إنشاء هيئة وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات كجهاز إداري يشرف على دعم وتوجيه المستثمرين ومتابعتهم وبحث واستغلال فرص التعاون في المجالات التقنية والمالية وتنظيم الندوات والملتقيات وإصدار المطبوعات للتعريف بفرص الاستثمار.

ولا تتعلق أحكام هذا المرسوم بالاستثمارات الجديدة المنجزة بعد صدوره فقط بل أعطى أهمية كبيرة للاستثمارات الجارية انجازاها أثناء وقبل صدوره وقد هدف أساسا إلى توسيع مشاركة رأس المال المحلي الخاص والأجنبي لانجاز برامج الاستثمارات التي تحقق الأولويات التي حددتها الدولة والخاصة بخلق فرص عمل وترقية الصادرات خارج المحروقات وإشباع الحاجيات الأساسية للسوق الوطنية مما يمكن من تقليص درجة التبعية للأسواق الخارجية.

ثالثا: الأمر رقم 01-03 لسنة 2001 المتعلقة بتطوير الاستثمار

في إطار التحولات الاقتصادية للسنوات الخمس الماضية ومع تحيد برنامج تنموي ذو إستراتيجية مستقبلية يعمل على الإصلاح الشامل للمؤسسات الاقتصادية والمالية.ومن خلال ما سبق شرعت الدولة في إحداث الإصلاحات على جميع النواحي و قد تم رصد ما قيمته 55 مليار دولار كبرنامج خماسي إلى غاية 2009 تطلعا إلى الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و الدخول في معترك المنظمة العالمية للتجارة OMC ،ومع كل هذه الرهانات وجب على الجزائر تهيئة سياستها الاقتصادية والاجتماعية والقانونية لضمان التنمية الاقتصادية خاصة في مجال الاستثمار ، صدر الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 آوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار ودعم المستثمرين وطموحاتهم المستقلة على أساس نظرة التغيير والرقي .ومن خلال تفحصنا لهذا القانون أو الأمر الرئاسي استنتجنا بعض النقاط أهمها:

-إلغاء كل الأحكام السابقة المخالفة لهذا الأمر 01-03 لاسيما تلك المتعلقة بالمرسوم التشريعي رقم 12-93المؤرخ في أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار ماعدا القوانين المتعلقة بالمحروقات (المادة11) . وبموجب المادة 35 من الأمر 01-03 تم إلغاء:

- الامتيازات والضمانات والمساعدات للمستثمرين التي جاء بها المرسوم التشريعي؛

-تقسيم أنظمة التحضير حسب المناطق (المناطق الخاصة، المناطق الحرة، الجنوب الكبير، الطوق الثاني للجنوب المعمول به في المرسوم التشريعي رقم 93-12

الأمر 01-03 أعطى مفهوم جديد للاستثمار ويقصد به ما يلي:

-اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة(المادة2).

-المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.

-مبدأ حرية الاستثمار ومراعاة التشريع والتنظيمات بالنشاطات المقننة

-استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية.

- مبدأ عدم التمييز بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويون الأجانب مثل ما يعامل به الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الجزائريين في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالاستثمارالمادة14

-يحدد الامر01-03 الاستثمارات المنجزة قي النشاطات المنتجة للسلع والخدمات وكذا الاستثمارات في إطار منح الامتياز والرخصة المادة1

-الملاحظ في الامر01- 03 زيادة الحوافز والامتيازات للمستثمرين خاصة وزيادة الحوافز الضريبية و شبه الضريبية و الجمركية(المادة9).

-تقسيم نظام منح الحوافز والامتيازات إلى نظامين: النظام العام والنظام الاستثنائي كل على حدا كما يلي : المستثمرين يستفيدون من الإعفاء والامتيازات والحوافز في النظام العام في مرحلة الاستغلال فقط واستفادتهم من الإعفاءات في النظام الاستثنائي في مرحلة الانجاز والاستغلال بشرط أن تكون الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة من الدول وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني

-استفادة المستثمرين من الامتيازات والإعفاءات والحوافز لمدة 10 سنوات المادة10-11

-ضمان تحويل الرأسمال المستثمر و العائدات الناتجة عنه كما يشمل هذا الضمان المداخل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل أو التصفية حتى و إن كان المبلغ اكبر من رأس مال المستثمر في البداية (المادة30)

- يتم إنشاء بموجب الأمر 01-03 الوكالة الوطنية للاستثمارANDI لدى رئيس الحكومة و تكون تحت وصاية وزير المساهمة و تنسيق الإصلاحات و يتم تحديد صلاحياتها و سيرها و تنظيمها وفق المرسوم التنفيذي رقم01 - 282 مؤرخ في 24 سبتمبر 2001 يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و تنظيمها و سيرها المادة6..

يتم إنشاء المجلس الوطني للاستثمار برئاسة الحكومة ويكلف المجلس على الخصوص بما يلي المادة19:

- يقترح إستراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياتها وتدابير تحفيزية للاستثمار ومسايرة التطورات الملحوظة؛
- يفصل في المزايا التي تمنح في إطار الاستثمارات ويحدد المجلس الوطني للاستثمار شروط الحصول على المزايا والحوافز؛
- يحث ويشجع على استحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمارات وتطويرها؛
- إنشاء صندوق لدعم الاستثمار في شكل حساب خاص يوجه هذا الصندوق للتمويل و التكفل بمساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للاستثمار و لاسيما منها النفقات بعنوان اشغال المنشآت الأساسية الضرورية لانجاز الاستثمار و يحدد المجلس الوطني للاستثمارات جدول النفقات التي يمكن إدخالها في هذا الحساب (المادة28) .

بموجب المرسوم التنفيذي رقم01- 282 تحل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار Andi محل وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها طبقا للتشريع المعمول به و كل عناصر الذمة المالية المنقولة و العقارية التي كانت تحوزها وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها APSIاو كانت مخصصة لها و كذلك المستخدمين العاملين بها(المادة51.)

المرسوم التنفيذي رقم 01-282 يلغى المرسوم التنفيذي 94-319 المؤرخ في 1994/01/14 والمتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها.

تنشأ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI على شكل الشباك الوحيد على مستوى الهيكل اللامركزية للوكالة نفس مقراAPSI و بدأ نشاط الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في أفريل 2002.

رابعا: الأمر رقم 06- 08 لسنة 2006 المعدل والمتمم للأمر رقم01-03

و يهدف إلى تعديل وتتميم بعض أحكام الأمر 01-03 حيث تم تعديل المواد التالية من الأمر 01 -03(الأمر رقم : 06-08(

-المادة 3 :والتي تحدد الاستثمارات التي تستفيد من ألمزايا التي يمنحها الامر 01-03 حيث تم وفق الأمر الجديد استثناء قائمة نشاطات وسلع وخدمات من الاستفادة من هذه المزايا وتحدد هذه القائمة عن طريق التنظيم بعد رأي مطابق من المجلس الوطني .

-المادة 6 :والتي تقضي بانشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتم تعديل نصه منشئها لدى رئيس الحكومة تدعى في صلب النص الوكالة ، وهذا ما يضفي على الوكالة نوعا من الاستقلالية ويلغى الوصاية .

-المادة7 :والتي تنص وفقا لامر 01-03 على انه للوكالة اجل أقصاه 30 يوم ابتداء من تاريخ إيداع طلب المزايا من اجل تزويد المستثمرين بكل الوثائق الإدارية الضرورية لانجاز الاستثمار وتبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا من عدمه، وتم تعدلها إلى ان أقصى اجل يمنح للوكالة هو 72 ساعة لتسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالإنجاز و 10 أيام لتسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة .

-المادة 9 :والتي تنص وفق الامر السابق على المزايا الممنوحة للاستثمار المنجزة وفق النظام العام خلال فترة الانجاز فقط، ليضاف اليها وفق الامر الجديد وفي المادة السابعة منه مزايا جديدة خلال فترة الاستغلال ولمدة 3سنوات بعد معاينة الشروع في الاستثمار والذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر تتمثل في:

*الإعفاء من الضريبة على ارباح الشركات؛

*الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

-المادة 11 :والتي تخص المزايا الممنوحة للاستثمارات المنجزة وفق النظام الاستثنائي في الامر السابق خلال مرحلة الانجاز ، حيث تم وفق الامر الجديد الغاء حقوق التسجيل فيما يخص عقود التأسيس والزيادة في رأس المال و التي كانت تطبق بنسبة منخفضة قدرها 2.0 %وفق الامر 01-03 ،وكذا الإعفاء من الرسم العقاري فيما يخص الملكيات العقارية المخصصة لإنتاج هذا إضافة إلى المزايا المقررة في القانون السابق وهذا خلال فترة انجاز لا تتجاوز 5 سنوات ، أما خلال مرحلة الاستغلال ولمدة اقصاها 10 سنوات ابتداء من تاريخ معاينة المشروع والذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر حيث يتمتع المستثمر بالإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

- المادة 18 :والمتعلقة بإنشاء المجلس الوطني للاستثمار، حيث ينص الامر الأخير على "ينشا لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمارات مجلس يدعي بطلب النص "المجلس " ويوضع تحت سلطة ورئاسة رئيس الحكومة ويكلف بالمسائل المتصلة بإستراتيجية الاستثمارات وبسياسة دعم الاستثمار وعموما بكل المسائل المتصلة بتنفيذ أحكام هذا الامر وتحدد تشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وسيره وصلاحيته عن طريق التنظيم.

تجدر الإشارة هنا انه من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 2009 تم إعطاء صيغة للمشروع الاستثماري عن طريق الشراكة فكل مشروع استثماري، الذي يكون جزء من او كل من التمويل الذي يأتي من الخارج / أو إعادة استثمار الشراكة الأجنبية حسب القانون الجزائري الموجودة والقائمة على رؤوس أموال أجنبية في إطار مشاريعها لتوسيع قدرات الإنتاج في نفس النشاط ونفس الموقع ويمكن ان تشمل هذه الاستثمارات على :

- إجمالي رأس المال شركات منجزة قبل ظهور وصدور قانون المالية التكميلية لعام 2009؛
- الشراكة مع المستثمرين الوطنيين المقيمين كما هو منصوص عليه في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 أي 51%للجزائريين و49 %للأجانب

1.2الهيئات المكلفة بمتابعة وترقية الاستثمار

ومن اجل تجسيد عملية التوجه نحو تدعيم وتطوير الاستثمار استحدث القانون الجديد الهيئات التالية :

أولا:وكالة ترقية ودعم الاستثمارات APSI

تأسست الوكالة بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-05 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 ،المتضمن إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعاتها، وتضمن المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 12 جمادي الأول عام 1415 هـ صلاحيات الوكالة، حيث تعتبر هذه الوكالة حسب المرسوم التنفيذي المشار إليه أعلاه هي المرجع الأساسي لكل ما يتعلق بالاستثمارات المحلية والأجنبية في الجزائر لاسيما بعد إنشاء الشباك الوحيد وتتمثل مهامها أساسا في (منصورالزين2005):

-تدعيم ومساعدة المستثمرين في إطار المشاريع الاستثمارية؛

-تضمن ترقية الاستثمارات وتنفيذ كل التدابير التنظيمية وتجري تقييم مشاريع الاستثمار وإحصاءه؛

-تضمن تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار؛

-تساعد المستثمرين على الاستفادة من الإجراءات التحفيزية للاستثمار؛

-تنشر القرارات المتعلقة بالاستثمار التي استفادت من امتيازات؛

-تنسيق بين الوكالات في المناطق الحرة؛

-تنظيم ندوات، ملتقيات وايام دراسية يرتبط محتواها بهدفه؛

-تشغيل كل الدراسات في مجال الاستثمار

ثانيا: لجنة دعم مو اقع الاستثمارات المحلية وترقيتها.CALPI

ولقد أولى المشرع الجزائري أهمية خاصة لمشكل العقار الصناعي، حيث انه من ضمن العناصر الأساسية لإنجاز الاستثمار الاقتصادي الحصول على حصة عقارية متلائمة مع المشروع المرغوب في تكوينه، ففي إطار تدعيم وتحفيز الاستثمارات من هذه الناحية فان مسالة العقار اوكلت إلى اللجنة الولائية لدعم مواقع الاستثمار المحلية وترقيتها المعروفة ب .CALPI :

تأسست لجنة CALPIبناءا على التعليمة الوزارية المشتركة رقم 28 المتعلقة بإجراءات توزيع الأراضي للمستثمرين وترتكز مهمته الأساسية على العنصر الإعلامي والتشاور المحلي ، وتتمثل مهام لجنة CALPفي :

-تشكيل ومسك الدليل العام للمساحات الموجهة لفرض العقارات للمستثمرين مع توفيرها على القائمة في المناطق ذات الطبيعة الاقتصادية تبعا للنموذج المرفق والمصنف بالمجموعات الصناعية للنشاط الحر؛

-كما هي مسؤولة عن وضع تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات المتعلقة بالإمكانيات العقارية المتوفرة في إقليم الوالية التي يمكنها استقبال الاستثمارات وخاصة في الميادين التالية:

-الوضعية العامة للأرض فيما يخص المساحات المهياة وغير المهياة وضعية المساحات مثل ظروف الاتصالات، النشاطات المعروفة وخاصة المتعلقة بالبيئة.

- قواعد وطرق البناء فيما يخص رخص البناء واحترام قواعد التعمير.

ثالثا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI

وهي بديل عن الوكالة الوطنية للترقية ومتابعة دعم الاستثمار المستحدث، بموجب قانون الاستثمار الصادر سنة 1993 ،تتمثل مهامها في:

- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها ومنح المزايا المرتبطة بالاستثمار؛

-استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم؛

-التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرين خلال مدة الإعفاء؛

-تسيير صندوق دعم الاستثمار والحافظة العقارية وغير المنقولة الموجهة للاستثمار؛

-تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي.

رابعا: المجلس الوطني للاستثمار:CNI

جهاز استراتيجي لدعم وتطوير الاستثمار يشرف عليه رئيس الحكومة، ويضطلع بالمهام التالية :

-صياغة إستراتيجية، أوليات الاستثمار؛

-تحديد المناطق المعنية بالتنمية؛

-إقرار الإجراءات والمزايا التحضيرية؛

-المصادقة على مشاريع اتفاقيات الاستثمار.

خامسا: الشبابيك الوحيدة اللامركزية:

من اجل التخلص من متاعب البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين والأجانب تم إنشاء الشبابيك الوحيدة اللامركزية على مستوى الوطني تشمل الإدارات والهيئات العمومية المعنية .

سادسا: الهياكل التقنية المختصة لدعم ومتابعة انجاز المشاريع :

شباكات معلومات وطنية ودولية؛

-صندوق لدعم الاستثمار؛

-حافظة عقارية للمستثمرين؛

-مساهمة خبراء ومختصين وطنيين وأجانب؛

-إدارة في خدمة المستثمرين والتنمية الوطنية

سابعا: الوزارة المنتدبة لدى الحكومة المكلفة بالمساهمة وترقية الاستثمار:

وتضطلع بالمهام التالية:

- تنسيق الأنظمة المرتبطة بتحضير وتجسيد برامج الخصخصة؛

-اقتراح استراتيجيات ترقية وتطوير الاستثمار.

المطلب الثاني :و اقع البطالة في الجز ائر

تعتبر البطالة من المشاكل التي يُحسب لها ألف حساب لما لها من عواقب وخيمة قد تصل إلى الصراع والدمار كما هو الحال بالنسبة لبعض دول الربيع العربي التي علت فيها أصوات العاطلين عن العمل.

والجزائر تدرك تماما الحجم الرهيب الذي آلت إليه البطالة، خصوصا مع الانخفاض الحاد في أسعار النفط والذي كانت له تداعيات كبيرة وخطرة على سوق العمل برُمَّته، وتشير التحذيرات من تزايد البطالة إلى أنه لا مفر للاقتصاد الجزائري من هذا الكابوس الذي سيؤدي إلى تدهور ملموس وسينخر الاستقرار الأمني للبلاد، ولا سيما في ظل الوضع الاقتصادي الميؤوس منه.

تفيد *إحصائيات منظمة العمل الدولية* بأن معدل البطالة كنسبة مئوية من القوة العاملة في الجزائر بلغ 10% في 2017، وتقدر البطالة بين الذكور بـ 8.4% والإناث 17.4%، كما ارتفع حجم القوى العاملة إلى 12.1 مليون شخص مقابل 11.9 مليون في 2016.

وتعزى الزيادة بشكل رئيسي إلى الزيادة في نسبة السكان الباحثين عن فرص عمل، كما تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن معدل البطالة في الجزائر سيصل إلى 11.16% في 2018 و12.91% في 2020.

وأكدت دراسة صادرة عن المديرية العامة للخزينة الفرنسية أن معدلات البطالة بين الجزائريين ستتجه نحو الارتفاع بدءاً من 2018، بسبب الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تمر بها البلاد والتي ستنعكس سلبا على النشاط الذي بدوره سيزيد وضع البطالة سوءاً.

وقد بدأت البطالة بالتفشي وسط الشباب، ولا سيما الإناث منهم، فقد بلغ معدل البطالة للفئة العمرية (15-24 سنة) حسب تقديرات منظمة العمل الدولية 23.87% في 2017، وقدر المعدل بين الذكور لنفس الفئة العمرية بـ 20.71% مقابل 39.05% بين الإناث في 2017.

والنمو الاقتصادي الذي ستحققه الجزائر في السنوات المقبلة سيكون كفيلا بمفاقمة أزمة البطالة في البلاد، حيث أشار صندوق النقد الدولي إلى أن معدل النمو بلغ 1.98% في 2017 ويصل إلى 1.84% في 2020 و0.66% في 2022، وهذه الأرقام من شانها أن تنمّي مخاوف لدى ملايين الشباب العاطلين عن العمل وتزعزع استقرار البلاد وأمنها.

ومن أهم أسباب انتشار البطالة في الجزائر نجد الاتكال على ما يوفره القطاع العام من فرص عمل، وهو الذي يعتبر المشغّل الرئيسي لليد العاملة، وهذا نتيجة طبيعية للطبيعة الريعية للاقتصاد والذي ظل لسنوات

طويلة يتغذّى على عائدات النفط والغاز، لذلك تمثلت أهم الانعكاسات الخطرة لأزمة النفط التي بدأت منتصف 2014 في إغراق أغلب المؤشرات الاقتصادية الكلية بما فيها البطالة في المنطقة الحمراء.

منذ بداية ثورات الربيع العربي في يناير 2011 وبالتزامن مع الاحتياطات الكبيرة المجمعة خلال فترات ازدهار أسعار النفط، بدأت الحكومة تنفيذ مخطط كبير لتعزيز الأوضاع الاجتماعية لمواطنيها من خلال الإبقاء على سياسة دعم السلع الأساسيّة، صرف زيادات في الأجور، خلق واستحداث المزيد من فرص العمل، رفع أجور عمال عقود ما قبل التشغيل وإدماج العديد منهم في وظائف دائمة، قيام الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (أونساج) بمنح قروض للشباب المقاول من أجل إنجاز مشاريعهم.

والسؤال: هل كانت هذه المشاريع جزء من رؤية شاملة للتنمية في الجزائر؟ أم كانت مجرد مُسكِّن مؤقت وإجراء ترقيعي لإعادة توزيع عائدات النفط لتهدئة الاحتقان الاجتماعي، حيث منحت تلك القروض بدون الإصرار على ضرورة امتلاك الراغبين بالحصول عليها على المؤهلات والخبرات اللازمة لإدارة تلك المشاريع.

وركز أغلب الأشخاص الذين حصلوا على تلك القروض على خدمات النقل وعلى مشاريع أخرى غير مجدية اقتصاديا وليست لها القدرة على تطوير الاقتصاد الوطني.

ورغم الامتيازات الكبيرة التي منحتها الحكومة للشباب من خلال تلك القروض، إلا أن العديد من المستفيدين تخلوا عن مشاريعهم، وهناك مستفيدون آخرون ما زالوا في نزاع مع البنوك بسبب عدم سداد الأقساط، وعندما تهاوت أسعار النفط جمدت الحكومة تمويل قائمة كبيرة من المشاريع، بالإضافة إلى تجميد التوظيف في القطاع العام، وهكذا وصلت الحكومة إلى مفترق طرق يصعب فيه الجمع بين السياسات الهادفة إلى تفادي الغليان الشعبي الذي قد يفجر ثورة تضاف إلى ثورات الربيع والسياسات الهادفة إلى تقليل حدة أزمة انخفاض أسعار النفط.

وعن الفساد الذي ينهش جسد الوظيفة العمومية، فقد بين استطلاع البارومیتر (مقياس الرأي العام العربي) الصادر في 15 إبريل 2017 أن 6 جزائريين من أصل 10، أي بنسبة 58%، أكدوا شيوع استخدام الواسطة والمحسوبية في الحصول على وظيفة.

كما يعزى ارتفاع معدلات البطالة إلى ضعف القطاع الخاص والوضعية الصعبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعاني بدورها من عدة صعوبات كغياب مصادر التمويل، تخلف النظام المالي، ثقل الإجراءات البيروقراطية والتعقيدات الإدارية.

كما تتحمل الجامعة أيضا جزء من مسؤولية الإخلال بالتوازن ما بين العرض المتزايد والطلب المتناقص في سوق العمل، فقد أفادت دراسة صادرة عن المديرية العامة للخزينة الفرنسية أن المنظومة الجامعية الجزائرية بحاجة ماسة لإصلاحات جذرية لان مخرجاتها لا تنسجم إطلاقا مع احتياجات سوق العمل، حيث أشارت تلك الدراسة إلى أن التحاق 65% من الجامعيين بكليات العلوم الاجتماعية والإنسانية أمر يفوق إمكانات سوق العمل ولا يلبي الاحتياجات الحالية للاقتصاد الذي يتطلب من الجامعيين التخصص في شعب وفروع أخرى.

وهكذا أدت الاستثمارات الكبيرة في التعليم العالي، والتي تلتهم كميات ضخمة من ميزانية الدولة، وفي غياب خطط استراتيجية إلى اتساع الفجوة بين رأس المال البشري ومتطلبات سوق العمل، مما يقود بالتالي إلى

تفشي البطالة بين خريجي الجامعات. كما أن هذه الأخيرة ترجع أيضا إلى قلة التدريب الذي جعل من الخرجين أقل تكيفا مع احتياجات سوق العمل، وحتما سيتضاعف عدد العاطلين عن العمل إن لم تطبق الحكومة إصلاحات واسعة النطاق تمكّن من خلق التناسق بين سوق العمل وقطاع التعليم العالي الذي من المفترض أن يتماشى مع خطط التنمية الشاملة للبلاد .

غالبا ما يلجأ الأشخاص الذي فشلوا في الحصول على وظيفة في سوق العمل الرسمي المنظم إلى السوق غير الرسمي والذي يوفر وظائف غير دائمة دون إبرام عقود وبدون تغطية الضمان الاجتماعي، نظرا لانتعاش هذا السوق الموازي في الجزائر والذي يضيع على الاقتصاد الوطني فرصاً كبيرة للنمو والازدهار.

تعتبر البطالة كذلك من أهم الأسباب التي تدفع بالشباب اليائس إلى اختيار الهجرة غير الشرعية لأوروبا أو ما يعرف محليا بالحرقة، هذه الرحلة المحفوفة بالمخاطر والتي تنبعث منها رائحة الموت، إذ ينجح القليل في الانتقال إلى الضفة الشمالية الأخرى حيث العشب أكثر خضرة، بينما يلقى الكثير من المهاجرين غير الشرعيين حتفهم في قوارب الموت، وهكذا فإن الجزائر تهدر ثروتها الحقيقية المتمثلة في الموارد البشرية الشابة.

أزمة البطالة في الجزائر باتت واقعاً حقيقياً تتطلب حلا جذرياً لا شكلياً، لذلك يُعدّ التنويع الاقتصادي التحدي الرئيسي الذي يواجه الحكومة والتي يجب عليها أن توجه دفة الاقتصاد بعيداً عن الاعتماد على القطاع العام وريع النفط، وذلك إن كانت ترغب بالحصول على مصدر لتوفير فرص العمل بشكل مستقل عن تقلبات أسعار النفط.

المطلب الثالث: ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر

1-بيانات التصريح بالاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة: 2002-2017

وفقا للبيانات المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI خلال الفترة الممتدة من2002 إلى غاية 2017 فقد بلغت المشاريع الأجنبية 901 مشروعا أجنبيا بالشراكة مع المؤسسات المحلية بمبلغ إجمالي قدر ب 2519831 مليون دينار جزائري و مناصب شغل في حدود 133583 منصب شغل، و قد كان لأوروبا النصيب الأعلى من عدد المشاريع المقدرة ب 472 منها 332 عقود دولية مع الإتحاد الأوروبي و منها 140 مشروعا جراء الشراكات الثنائية مع دول أوروبا على حدى ،تلتها الدول العربية ب 262 مشروعا و بمناصب شغل مقدرة ب 34462 كما هو موضح في الجدول أدناه. 2019(ANDI)

الجدول رقم 2_1المشاريع المشتركة مع الأجانب خلال الفترة2011 - 2002

المناطق	عدد المشاريع	القيمة مليون دينار جزائري	مناصب الشغل
أوروبا	472	1 148 208	78 415
الاتحاد الأوروبي	332	666 499	44 646
أسيا	114	169 732	11 761
أمريكة	18	68 813	3 737
الدول العربية	262	1 057 257	34 462
إفريقيا	6	39 686	609
استراليا	1	2 974	264
الشركات متعددة الجنسيات	28	33 160	4 335
المجموع	901	2 519 831	133 583

المصدر http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018 :

والجدول الموالي يوضح القطاعات التي تم فيها إنشاء هذه المشروعات.

الجدول رقم 2_2:- المشاريع المشتركة مع الأجانب من حيث قطاع النشاط خلال الفترة2018 – 2002

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة مليون دينار جزائري	%	مناصب العمل	%
الزراعة	13	1.44	5 768	0.23	641	0.48
البناء	142	15.76	82 593	3.28	23 928	17.91
الصناعة	558	61.93	2 050 277	81.37	81 413	60.95
الصحة	3	0.67	13 572	0.54	2 196	1.64
النقل	26	2.89	18 966	0.75	2 407	1.80
السياحة	19	2.11	128 234	5.09	7 656	5 .73
الخدمات	136	15.09	130 980	5.20	13 842	10.36

الاتصالات	1	0.11	89 441	3.55	1 500	1.12
المجموع	901	100	2 519 831	100	133 583	100

المصدر2018-2002-http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement :

الملاحظ من الجدول أن حصة الأسد من إجمالي المشاريع و مناصب الشغل إتجهت إلى القطاع الصناعي (الجباية النفطية)ب 558 مشروعا و 81413 منصب شغل ليحل قطاع البناء في المركز الثاني من حيث عدد المشروعات يليه قطاع الخدمات حيث بلغ مجمولهما 278 مشروعا على غرار القطاعات الأخرى المهمشة كقطاع الصحة و الزراعة و السياحة حيث كان نصيبها من إجمالي المشروعات 38 مشروعا وهذا إن دل فإنما يدل على تبعية الإقتصاد الجزائري للمحروقات و عدم وجود نوايا حقيقية لتنويع الإقتصاد و البحث عن أساليب و إستراتيجيات بديلة للنهوض بالمناخ الإستثماري الجزائري ،أيضا نلاحظ شح المعلومات و البيانات التي تقدمها الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار بعدم تبيان تفاصيل عن المشروعات والشركات الأجنبية المتواجدة على أرض الوطن مثل نوع المشاريع المتواجدة في القطاع الصناعي و ما هي أبرز الشركات العاملة فيه ،كذالك عدم وضوح دور المؤسسات الخاصة و علاقتها بالإستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لترقية و تطوير الإستثمار الأجنبي المباشر المشترك و تكوين قاعدة بيانات شفافة تساعد الشركات المحلية في القطاع الخاص و الشركات الأجنبية على البحث عن الفرص المتاحة للإستثمار في الجزائر.

2-المشاريع الإستثمارية الجديدة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة: 2015-2019

الجدول رقم: 2_3تكلفة الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم خلال الفترة2015-2019

الأقاليم المستثمر	التكلفة مليون دولار	%
أسيا و المحيط الهادي	13.606	65
أوروبا الغربية	4.019	19
إفريقيا	1581	8
الشرق الأوسط	882	4
الدول الأوروبية الناشئة	714	3
أمريكا الشمالية	254	1

المصدر:FDI Markets- June 2020 .

الجدول رقم: 2_4أهم 5 شركات مستثمرة في الجزائر خلال الفترة2015-2019

الشركة المستثمرة	التكلفة مليون دولار	عدد المشروعات
CITIC Group	6.000	1
China State Construction Engineering Corporation CSCEC	3.300	1

Indorama	3.151	3
Total	1.929	2
Egyptian General Petroleum Corporation	1.404	1

المصدر:FDI Markets- June 2020 .

الجدول رقم: 2_5إجمالي توزيع الاستثمارات الجديدة خلال الفترة (2015-2019) من حيث نوع النشاط

النشاط	التكلفة مليون دولار	عدد المشروعات
التصنيع	12.883	42
الاستخراج	3.450	2
اللوجستيك و التوزيع و النقل	3.305	2
أعمال البناء	867	3
خدمات الأعمال	196	16
كهرباء	170	1
المبيعات و التسويق و الدعم	114	19
التعليم و التدريب	42	4
التجزئة	19	3
الصيانة و الخدمات	4	1

المصدر:FDI Markets- June 2020.

الجدول رقم 2_6:أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة2015-2019 .

الدولة	التكلفة مليون دولار	عدد المشروعات	عدد الشركات
هونج كونج	6.000	1	1
الصين	3.827	12	7
سنغافورة	3.151	3	1
فرنسا	2.266	16	15
مصر	1.553	3	3
تركيا	714	2	2
قطر	666	1	1
اسبانيا	517	7	7

سويسرا	400	6	5
اليابان	385	3	2
أخرى	1.576	134	108
الإجمالي	21 .056	188	152

المصدرFDI Markets- June 2020 :

إن الجداول السابقة تلخص لنا مسار الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2015-2019 ،موضحة لنا في الجدول رقم الأقاليم المستثمرة بدءا بآسيا و المحيط الهادي بتكلفة مقدرة ب 13606 مليون دولار بنسبة% 65 من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتحل أوروبا الغربية كثاني مستثمر بتكلفة مقدرة ب 4019 مليون دولار بنسبة % 19 من المجموع الكلي لتليها كل من إفريقيا ، إقليم الشرق الأوسط ،دول أوروبا الناشئة ثم أمريكا الشمالية ،أما الجدول) 6.3 (رقم فيبين لنا أهم أنواع الأنشطة المستقطبة للإستثمار الأجنبي المباشر بسيطرة نشاط التصنيع ب 42 مشروعا من مجموع المشاريع و نلاحظ أيضا وجود مشاريع للتعليم و التدريب ب 4مشاريع فقط بنسبة% 4.30 من إجمالي المشاريع الجديدة المقدر ب 93 مشروعا خلال الخمس سنون الأخيرة ،لننتقل إلى الجدول رقم 7.3 الذي يوضح لنا أهم الدول المستثمرة في الجزائر بتكلفة إجمالية مقدرة ب 21056 مليون دولار و 188 مشروع ووجود 152 شركة أجنبية على أرض الجزائر.

المبحث الثاني : الاستثمار الأجنبي المباشر و البطالة في الجزائر(2000-2019)

المطلب الأول : تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و معدلات البطالة في الجزائر 2000-2010 :

يمثل الجدول التالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر خلال الفترة 2000 -2010

جدول رقم(2_7):تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر2000-2010

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	280.1	1107.9	1065	633.7	881.9	1081.1	1795.4	1661.8	2593.6	2746.4	2264

المصدر: البنك الدولي

من خلال الجدول يتضح أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر قد شهد تطورًا ملحوظًا في الآونة الأخيرة حيث بلغ أعلى مستوى له سنة 2001 ، ليصل إلى1107,9 مليون دولار، و حسب تقرير الاونكتاد حول الاستثمار في العالم، فإن الجزائر قد احتلت المرتبة الثالثة أفريقيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2002،، وقد انخفض هذا المستوى سنة 2002 ليصل إلى 1065 مليون دولار، ليواصل انخفاضه حتى سنة 2003 و 2004 إلى مستويات ضعيفة تتراوح مابين633,7 و 881.9 مليون دولار، أما بحلول سنة 2005 شهدت الجزائر تحسنا ملحوظا في حجم التدفقات الواردة حيث بلغت 1081,1 مليون دولار، ويمكن إرجاع ذلك إلى جملة من الأسباب أهمها تحسن الوضع الأمني ليتواصل هذا التحسن إلى غاية2006 و 2007 بمقدار 1795,4 و 1661.8 مليون دولار، ويعود هذا التحسن إلى توسع اهتمام المستثمرين الأجانب ببعض القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات، ومن أهم هذه القطاعات قطاع الصيدلة والكيمياء، الحديد والصلب أما بالنسبة لسنة 2008 ورغم الأزمة المالية العالمية، فقد حققت التدفقات الواردة إلى الجزائر قفزة نوعية لتبلغ ما قيمته 2593.6مليون دولار، ويرجع ذلك بصفة أساسية لانتعاش القطاع العقاري بدرجة ملحوظة للغاية حيث تزايدت التدفقات التي اجتذبها هذا القطاع لهذا العام 20 مرة مقارنة بقيمة تدفقات القطاع ذاته للعام2007

كما أن سنة 2009 حققت زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر حيث بلغت 2746,4 مليون دولار، غير أنه خلال سنة 2010 نلاحظ تراجع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بقيمة482.4 مليون دولار

مقارنة بسنة 2009، و يمكن إرجاع ذلك إلى قاعدة 49/51 التي تم المصادقة عليها سنة 2009 مما انعكست بالسلب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال سنة 2010،

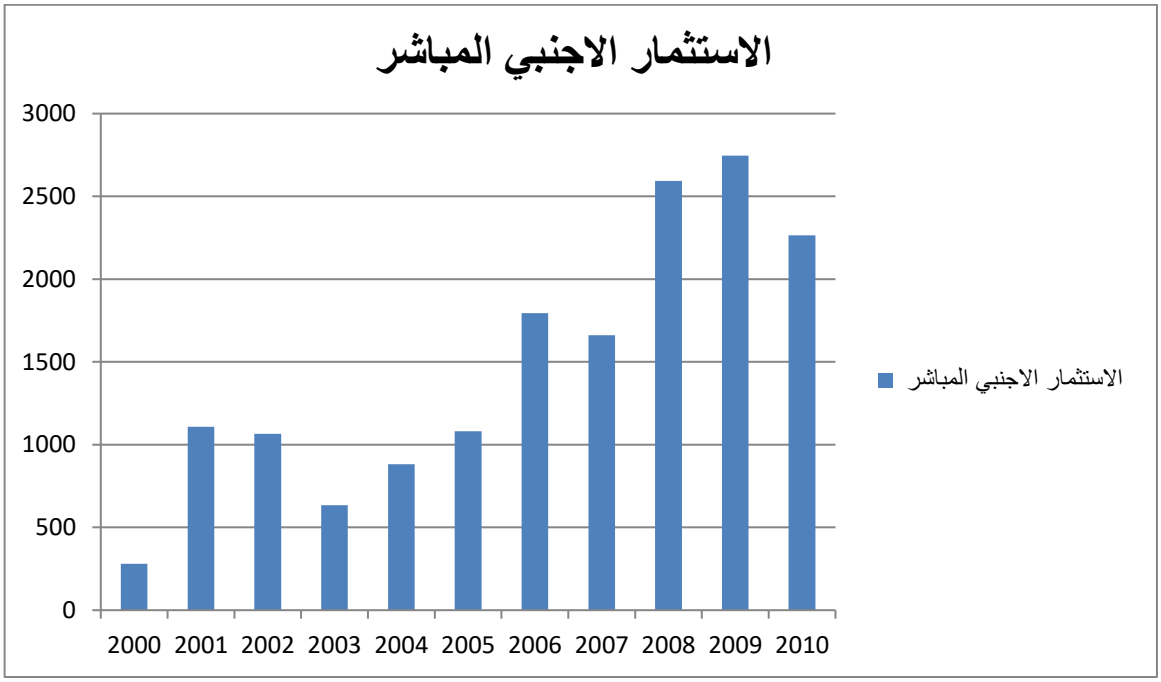

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2_7)

معدلات البطالة في الجزائر 2000-2010

يمثل الجدول التالي معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2010

جدول رقم(2-8):معدلات البطالة في الجزائر 2000-2010

الوحدة: **%**

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل البطالة	29,77	27,3	25,7	23,71	17,64	15,27	12,27	13,79	11,329	10,159	9,96

المصدر: البنك الدولي

من خلال الجدول تعرف هذه المرحلة أيضا بمرحلة الانتعاش للاقتصاد الجزائري، وخاصة في الفترة الممتدة من 2001 إلى 2010 ،وبغرض التخفيف من الوضعية الاجتماعية المتردية، الناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية، تدخلت الدولة لمساعدة الفئات المتضررة من البطالة، الفقر وأزمة السكن، ولحسن الحظ ارتفعت إيرادات الجزائر بفضل ارتفاع أسعار المحروقات، مما مكن الحكومة من تسطير برنامج الإنعاش الاقتصادي لمفترة 2001-2004 ،وكان لهذا البرنامج أثر إيجابي عمى سوق العمل، مما أدى إلى تقليص حجم البطالة، فقد انتقل

عدد البطالين من 2.3مليون بطال سنة 2001 أي بمعدل بطالة قدره 27.3 % إلى 2078270بطال سنة 2003 بنسبة بطالة قدرت بـ: 23.7،% ثم واصل معدل البطالة تراجعه في العام 2004 ،حيث بلغ عدد العاطلين 1672000 بطال أي بمعدل بطالة 17.6،%ويرجع ذلك إلى الزيادة الهامة في فرص التشغيل وذلك عن طريق استحداث 728500 منصب عمل، منيا 477500 منصب دائم أي بنسبة 63 %و271000 منصب مؤقت أي بنسبة 37%. [93]

وما يميز البطالة في هذه المرحلة، هي بطالة الشباب حيث وصل هذا المعدل في سنة 2004 إلى 49 %في فئة الأقل من 20سنة، و44 %في الفئة بين 20 إلى 24 سنة، في نفس السنة نجد ما يقارب ثلاثة أرباع البطالين هم من الفئة العمرية الأقل من 30 سنة. كما أن مساهمة القطاع الخاص في التشغيل قد ارتفعت، حيث تمكن من خلق ما يعادل 2.5مليون منصب عمل خلال الفترة من 2001 2005 , [94]

وبحلول عام 2005 انخفض هذا المعدل إلى حدود 15.2%حيث قدر عدد العاطلين بـ1448000 بطال و يفسر هذا الانخفاض بارتفاع العمل المنزلي أكثر مما يفسر بارتفاع الوظائف، وفي سنة 2006 ،تراجع معدل البطالة بـ: 3 نقاط كاملة ليصل إلى 12.2 %و 1241000 بطال، ثم عاود هذا المعدل الارتفاع بنقطة ونصف في العام المقبل 2007 ليكون [95]13.7%.

وفي سنة 2007 قدر عدد البطالين بـ: 1375000 بطالا، وقد كان الرجال الباحثين عن مناصب عمل أكثر بكثير من النساء الباحثات عن عمل، فمن إجمالي البطالين نجد 78 %منهم رجالا، و22 %نساء، وأكثر من 63 %من مجموع البطالين يقيمون في المناطق الحضرية. كما أن البطالة في هذه السنة مست بدرجة أولى حاملي الشهادات، حيث أن معدل البطالة في هذه الفئة قدر بـ: 13.7% ونلاحظ أيضا من خلال معطيات سنة 2007 أن أكثر من 43 %من البطالين أعمارهم أقل من 25سنة، و72 %أقل من 30 سنة

ثم انخفض معدل البطالة إلى 11.3 % 10.1 %لسنتي 2008 و2009 عمى التوالي، حيث قدر عدد البطالين بـ 26 1072000 1170000بطال عمى التوالي .والفضل في ذلك يرجع إلى تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو من 2005-2009 والذي كان هدفه استحداث مليوني منصب عمل بمختلف أنواعها لامتصاص العرض الزائد من قوة العمل في السوق، وقد تم أيضا تسجيل تطور ملحوظ في استحداث مناصب عمل لدى المتعاملين الاقتصاديين. حيث انتقل العدد من 64092 سنة 2005 إلى 125645 سنة 2007 والى 162290 سنة 2008 ليصل إلى 170858 منصب سنة 2009 و بالانتقال إلى سنة 2010 فقد بلغ عدد العاطلين 1076000 ،أي بمعدل بطالة قدر بحوالي 10.1%.

---

[93] - عبد القادر لحسن، "سياسة التشغيل واشكالية معالجة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2009(اقتراح نموذج اقتصادي لمتشغيل لمخماسي 2010-2014 ،")الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة بسكرة، يومي 13 و14 أفريل 2011 ،ص .19

[94] - هاجر رماش، "اتفاق الشراكة الاورو جزائرية وسوق العمل في الجزائر "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل م د في العموم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة2 ،2013/2012 ،ص117

[95] - -Achour Tani Yamna, « l'analyse de la croissance économique en Algérie », thèse de doctorat en sciences, université de Tlemcen, 2013/2014, p 34.

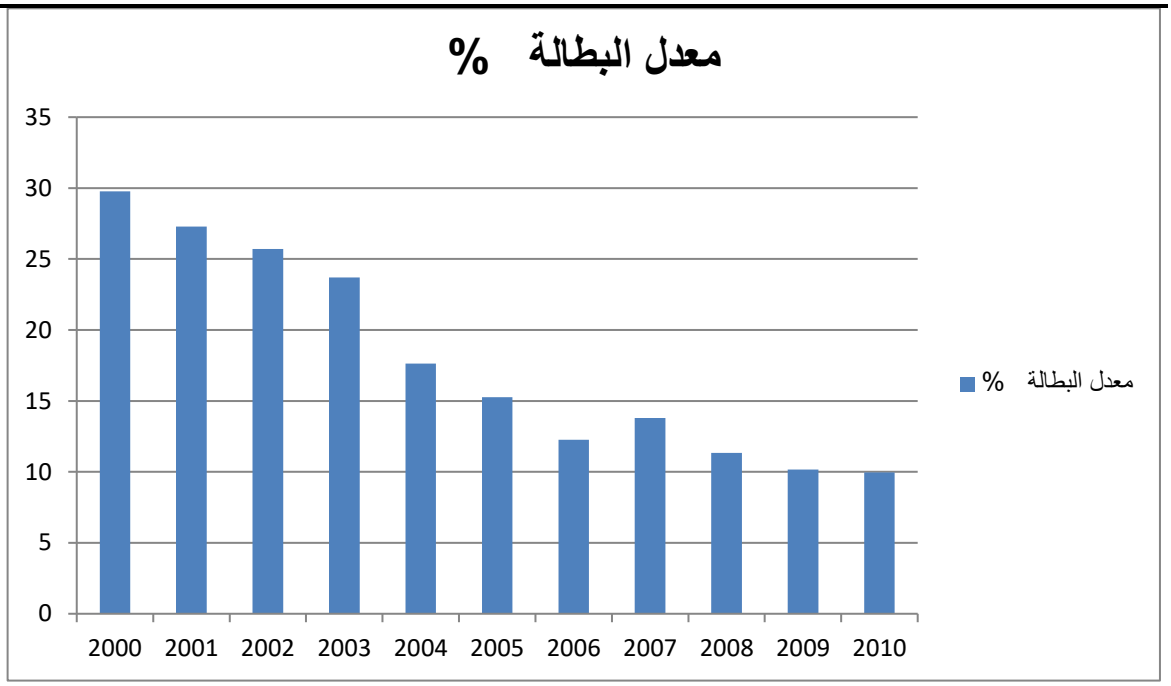

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2-8)

المطلب الثاني: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و معدلات البطالة في الجزائر (2011-2019)

1.2. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر 2011-2019

يمثل الجدول التالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر خلال الفترة 2011-2019

جدول رقم(2-9):تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر 2011-2019

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر	2571	2900	3150	1502	-537	1638	1230	1466	1381

المصدر: البنك الدولي

من خلال الجدول يتضح أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ابتدءا من 2011 عرفت تحسنا ملحوظا حيث بلغت سنة 2012،2011 حوالي 2571 و2900 مليون دولار على الترتيب، أما سنة 2013 فقد بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ما قيمته 3150 مليون دولار ، و تعكس هذه الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ظروف الاستقطاب المتوفرة في الجزائر

و قد شهدت الجزائر عام 2015 استثمارات أجنبية مباشرة سلبية قيمتها 537-مليون دولار و ذلك حسب تقديرات الانكتاد و تمثل نحو 18 %من إجمالي التدفقات السلبية التي شهدتها الدول العربية خلال العام، و يعود هذا التراجع إلى شراء الحكومة لحصة مسيطرة في شركة جازي بقيمة 9.2 مليار دولار. كما يوضح الجدول تراجع التدفقات الرأسمالية المباشرة الواردة إلى الجزائر بنسبة 22.19%من 1638 مليون دولار عام 2016 إلى 1230 مليون دولار عام 2017

في 2018 ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر بشكل متواضع ، بعد الانخفاضات الكبيرة التي سجلت في 2017.

في 2019 انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر بقيمة1381 مليون دولار، وسيتفاقم هذا الاتجاه السلبي بسبب انخفاض أسعار السلع الأساسية بحيث انخفضت تدفقات الاستثمار إلى إفريقيا 10 في المائة إلى 45 مليار دولار.

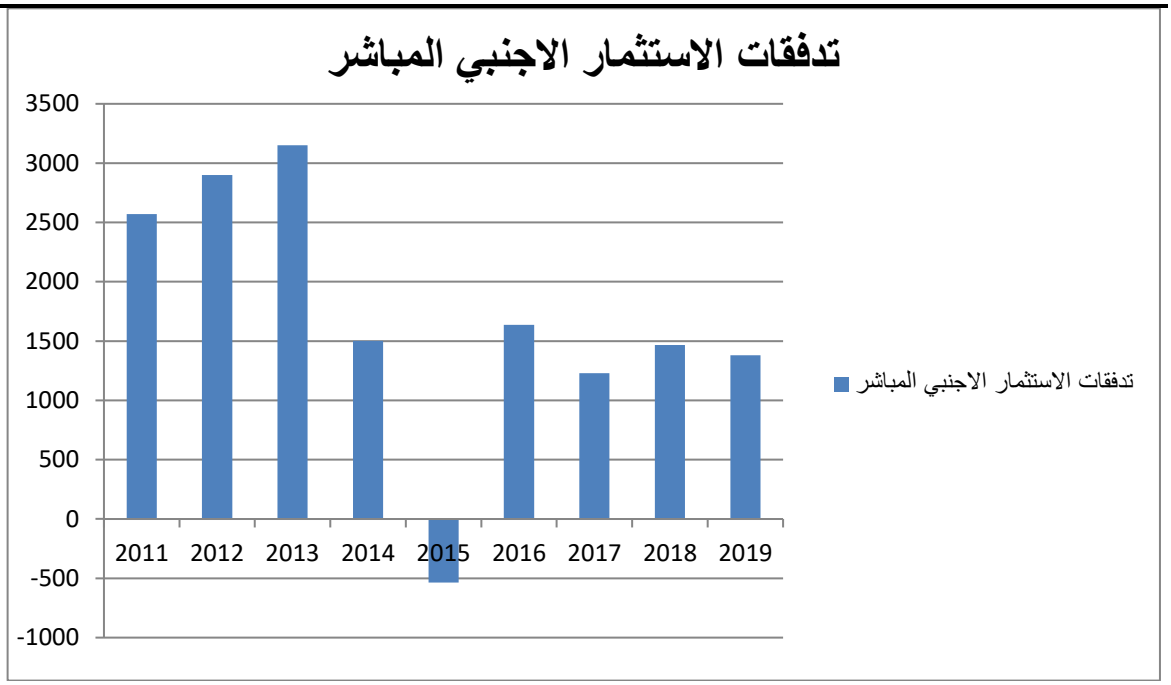

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2-9)

معدلات البطالة في الجزائر 2011-2019

يمثل الجدول التالي معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2011-2019

جدول رقم(2-10):معدلات البطالة في الجزائر 2011-2019

الوحدة: **%**

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل البطالة	9.960	10.970	9.819	10.21	11.21	10.199	12	11.890	11.4

المصدر: البنك الدولي

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن أهم الملامح التي ميزت هذه الفترة هو انخفاض معدلات البطالة، التي وصلت إلى غاية 9.8 %فقط سنة 2013 ،إلا أنه رغم هذا الانخفاض تبقى معدلات البطالة مرتفعة لأسباب عديدة منها طول المرحلة الانتقالية لخصخصة المؤسسات العمومية،نقص الاستثمارات، عدم تشجيع الاستثمار الخاص وفي سنة 2012 قدرت فئة السكان البطالين بـ: 1253000 شخص، وارتفعت نسبة البطالة لتبلغ 10.9 %على المستوى الوطني مع تسجيل تباينات معتبرة حسب الجنس والفئة العمرية والجنس. وتمس ظاهرة البطالة فئة الشباب أكثر، حيث تقدر النسبة لدى الفئة العمرية المحصورة بين 16 و 24 سنة 27.5%بينما تبلغ هذه النسبة 7.5 %لدى البالغين 25 سنة فأكثر .وقد سجلت نسبة البطالة لدى الإناث تراجعا ملحوظا، حيث انخفضت من 19.2%سنة 2010 إلى 17.2 %سنة 2011 ، 28إلى 17.0 %خلال 2012 ،بينما ارتفعت نسبة البطالة لدى

الذكور[96]

وخلال سبتمبر 2013 بلغ عدد البطالين 1175000 فرد، بمعدل بطالة قدره 9.8 ،%لتنخفض بـ 1.2نقطة مقارنة بسنة 2012 ،وقد سجلت نسبة البطالة النسوية انخفاضا ملحوظا، حيث انتقمت من 17.0 %سنة 2012 إلى 16.3%سنة 2013 [97]

وخلال سبتمبر 2014 بلغ عدد السكان البطالين 1214000 شخص، مسجلا بذلك معدل بطالة قدره 10.2 %بارتفاع قدره 0.8%مقارنة بأفريل 2014 الذي سجل معدل بطالة قدره 9.8 .%ويعود ارتفاع معدل البطالة أساسا إلى ارتفاع نسبة البطالة لدى خريجي الجامعات والمعاهد العليا، فبعد الانخفاض المسجل خلال الفترة 2010-2013 ،حيث تراجعت نفس النسبة من 21.4%إلى 14.3%لتصل إلى عتبة 13 %خلال أفريل 2014 ،عادت لترتفع خلال شهر سبتمبر من نفس السنة لتصل إلى 16.4 %[98]

ونظرا للانخفاض الكبير في أسعار النفط وانخفاض قيمة العملة الوطنية قامت أغلب الوزارات بتجميد التوظيف مما يؤثر على معدلات البطالة، حيث بلغت فئة البطالين في سبتمبر 2015 حسب تعريف المكتب الدولي لمعمل 1337000 نسمة بمعدل بطالة 11.2 %على المستوى الوطني مسجلا ارتفاعا قدره 0.6نقطة مقارنة بسبتمبر 2014[99]

خلال سبتمبر 2016 ، بلغت فئة البطالين حسب تعريف المكتب الدولي 1272000 شخصا ، و بلغت بذلك نسبة البطالة 10.1% على المستوى الوطني مسجلا ارتفاعا قدره 0.6نقطة مقارنة بافريل 2016 [100]

خلال أفريل2017 بلغ إجمالي فئة البطالين حسب تعريف المكتب الدولي 1508000 شخصا و بلغت بذلك نسبة البطالة 12% على المستوى الوطني مسجلا ارتفاعا قدره 1.8نقطة مقارنة بسبتمبر 2016 [101]

بلغ حجم البطالين 2018 حسب تعريف المكتب الدولي 1462000 شخصا ، و بلغت بذلك نسبة البطالة 11.8% على المستوى الوطني مسجلا ارتفاعا قدره 0.6نقطة مقارنة بافريل 2018 [102]

بلغ حجم البطالين 2019 حسب تعريف المكتب الدولي 1449000 شخصا ، و بلغت بذلك نسبة البطالة. 11.4% على المستوى الوطني مسجلا ارتفاعا قدره 0.3نقطة مقارنة بسبتمبر 2018 [103]

---

96 - ONS, « Activité, emploi & chômage au 4ème trimestre 2012 », rapport N° 651, pp 1-2

97 --ONS, « Activité, emploi & chômage au 4ème trimestre 2013 », op,c.i.t, p 2

98 - ONS, « Activité, emploi & chômage en septembre 2014 », rapport N° 683, p 2. - ONS, « Activité, emploi & chômage en avril 2014 », rapport N° 671, p2

99 - - ONS, « Activité, emploi et chômage en septembre 2015 », rapport N° 726, p 2

100 -ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE (adpe-alger.dz)

101 -ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE (adpe-alger.dz)

102 -ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE (adpe-alger.dz)

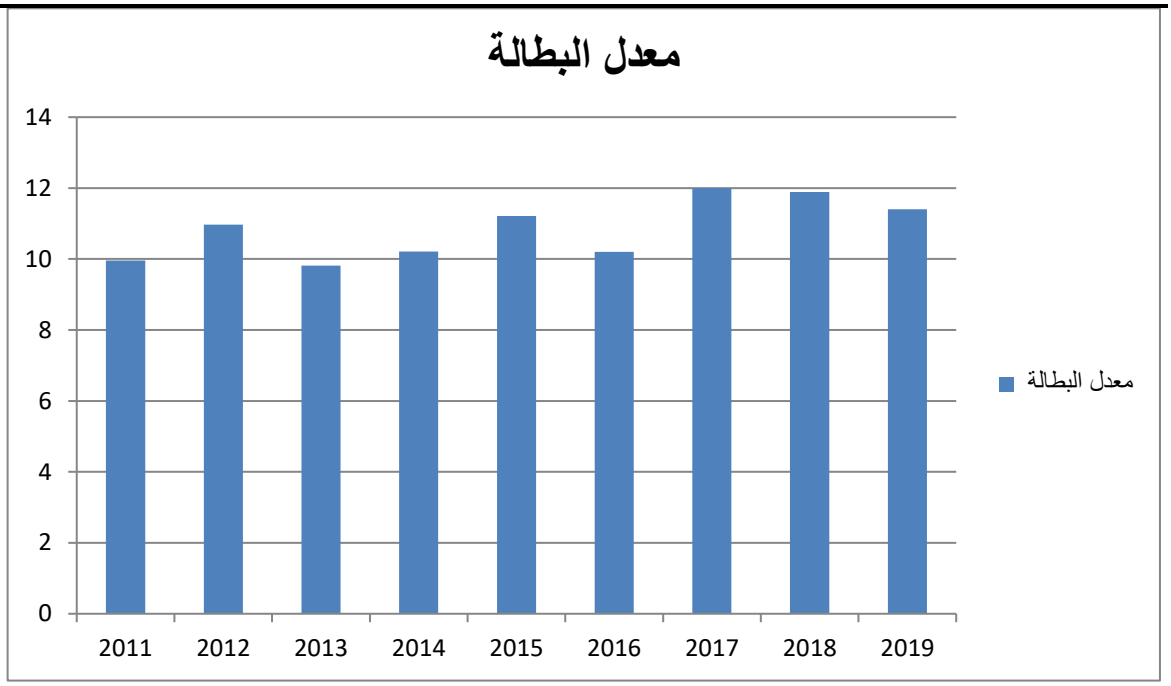

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2-10)

3. تحليل علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة في الجزائر 2000-2019

خلصت الدراسة الى وجود علاقة ارتباط عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل البطالة في الجزائر بضعف مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التشغيل و توفير فرص العمل ، كلما زادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة كلما انخفضت نسبة البطالة ، ونستطيع ملاحظة ذلك من الجداول أعلاه .

[103] ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE (ons.dz)

الخلاصة الفصل الثاني:

إن الإحصائيات الرسمية لمعدل البطالة في الجزائر غير دقيقة، فهي تدمج المناصب المؤقتة تشغيل الشباب، وتفصل هذه الفئة عن العاطلين في حين أن الطلب على الشغل حقيقة يتجاوز المعدل المصرح به. كما أن تعريف البطالة في الجزائر غير دقيق، فإذا أخذنا التعريف بأن البطال هو من يبحث عن عمل بمستوى الأجر السائد وال يجده، فإن هذه الصيغة لا تنطبق عمى واقع الاقتصاد الجزائري .

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

تسعى كافة الدول النامية إلى ربح رهان التنمية الاقتصادية،وتضع من أجل ذلك البرامج والسياسات المختلفة، إلا أن هناك إجماع بين الاقتصاديين يكمن في استحالة تحقيق تنمية اقتصادية دون تحسين مستويات الإنتاج وارتفاع معدلات النمو، وبالتالي يمكن القول بأن الاستثمار المنتج الذي يسمح بخلق الثروة هو الشرط الرئيسي والمحرك الفعال للآلة الاقتصادية. من هذا المنطلق برز دور الإستثمار الأجنبي المباشر كأهم وسيلة تسهم في تحقيق التنوع الإقتصادي وتقليص الفجوة التكنولوجية والإنتاجية بين الدول المتقدمة و النامية ،وقد حاولنا في هذا البحث من خلال الفصل الأول التطرق الى المفاهيم الأساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر و البطالة من خلال تبيان دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر أشكاله و محدداته و أثارهما و أهمتهما و تطرقنا أيضا إلى العلاقة التي بينهما ،و قد بينا أن البطالة أضحت أزمة عالمية ومن النادر جدا أن يوجد بلد الآن لايعاني منها، لم تعد المشكلة الآن هي انعدام النمو أو تباطؤه وإنما المشكلة باتت تكمن في انعدام فرص العمل المنتجة والمجزية رغم تحقيق معدلات نمو اقتصادية لا بأس بها .وهذه الحقيقة أدت إلى تبديد الوهم الذي كان يسيطر على عقول الكثير من الاقتصاديين ومفاده أن النمو الاقتصادي في حد ذاته يؤدي تلقائيا إلى علاج مشكلة البطالة وتوسيع فرص العمل وتحسن الأجور .فالصلة بين النمو الاقتصادي وزيادة العمالة قد ضعفت إن لم تكن قد انقطعت تماما .الغريب في الأمر أنه على الرغم من استمرار تفاقم البطالة وماتسببه من ويلات اقتصادية واجتماعية وإنسانية في مختلف أرجاء المعمورة إلا أن عددا كبيرا من الاقتصاديين الذين ينتمون إلى التيار التقليدي الحديث النيوكلاسيك يقدمون وقد أسقطوا من تحليلهم الفروق القائمة بين الدول المتقدمة والدول النامية تبريرا للبطالة حيث يرى هؤلاء أن معدل البطالة الطبيعي قد ارتفع وأنه لا سبيل إلى خفض هذا المعدل إلا بزيادة التضخم .وأنه لخفض معدلات البطالة الراهنة ينبغي لعمل على أن تكون أسواق العمل مرنة وذلك من خلال تخفيض الأجور وإلغاء إعانات البطالة وخفض مزايا الضمان الاجتماعي وإلغاء قوانين الحد الأدنى للأجور وكسر قوة نقابات العمال.

أما الفصل الثاني فتناولنا فيه واقع الإستثمار الأجنبي المباشر و البطالة في الجزائر و التي تضمنت الإطار التشريعي و التنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر و تطرقنا أيضا إلى واقع البطالة و ملامح IDE و تأثيره على البطالة و من خلال استقراء القوانين المنظمة له و تحليل البيانات الإحصائية التي أوضحت لنا مدى تأثير FDI على البطالة في الجزائر سنة 2000_2019.

و في الأخير و من خلال العرض الذي قدمناه نجيب على الفرضيات السابقة

-نعم الاستثمار الأجنبي المباشر هو أحد الوسائل الرئيسية لزيادة فرص العمل في الدول النامية.

-نعم هناك اختلاف في نظرة كل من المدارس الاقتصادية للبطالة و تفسيرها.

- نعم البطالة لا توجد لها حلول نهائية و جذرية للقضاء عليها

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب:

1. احمد زكي بدوي، التضخم الهيكلي في الدول النامية، دار الكتاب المصري، القاهرة، 2011 ص 18
2. أمير حسن الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والغير المباشر في البنية الاقتصادية العربية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص ص39-40
3. جيمس جوراتيني، ريجارد استروب- الاقتصاد الكلي، الاختيار العام والخاص- ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان، دار المريخ للنشر، الرياض 1998 ص427.
4. حمزة عادل ، تفسير البطالة في الاقتصاد السياسي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1985 ص29
5. سرمد كوكب الجميل، **الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص172
6. ضياء مجيد الموساوي، **العولمة و اقتصاد السوق الحرّة**، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص130.
7. طاهر احمد، سعودي احمد، البطالة - المشكلة والحل -، المحروسة للنشر والخدمات الثقافية والمعلومات، مصر، 2002 ص 9
8. طاهر مرسى عطية، **أساسيات إدارة الأعمال الدولية**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2000، ص 185.
9. عبد الرحمان يسري احمد، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية 2000 ص6.
10. عبد السلام أبو قحف **" اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي "**، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2003، ص ص366-367.
11. عبد المجيد قدري، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقنية**، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 2003م-2004م، ص ص252-253
12. عبد المطلب عبد المجيد، **العولمة الاقتصادية: منظماتها، شركاتها، تداعياتها**، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص186.
13. عبد المنعم دسمان-البطالة والعولمة الاقتصادية دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع، ص43
14. علي عبد الفتاح أبو شرار **" الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات "**، دار الميسرة، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص ص260-266
15. فريد النجار **" الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي "**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص 23
16. محمد سعيد علي سلمان- التضخم والتكيف الهيكلي- دار المستقبل العربي، القاهرة، 1996 ص43
17. محمد عبد العزيز عبد الله **" الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي"**، دار النقاش، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص 39.

18. محمد عبد العزيز عبد الله، **" الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي "**، الطبعة الأولى، دار النقاش للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص15.
19. موسى عبد هللا، البطالة بين أرقام العولمة والحل الشامل، المحروسة للنشر والخدمات الثقافية والمعلومات، مصر 2007 ص 12 ص 2
20. نزيه عبد المقصود، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 90-91.

أطروحات:

21. دريد محمود السامراني، **الاستثمار الأجنبي: المعوقات والضمانات القانونية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 76.
22. دلال بن سمينة، تحليل **أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الاحتكاكات الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012م- 2013م، ص31
23. عبد السلام أبو قحف **" الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية "**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2003، ص ص18-20.
24. عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996م-2008م**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، سنة 2007-2008، ص 56- 58.
25. علوش محمد **" تقييم السياسات التحفيزية الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة "**، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة بسكرة، 2013-2014، ص 08
26. محمد سعد عميرة، **الدور الاقتصادي للشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية**، غرفة التجارة والصناعة عجمان، مركز البحوث والدراسات، يونيو 2011، ص 06
27. مصطفى باكر **" تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر"**، برنامج أعده المعهد العربي للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر 24-28 يناير 2004، ص ص18-19
28. مصطفى باكير **"تطور الاستثمار الأجنبي المباشر"**، برنامج من إعداد المعهد العربي للتخطيط مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر، 24 يناير 2004، ص ص18-19.
29. مصطفى كريم عطا هللا - التضخم والتكيف الهيكلي-دار الفرابي، بيروت 1998 ص81.

مجلات:

30. رجاع عبد الله عيسى السالم، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية للمدة (1990م – 2010م)**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية العدد 03، جامعة البصرة ، العراق، سنة 2011، ص 55..

31. السعدى رجال وشوقي جبار، **تأهيل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد متطلبات الإقلاع الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 14، جامعة واسط، العراق، 2014، ص72.

32. سمير امين- حول نظرية التضبيط- مجلة بحوث اقتصادية عربية، المجلد الأول، العدد الأول، خريف -24. 6ص 1997

33. عبد الوهاب الموسوي وحيدر نعمة بحيث **"الاستثمار الأجنبي المباشر في محافظات الفرات الأوسط "**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد22، جامعة الكويت، العراق، 2008، ص 189.

34. كريم نعمة النوري، **دور الاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08، أبريل 2004،

35. محمد راضي جعفر **" الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي "**، مجلة الخليج العربي، العدد(3-4)، جامعة البصرة، العراق، 2011، ص200.

36. مفيد ذنون يونس ودينا أحمد عمر، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في أقطار عربية مختارة**، مجلة بحوث مستقبلية، العدد 15، مركز الدراسات المستقبلية، كلية الحدباء الجامعية، تموز 2006، ص ص 104- 105.

37. موفق أحمد السيدية وبشار ذنون محمد الشكرجي، **كلف الاستثمار الأجنبي المباشر ومنافعه الرئيسية: دراسة تحليلية نظرية، مجلة تنمية الر افدين**، العدد 93، المجلد 31، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2009، ص 238

38.- عبد القادر لحسن، "سياسة التشغيل واشكالية معالجة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2009(اقتراح نموذج اقتصادي لمتشغيل لمخماسي 2010-2014 ،")الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة بسكرة، يومي 13 و14 أفريل 2011 ،ص .19

39. هاجر رماش، "اتفاق الشراكة الاورو جزائرية وسوق العمل في الجزائر "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل م د في العموم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة2 ،2013/2012 ،ص117

الملتقيات:

40. إبراهيم حسن العوسي، **مدى واقعية الأمانة المعقودة على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومساهمتها في التنمية**، مؤتمر التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية، مصر، 1986.
41. الأمم المتحدة - تقرير التنمية البشرية في العالم- الطبعة العربية 1994 ص3
42. خليفة حمود الزبيدي، **الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار العولمة**، الملتقى الدولي الأول حول العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، جامعة سكيكدة، 13-14 ماي 2001، ص89.
43. عبد المجيد قدري، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، 8-9 أبريل 2002، ص 145-146.
44. غسان عيسى العمري، **المعضلات الأخلاقية و أثرها في تراجع أهداف عمليات الشركة المتعددة الجنسية**، المؤتمر العلمي الدولي السابع، تداعيات الأزمة الاقتصادية على منظمات الأعمال (التحديات، الفرص، الأفاق)، الأردن، 10-11 نوفمبر 2009، ص20
45. محمد قويدري، **أثر المشروعات المشتركة في تحسين مستوى الأداء الاقتصادي**، الملتقى الدولي حول: تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2001، ص 07.
46. مؤسسة التمويل الدولية" **الاستثمار الأجنبي المباشر للدروس المستفادة من الخبرات العلمية**"، صندوق النقد الدولي رقم 05 ،واشنطن، سبتمبر1997، ص 09.

Références:

47. Charles et Albert Michelet, **la séduction des nations ou comment attires les investissements**, édition: économico, paris, 1999, p74.
48. Daniel pascal Cohen - Les crises du capitalisme- Editions Demopolis (2009) p177.392.
49. Foreign direct Investment and development, Vented, series on Issues national Investment Agree mints, Geneva, Dec 1998, P2.
50. Forty Years of The Theory of The Transitional Corporation, UNCTAD_UN_VOL_N=02, New York, August, 1999, p24.
51. François Bots et antres, économique 2008, Edition Armand colin, paris, 2007,p-p 23-24.
52. Frédéric Lordon- L'avenir du capitalisme, forces économiques de demain-éditions
53. Gérard Debreu-La détermination des salaires et l'évolution du rôle des institutions
54. Jean-Jacques Laffont-Le temps de travail et de l'emploi- Éditions Belin France .2001
55. Knut Wicksell: Lectures sur l'économie politique 2 vols, ed. L. Robbins
56. Martin jeans James, Mesure de la production potentielle dans les sept grands
57. Maurice Félix Charles Allais-la chute de la courbe de Phillips- éditions Lefebvre Sarrut 2002
58. Mehmet Baykal, factors influencing the success of US Ventures in turkey, 07 July, 2003, p17
59. UNCTAD_ World investment report_ The Determinants of Foreign Direct Investment:, 1998, p108.
60. UNCTAD_ World investment report_ Transnational corporations extractive industries and development, New York and Geneva, 2007, p150
61. United national, The role of foreign direct investment in economic development in ESCWA Member countries, New York, 2000, p09.
62. - ONS, « Activité, emploi & chômage au 4ème trimestre 2012 », rapport N° 651, pp 1-2
63. --ONS, « Activité, emploi & chômage au 4ème trimestre 2013 », op,c.i.t, p 2

64. - ONS, « Activité, emploi & chômage en septembre 2014 », rapport N° 683, p 2. - ONS, « Activité, emploi & chômage en avril 2014 », rapport N° 671, p2

65. - - ONS, « Activité, emploi et chômage en septembre 2015 », rapport N° 726, p 2

66. -ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE (adpe-alger.dz)

67. **-**ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE (adpe-alger.dz)

68. -ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE (adpe-alger.dz)

69. ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE (ons.dz)

الملخص :

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخارجي ، فهو تمويل غير مكلف بالمقارنة بالقروض الخارجية و ما تتميز بها هذه الأخيرة من فوائد مركبة ثقيلة ، زيادة على الشروط التعجيزية التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية في مقابل منحها تلك القروض و حتى المساعدات الرسمية . كما أن الإستثمار الأجنبي المباشر ليس انتقال لرؤوس الأموال فحسب ، بل كثيرا ما يصاحبه انتقال للتكنولوجيا الحديثة والخبرات الإدارية والتسويقية والتي تكون الدول النامية في أمس الحاجة إليها لتحقيق تنميتها الإقتصادية.كذلك يؤدي إنشاء مشاريع إستثمارية جديدة و توسيع أخرى قائمة إلى توفير فرص عمل والمساهمة في الحَد من مشكلة البطالة . من جهة أخرى برزت ظاهرة البطالة كمشكلة عالمية وقضية ذات أبعاد إقتصادية و إجتماعية و حتى سياسية ، وأضحت تتزايد سنة بعد أخرى نظرا للزيادة السكانية المضطردة ، وأصبحت الدول أمام حتمية توفير فرص العمل للتقليل من البطالة والعواقب الوخيمة المترتبة عنها .وهنا يمكن للإستثمارالأجنبي المباشر المساهمة في التخفيف من معدلات البطالة من خلال توفير فرص العمل ، خصوصا لحملة الشهادات العليا.

الكلمات المفتاحية:

1 / الإستثمار الأجنبي المباشر 2/البطالة 3/. العمالة

Résumé / abstract

Foreign direct investment is one of the most important sources of external financing, as it is inexpensive financing compared to foreign loans and the heavy compound interest that distinguishes the latter, in addition to the impracticable conditions imposed by international financial institutions in exchange for granting these loans and even official aid. In addition, foreign direct investment is not a transfer of capital only, but is often accompanied by a transfer of modern technology and administrative and marketing expertise that developing countries are in dire need of to achieve their economic development. The creation of new investment projects and the expansion of existing ones also lead to providing job opportunities and contributing to the reduction. From the unemployment problem. On the other hand, the phenomenon of unemployment has emerged as a global problem and an issue with economic, social, and even political dimensions, and is increasing year after year due to the steady population increase, and countries have come to the imperative of providing job opportunities to reduce unemployment and the dire consequences resulting from it. Here, foreign direct investment can contribute to reducing unemployment rates by providing job opportunities, especially for holders of higher degrees.

Mots clés / Key Words

1/ foreign direct investment 2/ unemployment 3/employment